كلية الدراسات العليا

برنامج دراسات النوع الاجتماعي والتنمية

المنظومة التنموية النيوليبرالية: الهيمنة والفاعلية المناهضة للنظام في السياق الفلسطيني

The Neoliberal Development Complex: Hegemony and Anti-Systemic Agency in Palestine

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة:

إيليني مستكلم

إشراف:

الدكتورة لينة ميعاري

2020

المنظومة التنموية النيوليبرالية: الهيمنة والفاعلية المناهضة للنظام في السياق الفلسطيني

The Neoliberal Development Complex: Hegemony and Anti-Systemic Agency in Palestine

ايليني غراسو مستكلم

لجنة النقاش:

د. لينة ميعاري، مشرفة
د. أميرة سلمي، عضوة لجنة نقاش
د. ليندا طبر، عضوة لجنة نقاش

تاريخ النقاش: 2020\08\10

قُدِّمَت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في دراسات النوع الاجتماعي والتنمية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين

المنظومة التنموية النيوليبرالية: الهيمنة والفاعلية المناهضة للنظام في السياق الفلسطيني

Hegemony and Anti- The Neoliberal Development Complex: Systemic Agency in Palestine

ايليني غراسو مستكلم

تاريخ النقاش: 2020\08\10

لجنة النقاش:

د. لينة ميعاري، مشرفة_____

د. أميرة سلمي، عضوة لجنة نقاش_____

د. ليندا طبر، عضوة لجنة نقاش_____

"أهي معدة ممتلئة فقط مانسعى إليه؟ أبداً! لا شيء من هذا القبيل! يجب أن نبين لأولئك الذين يركبون ظهورنا، ويضعون العصابة في ذات الوقت على عيوننا، إننا نرى كل شيء. نحن لسنا أغبياء، وكذلك لسنا حيوانات لا تطلب إلا معدة ممتلئة، نحن نريد أن نعيش حياة جديرة بكائنات بشرية!"

رواية الأم – مكسيم غوركي

إلى كل من علمني أن أنظر خارج ذاتي وأرى الحقيقة عارية، إلى الرفاق في الأسر، إلى الأصدقاء الأعزاء، إلى رفيق الدرب باسل فراج الذي رافق كتابة هذه الرسالة خطوة بخطوة، العائلة، ورفاق العمل أينما وجدوا الذين واللواتي بوجودهم ووجودهن تكتسب الحياة منطقاً ويهون المستقبل ... شكراً.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات.....أ

قائمة الأشكال والجداول.....د

الملخص ..... هـ

Abstract.....و

الفصل الأول: عالمٌ يسحق العدل.....1

العالم النيوليبرالي 1

الوصفة النيوليبرالية.....8

إشكالية البحث والمنهجية 12

الفصل الثاني: المصفوفة التنموية النيوليبرالية 16

مقدمة.....16

الورطة الرأسمالية.....18

النظام الاقتصادي العالمي 22

التنمية النيوليبرالية.....26

المنظومة التنموية النيوليبرالية 36

السوق والبنوك: رأس المال المعولم.....38

الدولة النيوليبرالية 40

المجتمع المدني 44

العقدة التنموية..... 48

فلسطين على خريطة الهيمنة 51

الفصل الثالث: الفعل النيوليبرالي ورد الفعل المناهض 58

البنية المجتمعية..... 59

الهيمنة..... 61

الفاعلية المجتمعية..... 67

الفصل الرابع: المجموعات الشبابية الفاعلة..... 76

مجموعات فاعلة مجتمعياً..... 76

البحث الناشط..... 78

تجمع شباب ونساء مخيم الجلزون..... 81

النشأة..... 81

التوسع..... 85

الفاعلية والإنتاجية..... 88

أثر الهيمنة..... 93

ملتقى نبض الشبابي..... 94

النشأة..... 95

التوسع 97

الإنتاجية 101

أثر الهيمنة 102

الفصل الخامس: كيف نفهم الفاعلية المناهضة 107

جغرافيا الفاعلية 108

الخاتمة 112

قائمة المراجع 115

المصادر العربية 115

المصادر الإنجليزية 118

قائمة الأشكال والجداول

رسم توضيحي 1. نسبة النمو الاقتصادي خلال سبعين عام..... 19

رسم توضيحي 2: ملخص الرؤى التنموية..... 28

رسم توضيحي 3: مكونات المصفوفة التنموية النيوليبرالية 34

رسم توضيحي4 : الوضع الفلسطيني في ظل المنظومة النيوليبرالية التنموية..... 50

رسم توضيحي 5: أثر الهيمنة النيوليبرالية على الهوية الفردية وحركة الفاعلية 72

رسم توضيحي 6: اتجاه الفاعلية داخل المنظومة..... 76

رسم توضيحي 7: الشكل التنظيمي لتجمع شباب ونساء الجلزون 83

رسم توضيحي 8: الشكل التنظيمي لملتقى نبض الشبابي..... 95

رسم توضيحي 9: خيارات الاستمرارية مقابل الفاعلية المجتمعية 108

جدول 1: مكونات المصفوفة التنموية 37

جدول 2: مكونات الدولة النيوليبرالية 40

الملخص

يناقش البحث النظام الاقتصادي النيوليبرالي المعولم ويضعه تحت المجهر كنظام كامل متكامل من علاقات القوى التي تَأسس لها منذ أربعينات القرن العشرين بصعود الولايات المتحدة كقوة عظمى. ويدّعي البحث أن النظام النيوليبرالي يسيطر على الشعوب من خلال التنمية كأداة هيمنة بالمفهوم الغرامشي، أي بالقسر والقهر من جهة والقبول من جهة أخرى، فتتشكل بذلك العقدة التنموية النيوليبرالية (Neoliberal Development Complex). وفي سعي النظام النيوليبرالي استدامة ذاته كضرورة لمراكمة رأس المال المركزية، يعمل النظام وكأنما في فهم تام لبنية المجتمع بالمفهوم الماركسي، ويلعب على تناقضات البنية التحتية والفوقية لمنع الأخيرة من تغيير الأولى، أي منع الشعوب من إمكانية تغيير موازين القوى القائمة. وبذلك، يتقصى البحث الأساليب التي تؤثر من خلالها المنظومة التنموية النيوليبرالية على الفاعلية المناهضة للنظام في فلسطين من خلال دراسة مجموعتين ناشطتين هما: ملتقى نبض الشبابي وتجمع شباب ونساء مخيم الجلزون الفاعلة في مدينة رام الله. ويصيغ البحث مصطلح المنظومة التنموية كأداة هيمنة مسلّطة على الفاعلية المناهضة لتعطيل وأو تحييد القوى التي تناضل ضد النيوليبرالية، ويبين الجغرافية الفراغية لحركة الأفراد والمجموعات الفاعلة أو عدمها. وبالاستناد إلى البحث المنخرط سياسياً ومفهوم الاثنوجرافيا من الأسفل، يكشف البحث أدوات الهيمنة التي تستخدمها السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، وكلاء المنظومة التنموية، ضد المجموعات المناهضة في فلسطين لضمان مصالح النظام النيوليبرالي، أي استدامة السوق العالمي وتراكم رأس المال. وبذلك يناقش البحث آفاق استدامة المجموعات المناهضة وقدراتها على تحدي علاقات القوى القائمة.

Abstract

The study discusses the neoliberal economic system and intricately examines it as a complete system of power relations that has long been prepared since the forties of the previous century during the rise of the United States as a world power. The study claims that the neoliberal system controls people through the idea of development as a tool of hegemony in the Gramscian concept, by coercion and consent, and thus the neoliberal development complex is realized. Aiming to sustain itself to ensure central capital concentration as if in complete understanding of the Marxist representation of society, the neoliberal system plays with the contradictions between the infrastructure and superstructure to prevent the later from changing the status quo of the first, or in other words, preventing the people from the possibility of altering the existing power relations.

This research thus investigates ways in which the neoliberal development complex impacts anti-systemic agency in Palestine through the study of two active community groups; Nabd Youth Forum, and the Jalazone Men and Women Collective in the city of Ramallah. The research formulates a concept of a Development Complex as a hegemonic tool aimed at anti-systemic agency to incapacitate and/or neutralize forces rallying against Neoliberalism,

and describes the spatial geography of this agency. Building on politically engaged research and ethnography from below, the research disguises the hegemonic tools used by the PA and the Israeli Occupation as proxies of the neoliberal development complex against anti-systemic groups in Palestine to ensure the interests of capital accumulation. It argues the sustainability of anti-systemic movements and their ability to challenge existing power relations in their favor.

الفصل الأول: عالمٌ يسحق العدل

العالم النيوليبرالي

قال غسان كنفاني يوماً ما: "لك شيء في هذا العالم فقم!" من المؤكد أنه لم يقصد أن نستيقظ يومياً لنذهب إلى العمل ونصارع عقارب الساعة حتى ينتهي نهار الدوام، ولم يقصد أن لنا قروضاً مستحقة في البنوك تتطلب السداد، أو أن لدينا أطفالاً يتوجب إعالتهم مما يستوجب العمل في ثلاث وظائف لسداد تكاليف المعيشة والدراسة والمتطلبات الحياتية، ومن المؤكد أن الشيء الذي قصده لم يكن متابعة حساب السوشال ميديا وعدد المشاهدات أو الإعجابات اليومية. وعندما قال كنفاني "هذا العالم يسحق العدل بحقارة كل يوم!" استطاع أيضاً أن يعبر عن الواقع المعاش في ظل القهر الاقتصادي وما يخلفه من مآس اجتماعية وواقع يومي صعب. ومع أن الديون والأوضاع الاقتصادية الصعبة هي مظاهر قديمة جديدة ترتبط بالنظام الاقتصادي الرأسمالي، إلا أن التورط المادي الذي يحس به المواطنا‌ة حول العالم هو حديث نسبياً ويرتبط بشكل جديد من الرأسمالية وهو النظام النيوليبرالي. ويقول المنظر الاقتصادي الماركسي ديفيد هارفي أن للنيوليبرالية تأثيرات متنفذة على أنماط التفكير لدرجة أنها أصبحت مدمجة كمنطق عام نفسر به العالم ونفهمه ونعيشه (Harvey 2005, 3). لقد استطاع النظام النيوليبرالي التغلغل في اليومي المعاش عالمياً وأعاد تشكيل مفاهيم الفرد والجماعة والعمل والحرية والمستقبل، بما في ذلك التغيير المجتمعي.

وقد لا يكون ذلك استثناءً عن أي نظام اقتصادي آخر، فالبنية الاقتصادية، أو البنية التحتية في المنظور الماركسي، تشكل البنى الفوقية وتؤثر عليها. وبحسب ماركس تحدد البنية الاقتصادية للمجتمع علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج، وأما علاقات الإنتاج فتحدد الوجود الاجتماعي للأفراد وبالتالي تشكل وعيهما‌ن (Marx 1904, 11–12). إلا أن البنى الفوقية أيضاً تستطيع التأثير على البنية التحتية – أي

الاقتصادية – لأن العلاقة جدلية، ولأن البنى الفوقية تمتاز باستقلالية نسبية (Althusser 2014, 238; Harnecker 1979, 34)، وهذا ما يؤكده ماركس عندما يتحدث عن الثورة الاجتماعية التي يغتنم خلالها الأفراد من وعيهمأن المُشكل من البنية فرصة التأثير على الصراع المتكون بين قوى الإنتاج المادية وعلاقات الإنتاج القائمة (Marx 1904. 12–13).

وبالرغم من السلبية تجاه رؤية وتفسير ماركس للمجتمع والتي يُتهم جراءها بالحتمية، إلا أن تصوره الفراغي لشكل المجتمع يخدم في فهم أساسيات وطريقة عمل المجتمع ذاته. وعلى ما يبدو، هذا ما يميز النظام النيوليبرالي الحديث نسبياً في أنه يفهم التصور الماركسي للمجتمع لأنه تصورٌ وفهمٌ للبنية الرأسمالية ذاتها. فقد انشغل ماركس في دراسة المجتمع الرأسمالي والبرجوازي، ورأس المال والاقتصاد، ولذلك استفاد النظام النيوليبرالي من الرؤية والطرح الماركسي وخاصة فيما يخص فهم البنية التحتية والفوقية والعلاقة الجدلية بينهما ليحرص على تقييد تأثير البنى الفوقية على البنية التحتية، أي الحد من قدرة التلاعب بالتناقضات التي يفرزها النظام بالضرورة (بعد الاستفادة من الخبرة التاريخية والمفاهيم الماركسية التي سادت في القرن العشرين لدرجة صعودها كفكر قوي منافس للرأسمالية) لضمان عدم المساس بالبنية التحتية – أي بالبنية الاقتصادية الرأسمالية – مرة أخرى.

والنظام النيوليبرالي نظامٌ رأسمالي اقتصادي يعتمد مبادئ الليبرالية الاقتصادية الكلاسيكية المتمحورة حول السوق والتي كانت سائدة في القرن التاسع عشر، ومن هنا تبرز التسمية التي تعني الليبرالية الجديدة. ويفيد إيفانز وسويل أن للنيوليبرالية أوجه متمايزة ومعان عديدة وحمولات سياسية قوية؛ اقتصادية، إيديولوجية، سياساتية، واجتماعية، فيستخدم غالباً "مصطلح النيوليبرالية من قبل نقاد النظام الاقتصادي

الحالي أكثر من مناصريه . . . كوصمة أكثر من كونها مفهوماً ذو جدوى تحليلية" (Evans and Sewell 2013)[1].

يحاجج علماء وأكاديميون\ات من خلفيات مختلفة أن النيوليبرالية نظام أتى لمجموعة أسباب أهمها "إنقاذ" العالم من فشل الاقتصاد الكينزي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية أو بمعنى آخر زيادة تراكم رأس المال عالمياً (Harvey 2007; 2014; Wrenn 2014)، و"مساعدة" الدول النامية في دفع اقتصادها إلى الأمام اعتماداً على التجربة التشيلية. وبمعنى آخر يرونها نظاماً خول السيطرة على الدول المستقلة حديثاً لردع التغلغل اليساري وأثر الفكر الاشتراكي على المستعمرات التي كانت تناضل من أجل تحررها (Esteva and Prakash 1998; Sachs 2010; Veltmeyer 2005)، بالإضافة إلى ردع المظاهر اليسارية والنضالات الشعبية في الدول الغربية (Harvey 2007; 2014).

وفلسطينياً، تمظهرت النيوليبرالية وتأسست بفعل توقيع اتفاقيات أوسلو الاقتصادية السياسية بين منظمة التحرير ودولة الاحتلال الإسرائيلي عام 1993. وكما يقول توفيق حداد (Haddad 2016) مثلت أوسلو رؤية المجتمع الدولي النيوليبرالية للتحرر الوطني الذي يأخذ شكل بناء الدولة (4). ولذلك تشكل أوسلو مرحلة تحول مفصلية في القضية الفلسطينية التي مهدت لدخول مفاهيم التنمية النيوليبرالية ومؤسساتها المختلفة، والتي مهدت أيضاً لضخ رؤوس أموال ضخمة في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ التسعينات (Haddad 2016, 4–8). ولذلك تعتبر أوسلو لدى الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني نقطة سوداء في التاريخ الفلسطيني، بينما يشعر المعظم بأثرها على مسرى القضية الفلسطينية وتراجعها، وتتلخص بمشهد المصافحة المهينة بين الرئيس ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين ووزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريس في توقيع إعلان المبادئ في واشنطن عام 1993 برعاية أمريكية.

[1] النص المترجم هو نص جزئي من مقال "Policy Regimes, International Regimes, and Social Effects" المنصوص له في قائمة المراجع، النص للمترجم خبيب زهير وهو ترجمة غير رسمية. متوفر على موقع https://nthar.net/neoliberalism/ بتاريخ 24 حزيران 2016

وشكلت حقبة التسعينات تغيراً جذرياً، ليس فقط فلسطينياً بل عالمياً، وخاصة مع سقوط المعسكر السوفييتي وانهيار النظام العالمي ذو القطبين إلى قطب أوحد (Haddad 2015, 35). وصاحب ذلك انهيار أنظمة مفاهيمية وطغيان مفاهيم الفردانية والربحية بسبب انفراد قطب وتنفذه في "قيادة" العالم وتقسيمه إلى رتب لتبدأ موجة الدمار الإبداعي للنيوليبرالية، على حد تعبير ديفد هارفي، والذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الرأسمالية (Harvey 2007, 39).

ولا يمكن فصل التنمية عن النيوليبرالية، وهنا لا تعني التنمية فكرة النمو والتطور التي تسير بها العمليات الحياتية المختلفة، بل نعني التنمية بمفهومها الجديد الذي خلقته الولايات المتحدة في خطاب الرئيس ترومان وبرنامج النقاط الأربع في أربعينات القرن الماضي كمصطلح يستطيع تغليف التدخلات الإمبريالية في شؤون الدول المختلفة بأهداف سامية، أي تغليف الاستعمار الجديد بثوب خيري (Amin 1990, 22) أو إلباس وجه إنساني للإمبريالية (Veltmeyer 2005, 91). ومع التنمية أتت مجموعة من المؤسسات التنموية التي تطورت لتفرز شبكة هرمية من المؤسسات والبنوك والوكالات التي تحمل لواء التنمية بهدف تحسين فرص الدول "النامية" في تطوير اقتصادها، والوصاية على الدول الحديثة ودفع اقتصادها إلى الأمام، وتقديم المعونات والخدمات للشعوب الفقيرة التي لا تستطيع إغاثة ذاتها.

واستطاع النظام النيوليبرالي تحقيق الكثير من المكاسب السياسية من خلال التغلغل العالمي بحجة تحرير الأسواق وتحسين الاقتصاد وفصله عن الدولة والسياسة وترشيد الحكم والديمقراطية (كما جرى الحال مع السلطة الفلسطينية بقدوم أوسلو على سبيل المثال)، بينما أصبح المجتمع بأكمله سلعة بما في ذلك الشعوب كأيدي عاملة. وبصرف النظر عن الحجج التي تبنتها الحكومات الغربية والمؤسسات المالية الكبيرة وغيرها في التعامل مع القضية الفلسطينية ودعم التنمية في فلسطين أو في دعم الدول "النامية" عامة والتنمية المستدامة عالمياً، فهي تحمل مشاريعها الاقتصادية والسياسية والايديولوجية وتتصرف تبعها ولأجلها (Haddad 2016, 6).

ولأعادة ربط الأفكار، ما يربط بين الفعل الذي يتحدث عنه غسان كنفاني، والنيوليبرالية والتنمية والبنى الفوقية والتحتية هو أن النظام النيوليبرالي ببناه الفوقية والتحتية يسعى لعرقلة وتبطيء أو تحييد أو إنهاء الفعل الذي يحفز المرء ليقوم وينهض. ويرتبط النهوض بالفعل والتغيير، أي المقاومة بمفهوم كنفاني. ويأخذ الفعل المقاوم أشكالاً مختلفة وتوجهات فكرية مختلفة، إلا أن الفعل المقاوم هو في أساسه فعل مناهض للنظام القائم (Anti-systemic)، وهو تعبير أستعيره من أمين وشركائه ليدل على أية مجموعات ديمقراطية تطمح للمساواة والتغيير من أجل مستقبل أفضل (Amin et. Al. 1990, 10; Curty 2017, 2). وأما في هذا النص فالفعل المعني هو الفعل النقدي والمناهض للنظام الاقتصادي النيوليبرالي، أو ما يسميه أريغي وشركائه بالنظام العالمي للرأسمالية التاريخية (Arrighi, Hopkins and Wallerstein 1989) الذي يفعل مجتمعياً من خلال التنمية والتي تتمظهر فلسطينياً في النظام الاستعماري الإسرائيلي، والسلطة الفلسطينية، والشبكة المؤسساتية المصرفية والقطاع الخاص والعام وغير الحكومي المحلي والمرتبط عالمياً (انظر الشكل التوضيحي 3 و4).

وقد يأخذنا التسلسل السابق للتفكير بالثورات والحراكات الاجتماعية الضخمة وموقعها في البنية العالمية، ومدى تأثير البنية عليها وعلى صيرورتها. وهنا قد نستذكر اعترافات القاتل الاقتصادي جون بيركنز أو أقوال نعومي كلاين حول عقيدة الصدمة، والتي تسرد التدخلات السياسية في شؤون الشعوب وطرق تقييد الدول من خلال أساليب مختلفة أحدها الثورات "المصطنعة" أو الثورات المعادية، وما إلى ذلك. ولكني لن أتكلم عن المؤامرات السياسية بهذا المنطق، بل عن قدرة منظومة ما تغيير اليومي وعلاقة الأفراد بأنفسهم/ن وفيما بينهم/ن، وبالحاضر والواقع المعاش والمستقبل.

وهنا تكون التنمية النيوليبرالية مقصودة، وأوافق حداد (Haddad 2016) أن من المهم فهم السياقات النيوليبرالية وتأثيرها على السياقات الأعم في ظل قلة الدراسات التي تركز على هذا الجانب، وخاصة فيما يخص القضية الفلسطينية والتي كان أثر السياسات النيوليبرالية عليها مدمراً فيما يخص الاقتصاد

الفلسطيني، والحرية السياسية، والنظم الديمقراطية، وحق تقرير المصير والنضال الوطني، بقدوم أوسلو (4).

فبالرغم من النجاح الشعبي للانتفاضة الأولى وما صاحبها من آمال بالحرية والمستقبل الأفضل، شكلت مرحلة ما بعد أوسلو تغييراً صعباً على الصعيد الفلسطيني حيث وُجد الشعب الفلسطيني في قالب دولاتي غريب عن النضال الشعبي المقاوم ضد الاحتلال، وغريب بأنظمته السياسية الديمقراطية، وغريب بتعاملاته الاقتصادية ومتطلباته الحياتية. وإن كان بدايةً يوهم بتغيّرات إيجابية، إلا أنه اتضح لاحقاً بأنه فخ نيوليبرالي مليء بالمشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عالمياً ومحلياً. وهو فخ وقعت به غالبية دول الجنوب ودخلت به دول الشمال المتطورة اقتصادياً طواعية لتحقيق مساعيها في مراكمة رؤوس الأموال.

ويقول إيفانز وسويل (Evans and Sewell 2013) حول هذا الموضوع:

> خلال عقد السبعينات من القرن العشرين، دخلت أطر التنظيم الاقتصادي التي تقودها الدولة في أزمة. وبحلول عقد التسعينات، كانت الأنظمة الشيوعية سقطت أو تم تحويلها كلياً من الداخل عن طريق إنشاء الأسواق وخصخصة الإنتاج. في الدول الرأسمالية المتقدمة، تم تفكيك أو إضعاف الأطر التنظيمية عن طريق خصخصة المشاريع العامة، ورفع القيود عن رأس المال، وتحرير الأسواق والتقليص الانتقائي لضمانات الرفاه. تخلت الأغلبية الساحقة من الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية عن مكونات هامة من استراتيجيات التنمية القومية وفتحت حدودها للتدفقات العالمية من البضائع ورؤوس الأموال – البعض بمحض اختيارهم والبعض الآخر تحت الضغط القسري من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. أصبحت جميع هذه الدول جزءاً من سوق عالمية متسارعة الاندماج يتم تنظيمها بقواعد عالمية تديرها مؤسسات

الحكم الاقتصادية كمنظمة التجارة العالمية، وضبطها بالتبادلات العالمية الفورية للعملات والسندات المالية.

الوصفة النيوليبرالية

"الولايات المتحدة تقرر، البنك الدولي يقود، الاتحاد الأوروبي يدفع، والأمم المتحدة تطعم" (Le More 2005, 955)

يشير السرد السابق لإفانز وسويل إلى التغير التدريجي منذ السبعينات وحتى التسعينات وبدرجات متفاوتة ومختلفة الذي أوصلنا إلى شكل عالمي آخر. وإن حدث بسلاسة في مناطق مختلفة حول العالم، بينما نجح بشكل ساحق في مناطق أخرى مثل حالة النمور الآسيوية، إلا أن عملية التحول شملت مجموعة كبيرة من اللاعبين وتضمنت ضغطاً لا يستهان به وقع بشكل مباشر أو غير مباشر على معظم دول العالم.

ولذلك يقول صبيح صبيح (2014) أن التنمية النيوليبرالية تعمل "كقوة ضبط ناعمة . . . لضبط و'تصحيح' النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي." ويتطرق هنية (2013) في مقال له عن التنمية كأداة للنضال إلى مفهوم القوة الذي يحمل معنيان؛ القوة المباشرة، أي "القدرة على السيطرة" وإجبار "الناس على التصرف بشكل معين." والقوة غير المباشرة التي تتمظهر بالهيمنة النفسية فيتصرف "الناس بطرق معينة ليس لوجود تهديد مادي أو قوة نابضة بل لأنهم يعتقدون أن هذا ما يخدم مصلحتهم الفضلى ويتصرفون بهذه الشاكلة لأنهم لا يقدرون على إيجاد طرق بديلة." أو تتمظهر في المشاعر فتنعكس على القيمة الذاتية وتقدير الشخص لذاته فتنتقل هذه المشاعر وتعمم على مجموعات مجتمعية مختلفة (36). ويتناسق هذا المفهوم بدرجات عالية مع الهيمنة في المفهوم الغرامشي المرتبط بالقسر/القهر والقبول (coercion and consent) والذي يبني عليه أليكس ويليامز (Williams 2020; Williams and Gilbert 2018) وكأنما يرسم جغرافيا فراغية تقسم الفئات المجتمعية وموقعها من الهيمنة.

وبالتالي أدعي أن التنمية النيوليبرالية هي أداة الضبط التي يسيطر من خلالها النظام الرأسمالي النيوليبرالي على الشعوب بمستويات مختلفة، من خلال نظام الحياة اليومي، وسيطرة المفاهيم، وشبكة العلاقات المعقدة التي تربط الفرد في النظام وتحد الحرية الفردية والجمعية مما يصعب مهمة الانتظام والانتماء والتفكير في تغيير جمعي ومستقبل أفضل. وهنا تشكل التنمية نظاماً مفاهيمياً وأداة السيطرة الإيديولوجية والسياساتية على مستويات مختلفة.

وبالتالي، يشكل الفعل التغييري الذي يحاول من خلاله الناس التأثير أو السيطرة على واقعهمان الفاعلية المجتمعية التي قد تشكل خطراً على المنظومة المهيمنة إذا ما كانت مضبوطة، ولذلك تصبح المقاومة الفلسطينية جريمة في المقاييس الدولية على سبيل المثال. وشكلت حقبة الستينات والسبعينات وما سبقها وتلاها من حركات تحرر في المستعمرات الخبرة الكافية للأنظمة، وخاصة للقوى الاستعمارية "السابقة"، لتعلّم خطر الشرارات الفردية والجمعية وتحولها إلى ثورات. ولأن الفاعلية المجتمعية قد تأخذ أشكالاً ودرجات مختلفة وتنطلق من وجهات فكرية وسياسية مختلفة، يتوجب السيطرة عليها وإعادة تشكيلها.

وهناك العديد من الأساليب التي يسيطر النظام النيوليبرالي من خلالها على الفاعلية المجتمعية بأشكال ودرجات مختلفة من خلال شبكة التنمية النيوليبرالية الهرمية. فالنظام النيوليبرالي هو مصفوفة معقدة من المؤسسات المالية الكبيرة (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) والأسواق وحكومات الدول والمنظمات العالمية (منظمة التجارة العالمية، منظمة العمل الدولية)، والوكالات الدولية والبنوك المحلية والمؤسسات الحقوقية الدولية والمحلية، والتي تعمل معاً لضمان عمل وكفاءة النظام مستخدمة مجموعة من الحجج والمصطلحات كالحوكمة والحكم الرشيد والديمقراطية بينما في الواقع يتم "إعادة صياغة الفعل السياسي تحت ثوب الإدارة بشكل يضمن إخفاء مواطن ممارسة الهيمنة وعلاقات داخل هذه الشبكات وعلاقة الاستعمار والتبعية التي يرضخ كامل المجتمع لها" (صبيح 2014). أي أن النظام النيوليبرالي التنموي

القائم يسعى للسيطرة بأي وسيلة كانت مموهاً مساعيه الحقيقية في السيطرة ومراكمة رؤوس الأموال برداء التنمية ومخططاتها ومصطلحاتها.

ويعمل النظام في الأساس على تغيير اليومي للفرد وإعادة تشكيل واقعه وعلاقات إنتاجه وحياته لكي يطفئ الشرارة فلا يسمح لها بالتشكل. وتتكون الحياة اليومية للفرد العامل من ساعات عمل وأجر زهيد وحقوق مهدورة. وسواء كان الفرد عاملاً أو عاطلاً عن العمل، فاليوم يمضي بأدوار اجتماعية أخرى تستهلك الفرد بسبب غياب الحماية الاجتماعية غالباً. "هنا تحديداً تظهر إشكالية الإنسانية" يقول عادل سمارة (2017) أي "أن يبيع إنسان ما جزءاً ما من جسده يومياً، ويواصل ذلك إلى أن يهرم لإنسان آخر! ... هي بيع وشراء. بيع اضطراري وشراء انتقائي وغالباً اختياري! وهذا عجيب ومؤلم أكثر" (20).

الزمن النيوليبرالي لا يفسح المجال لهوامش عمل جمعية (وهنا لا أقصد المناسبات الاجتماعية أو الأعراس أو العمل) وهناك قبول مريب للواقع على أنه الشكل الطبيعي للحياة. وفي نفس الوقت، حتى من يرفض واقعه ويؤمن بواقع مغاير أفضل يحمل عبئاً تاريخياً كبيراً يثقل كاهله؛ وقد يكون جيل "أوسلو" أي الجيل الذي ولد أو كبر في تسعينات القرن الماضي، أكثر دراية بهذا الثقل الذي ورثناه عن أهالينا ممن خابت آمالهم وطموحاتهم بعد فشل الانتفاضة الأولى، فأسقطوا سلبيتهم السياسية على جيل كامل.

وبالتالي تتواجد الفاعلية المناهضة حالياً في أزمة عالمية، ولكنها أصعب بمراحل في ظل السياق الفلسطيني. ولذلك يتوجب النظر إلى الكيفية التي تحطم بها المنظومة التنموية النيوليبرالية هذا النسيج من خلال تفكيك الهويات الفردية وبالتالي تغيير شكل الانتماءات المجتمعية والاقتصادية لندرك أهمية مقاومة مظاهر المنظومة (Wrenn 2014). والتغيير المجتمعي أو الطموح بأي تغيير حقيقي يحتاج إلى تنظيمٍ ما يخرج برؤية وبرنامج وتوزيع عمل يستطيع من خلاله الأفراد تشكيل وتحقيق هدف مشترك ومستقبل بديل.

ويحاول البحث النظر في مسألة الفاعلية الاجتماعية بعين فاحصة لتكوين صورة أوضح حول آفاق العمل المجتمعي بما يضمه من فاعلية سياسية، وينطلق من فرضية تفيد بأن البنية النيوليبرالية التنموية تعمل للسيطرة على الفاعلية الشعبية للإبقاء على استمرارية المنظومة خدمةً لمصالحها في مراكمة رأس المال، ولذلك تستخدم شبكة معقدة من المؤسسات والسياسات لضمان توجه الفاعلية المجتمعية بالاتجاه "المسموح". وضمن الشبكة المعقدة من العلاقات والبنى والأنظمة تضبط الحراك الشعبي فتحيده أو تعطله. ومع ذلك لا تختفي الفاعلية المناهضة للمنظومة بل تتمظهر وتتعزز بأجسام وطرق مختلفة عالمياً وفلسطينياً.

وانطلاقاً من هذا الادعاء يتوجب النظر إلى ما هو موجود، أي إلى الواقع العملي الميداني؛ ففي سبيل فهم أثر المنظومة التنموية النيوليبرالية على الفاعلية، يتوجب النظر إلى نقيض الادعاء، أي النظر إلى مجموعات فاعلة مجتمعياً في مناطقها حتى نفهم الظروف التي تجعلها تستمر في العمل وكيف تؤثر عليها منظومة التنمية النيوليبرالية، ومجموعات تناهض وتجابه المنظومة النيوليبرالية وترفضها لنفهم الكيفية التي تؤثر فيها المنظومة على فاعلية الأفراد والجماعة، وعلى رؤية المجموعة، أو آفاقها. وقد تأخذنا الإجابة إلى إجابات أوسع؛ هل نستطيع مجابهة هذه المنظومة؟ هل من الممكن التفكير خارجها، أو الوجود خارجها؟ وإن كانت الإجابة إيجابية، كيف وأين ومتى؟

إشكالية البحث والمنهجية

> من أصعب الأمور التي تواجه العمل النضالي من أجل الحرية هو أن حقيقة القهر تفرض سطوتها ... وكما يقولون ((فإن القهر يدجن)) وحتى لا يصبح الإنسان فريسة للقهر فأن واجبه يحتم عليه أن يتحرر منه وينقلب عليه ولن يتم ذلك إلا بالنضال ووضوح الرؤية وإرادة التصميم التي تستهدف تغيير العالم
>
> (باولو فرايري 1980، 33)

ولأن البحث يهدف إلى فهم الكيفية التي تؤثر بها المنظومة النيوليبرالية التنموية على الفاعلية المجتمعية، ينظر إلى مجموعات فاعلة في وسطها المجتمعي منذ سنوات وإلى وقت كتابة هذا البحث، وقراءة الحيثيات التي تجعل هذه المجموعات مستمرة على عكس مجموعات أخرى، وفهم وجهة نظرهمإن من النظام. وتحمل الجملة السابقة حول فاعلية المجموعات الفاعلة حتى وقت كتابة البحث معنى مهماً حيث أن الساحة الفلسطينية لم تخلُ يوماً من الحركات المناهضة، إلا أنها تخفت أو تتوقف أو تنتتهِ بسبب عنف المنظومة القائمة والتي هي في الحالة الفلسطينية استعمار إحلالي صهيوني، وسلطة فلسطينية تابعة ومتساوقة، مدعومة من المنظومة التنموية النيوليبرالية لتخدم مصالحها الإمبريالية.

ولغرض البحث وكجزء لا يتجزأ من أسباب كتابة هذا البحث، أتناول مجموعتين أساسيتين فاعلتين في مدينة رام الله منذ عام 2014 وتعملان في مجالات مجتمعية، وشكلتا نواة تنظيمية من نوع ما وتقومان بأعمال مجتمعية متنوعة وتطمحان لخلق تغيير مجتمعي متكامل. وهي: ملتقى نبض الشبابي، وتجمع شباب ونساء مخيم الجلزون. وأنظر لملتقى نبض الشبابي كجسم نقدي شبابي يجمع بين العمل التطوعي والمساهمة الفكرية والتوعوية، والمبادرة المنتجة. أما تجمع شباب ونساء مخيم الجلزون، فهو جسم تطوعي اجتماعي إنتاجي تشكل لتقديم حلول معيشية حقيقية لسكان المخيم وتغيير الأوضاع المعيشية من خلال توفير بديل واع وليس خيري لسكان المخيم عامة والمهمشين خاصة.

وبذلك يهدف البحث إلى تقديم فهم أعمق لواقع الفعل الميداني وتجريد إشكاليات العمل وأفق التغيير الاجتماعي في الساحة الفلسطينية وذلك لفهم المحرك وراء هذه المحاولات، وأثر البنية التنموية النيوليبرالية عليهمان كأفراد وجماعة ومدى تأثير ذلك بدوره على عملهمان كمجموعة منظمة. هل تحبطه، تحده، أو تبطئه؟ ويهدف البحث لتسليط الضوء أكثر على الحراكات المجتمعية، ومن ضمنها بشكل أساسي المجموعات الشبابية، التي تضع نفسها على نقيض النظام القائم المحلي والعالمي (Anti–Systemic)، والذي شكل أساس تجمعهمان وتنظيمهمان.

وبدأت تساؤلات البحث بالبزوغ منذ ثلاث سنوات سبقها الكثير من التساؤلات النظرية والنقدية حول العديد من المظاهر المتعلقة بحياتنا والتي تضر وجودنا المجتمعي في فلسطين. وقد ساعدتني وجهات النظر التي اطلعت عليها بفعل برنامج دراسات النوع الاجتماعي والتنمية في جامعة بيرزيت بتفكيك الكثير من علاقات القوى القائمة، وأما عملي المجتمعي في مجالات مختلفة فساعدني على اكتشاف الصعوبات التي لا يستطيع الفكر وحده حلها، ومع ذلك يوجد رابط مفقود حاولت تقديمه من خلال هذا البحث .

وما عزز إيماني بضرورة كتابة البحث هو الهجمة التي تتعرض لها هذه الأجسام المجتمعية كأفراد وكجماعات، وعانت المجموعات المشارِكة في البحث، وما زالت تعاني، من أساليب الهيمنة والضبط المختلفة، وهذا ما جعلني آخذ الاحتياطات في تسجيل المعلومات وتوثيقها. وتطلب ذلك أخذ موافقة الأشخاص أولاً قبل مقابلتهم، وعدم استخدام أسمائهم في حال عدم الرغبة بذلك (والتي كما لاحظت، وبحكم تجربتي، تأتي بسبب الخطر الأمني)، وأخذ الموافقة في تسجيل المقابلات صوتياً، والتأكد من موافقة الشخص على إمكانية استخدام جميع المعلومات المذكورة خلال المقابلات.

ويتسم طابع البحث بالأنثروبولوجيا الناشطة (activist anthropology) أو (activist research) أو الأنثروبولوجيا المنخرطة سياسياً (politically engaged anthropology)، بالإضافة إلى ما يسميه كل من ليون–كالو وهيات "الإثنوجرافيا من الأسفل" (ethnography from below). ويعني البحث

الناشط الجمع بين المعتقدات السياسية والأخلاقية للباحثاة والنشاط المجتمعي لهاا والسماح لها بتوجيه البحث على عكس الأكاديميا النمطية، وتكون الباحثة أو الباحث صريحة بأفكارها السياسة التي ترشدها في فهم الإشكاليات حولها (Hale 2001, 14). وتتعلق الإثنوجرافيا من أسفل بالمساهمة في إزالة الغموض عن طبيعة الدولة النيوليبرالية والعولمة وإنزال القناع عن آثارها المادية والإيديولوجية التي تحد الآفاق السياسية للنشطاء وجهودهمان وطموحهمان بتحقيق تغييرات بنيوية (Lyon-Callo and Hyatt 2003, 177-179). ولا يشكل الأشخاص أو الأجسام الفاعلة من هذا المنطلق موضوعاً للبحث بل شركاء في فهم إشكالية مشتركة. وتكون المشاركة الفاعلة والملاحظة مبنية على الانخراط المباشر والعمل المشترك

وقد يطرح ذلك تساؤلات حول موضوعية الباحثاة تجاه الموضوع وتأثير ذلك على نتائج البحث، إلا أن البحث ليس موضوعياً في أساسه بل هو نقدي تجاه المنظومة الرأسمالية عامة. ولأني جزء من هذه المجموعات وأعمل ضمنها أدرك بشكل أكبر متطلبات العمل وتحديات الوجود الفاعل المناهض والاستمرارية. ومع ذلك، ومن أجل البحث، قمت بإبعاد نفسي تدريجياً وعلى مدار سنتين عن العمل الميداني الفاعل بشكل مباشر، وأحدّ نفسي بالمشاركة في النشاطات التي تنظمها المجموعات لأستطيع ترك مساحة فكرية فاحصة أستطيع من خلالها التفكير بكم المعلومات الموجودة لدي بفعل انخراطي المجتمعي أولاً، ثم الملاحظة كمشاركة قريبة-بعيدة، وأخيراً مقابلة الأشخاص الفاعلين بمهام قيادية ضمن المجموعتين.

وتقوم الفصول التالية بتوضيح مفصّل للمفاهيم المتداولة أعلاه، وبالتالي يقدم الفصل الثاني فهم موسع عن النيوليبرالية عالمياً وارتباطها بالتنمية، ثم يصيغ شكلاً للنظام التنموي النيوليبرالي ويموضع الوضع الفلسطيني فيه ويبين كيف يؤثر النظام التنموي النيوليبرالي العالمي على المحلي الفلسطيني.

ويقدم الفصل الثالث بعداً مفاهيمياً آخراً يضاف إلى شكل المنظومة لفهم طريقة عملها وتأثيرها. وفي هذا السياق يتضح بشكل أكبر دور الهيمنة والقوة الذي تمارسه وبالمقابل موقع الفاعلية المناهضة داخل المنظومة التنموية النيوليبرالية بفعل الهيمنة.

أما الفصل الرابع فيتناول المجموعات الفاعلة المبحوث معها ويصف المجموعات وتاريخها وطريقة عملها والصعوبات التي واجهتها وعرقلت عملها. وينتهي الفصل بمحاولة تحليل البيانات التي جمعت على مدار سنوات البحث الماضية واستقراء إجابات عن التساؤلات النظرية.

الفصل الثاني: المصفوفة التنموية النيوليبرالية

> . . . إنهم لن [يستطيعون] [ملأ] بطونهم كما هي . . . سوف [يُدفعون] أكثر من الفقر والعوز إلى الإملاق والعدم، وسوف يلي ذلك اضطراب اجتماعي لأن القضية هي قتال من أجل البقاء، سوف يكون هناك المزيد من الجرائم، والمزيد من الدعارة، مع المزيد من اناس يموتون في الطرق والشوارع، ربما لن يصنع الأمر أخبارا ضخمة، لأنها لن تكون مجاعة جماعية، إن جسدين مضافين أو ثلاثة يومياً في شوارع كل بلد أو مدينة لن يكون بالأخبار الضخمة، سوف تكون الأخبار أكثر امتلاء بقصص النجاح الاقتصادي، وسوف يقود الاضطراب إلى مزيد من العسكرة، ومزيد من الارهاب، ومزيد من الانفصالية، مع المزيد من سك النقود، والقليل من النقود للفقراء . . .
>
> د.ل. شيت (D. L. Sheth)[2]

مقدمة

تبدو الصورة الموصوفة أعلاه بشعة ومخيفة، أشبه بوحش فرانكنشتاين (Escobar 1992b, 419; Rahnema 1988)، ومع ذلك فهي ليست بعيدة كل البعد عن الواقع بالرغم من مرور ثلاثة عقود تقريباً على هذا الوصف. قد لا يتشابه الفقر في فلسطين بفقر نيودلهي، ومع ذلك نستطيع فهم أقوال د. ل. شيت (D. L. Sheth) أعلاه؛ فماذا يساوي شهيدٌ في فلسطين، أو حتى موت المئات من الجوع في اليمن أو تشريد الآلاف من البشر مقابل الصفقات التجارية العسكرية أو مئات الآلاف من تفشي جائحة

[2] سيبروك، جيريمي (2000). **ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل**. ترجمة فخري لبيب. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة. (تاريخ النشر الأصلي 1993).

وغيرها؟ وقد تتعدد التوصيفات لمشاكل الفقر واللامساواة والعنف والحروب حول العالم، فالبعض يراها مشاكل تخلف العالم الثالث، أو مشاكل جهل، أو مشاكل إجرائية أو فساد أو سوء إدارة، أو نقص سيولة وموارد، والبعض الآخر قد يراها مسألة وقت وتمر.

ويصعب أحياناً عندما نجد أنفسنا في مآزق متنوعة، اقتصادية واجتماعية وسياسية، فهم الخط الناظم الذي يسبب كل هذه المشاكل والذي بسببه تنبع وتتفاقم. كما أنه أصبح من الصعب اتهام الرأسمالية بشكل واضح مع هيمنة مفاهيمها الفردانية وتشعب وتضارب المنافع التي نظن أنها تقدمها. هل الملام هو النظام الاقتصادي العالمي؟ هل هي الدولة وسياساتها؟ أم هل هو فشلنا الشخصي في مواكبة الفرص المتاحة؟ أو قد يكون فشلنا الشعبي أو "تخلفنا" في استثمار الفرص والمنح التي تصرفها لنا المؤسسات العالمية والمحلية المختلفة بسبب الجشع والكسل؟

يقدم الفصل التالي معالم المنظومة التنموية النيوليبرالية تاريخياً ويربط مكونات المنظومة تدريجياً لتأطير التركيبة العالمية التي يتواجد فيها الفرد والجماعات كمحاولة لتفسير الورطة الاقتصادية الاجتماعية التي تشكل الواقع النيوليبرالي. ويعرض الفصل المنظومة النيوليبرالية وأداة هيمنتها التنموية وتغلغلها في المجتمع على مستويات مختلفة للتأثير على الفاعلية الشعبية المناهضة حتى لا تتحول إلى قوة تغيير تستطيع التأثير على عملية تراكم رأس المال العالمي من خلال السوق. ثم نعرض موقع فلسطين والشعب الفلسطيني من هذه المنظومة وحالتها الخاصة الواقعة تحت استعمار إحلالي وحكم فلسطيني متساوق.

الورطة الرأسمالية

لقد كان من السهل في فترة زمنية سابقة اتهام الرأسمالية بكل أزمات العالم، أو الإمبريالية كأعلى مراحلها كما قال لينين يوماً، إلا أن هذه الحقيقة فقدت رونقها ولم يعد كثيرون يجاهرون بمناهضتها بتلك الدرجة والحماس، وخاصة بعد سقوط المعسكر السوفييتي والذي صاحبه انسحاب الفكر الاشتراكي وانحساره عالمياً. لقد اختلفت الكثير من الأمور منذ ستينيات القرن الماضي، ومع تعاظم دور السوق ورأس المال المعولم وتعاظم المشاكل الاقتصادية وبالتالي السياسية والاجتماعية، ومع فشل الأشكال التنظيمية القديمة كالحكومات، والأحزاب الثورية السابقة في توفير حلول للشعوب التي انتخبتها وآمنت بها وبمركزيتها، بزغ شكل جديد للرأسمالية الدولية والتي تفشت تدريجياً بعد التجريب الدامي في تشيلي على شكل انقلاب عسكري في السبعينات، لتصبح مع نهاية القرن العشرين النظام الاقتصادي العالمي الجديد؛ النظام النيوليبرالي المعولم.

لقد استقبل العالم التغير النيوليبرالي تدريجياً بالقوة وبالتراضي وعلى فترات وفي أشكال مختلفة حول العالم. وبالرغم من *الإنعاش* الاقتصادي العالمي، إلا أن الوعود التي أعطتها الدول عادت لتسحق العالم في نكسة اقتصادية أخرى عام 2007–2008. وهذه كانت الأشد منذ عقود والتي تكررت مراراً لتُغَلّف بحجج حربية تستطيع من خلالها الحكومات إنقاذ السوق العالمي وضمان تدفق رأس المال. وأقول *إنعاشاً* لأن النظام النيوليبرالي لم يستطع أبداً تحقيق تعاف ثابت في معدلات النمو الاقتصادي في دول الشمال طوال ربع القرن الماضي، بل كان أداء الاقتصاد الأمريكي أسوأ من حقبة السبعينات (انظر الشكل التوضيحي1 أدناه) (Evans and Sewell 2013, 47). وها نحن على أعتاب كساد اقتصادي آت لا محال فاقمت جائحة فايروس كورونا العالمية (COVID–19) من تدهوره وانهيار الأسواق المالية وهبوط تاريخي في أسعار النفط (Meredith 2020).

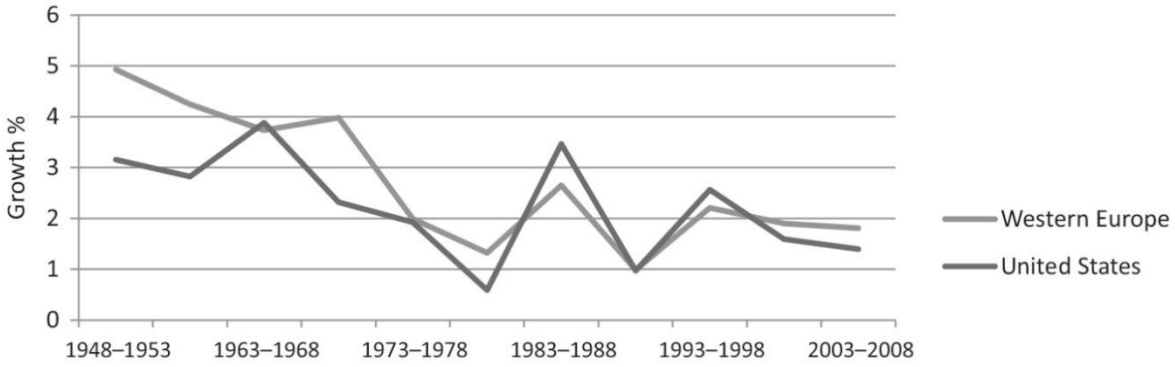

رسم توضيحي 1. نسبة النمو الاقتصادي خلال سبعين عام (Evans and Sewell 2013, 47)

وفي ظل مساوئ النظام النيوليبرالي (والذي لا يختلف في جوهره عن أساسيات ومبادئ الرأسمالية والليبرالية الكلاسيكية) ما زال العالم يتخبط في اتهامه بشكل واضح. وهنا لا أعني الحكومات أو رؤوس الأموال وأصحاب الشركات العابرة للقارات والمؤسسات البحثية الفكرية التي تمولها فقط (والتي بالطبع لن تكون بغالبيتها على تناقض مع النظام القائم الذي يعزز مصالحها)، بل فئات مجتمعية مختلفة من عمال وموظفين\ات وعاطلين\ات عن العمل ونشطاء وغيرهم\ان. لقد استطاع النظام النيوليبرالي التغلغل في المجتمع بطريقة سلسة ليصبح منطق سير العالم الذي لا بديل واقعي له، وكأن السوق هو السبيل الوحيد لتنمية الاقتصاد، وأن تحسين الظروف المادية لن يتحقق إلا في ظل النظام الرأسمالي (Berthoud 2010, 74). وهذا ما يسميه إيفانز وسويل أثر النيوليبرالية "كنظرية وأيديولوجيا وسياسات . . . على المخيلة الاجتماعية العالمية" والتي تؤدي إلى تمجيد "ريادة الأعمال، والاعتماد على الذات الفردية الصارمة، وتساوي السعي وراء المنفعة الذاتية ورضا المستهلك بحرية الإنسان" وبالتالي تشكل النيوليبرالية "الأهداف والسلوكيات الفردية جاعلة في الوقت ذاته الأيديولوجيا السياسية وباراديم السياسات النيوليبرالية تبدو 'طبيعية' . . . حتى بين أولئك الذين أضرت السياسات النيوليبرالية بمصالحهم" (Evans and Sewell 2013). وبينما شكلت الأزمة المالية عام 2008 إثباتاً واضحاً لانعدام الصلة بين السياسات النيوليبرالية والنمو الاقتصادي وفشل النيوليبرالية في تحقيق النمو المرجو (الرسم التوضيحي 1) فقد

استطاعت سياسات السوق المفتوح وما تسوقه من حريات فردية (individual liberty) وحرية شكلية (freedom) إلهاء الشعوب عن العدالة الاجتماعية الحقيقية (Harvey 2007) التي لن تستطع تشكيلة البضائع في السوبرماركت ووهم حرية الاختيار إلغاءها، وهذا ما تَوضَّح أكثر في زمن الكورونا وانهيار النظم الصحية في دول الشمال "الأكثر تطوراً" في ظل المنافسة العالية للقطاعات المخصخصة (Cherkaoui 2020, 3).

لقد كان الانتقال النيوليبرالي سلساً وخفيفاً بالرغم من الاضطراب السياسي العالمي منذ سبعينات القرن العشرين وحتى التسعينات. فبينما بدأت الايديولوجيا النيوليبرالية ما قبل الحرب العالمية الثانية، لم تصبح واقعاً إلا في العقدين الأخيرين في القرن العشرين. ويقول واليرشتاين أن عام 1968 شكل نقطة تحول في تاريخ الحراكات الاجتماعية، وقد شهدت ستينات القرن الماضي أفول العصر الذهبي ثم تأزم النظام الاقتصادي العالمي في السبعينات وتفكك نظام بريتون وودز (Evans and Sewell 2013; Wallerstein 1990). ففي ظل تزايد البطالة والتضخم المتسارع (الركود التضخمي[3]) ظهرت الحراكات الطلابية والعمالية حول العالم، وتزايد الرفض الشعبي للحرب على فيتنام، وتصاعدت حركات القوة السوداء واغتيلت بعض قياداتها، وغيرها من الحراكات التي تشكلت كرد فعل سياسي وثقافي، ولكن الأزمة الاقتصادية في السبعينات شكلت خيبة أمل أدت بالمجموعات والحراكات المتشكلة فقدان الثقة بالحلول الاقتصادية التي تقودها الدولة بشكل مركزي، وأيضاً بالأشكال التنظيمية التقليدية وخاصة في الدول المتحررة من الاستعمار والتي تحولت فيها الأحزاب الثورية إلى أحزاب قمعية أو عاجزة عن تقديم حلول اجتماعية واقتصادية وسياسية حقيقية بسبب الأزمة الاقتصادية والسياسية العالمية.

وفي ظل هذا الفشل عادت الانتفاضات حول العالم لتفرز شكلاً جديداً من الحراكات التي تنادي بالحريات والديمقراطية وترفض الأشكال التنظيمية القديمة. ويقول إيفانز وسويل (Evans and Sewell 2013):

[3] حالة ضعف في نمو الاقتصاد أو غيابه، يرافقه بطالة عالية بالإضافة إلى تضخم في الأسعار

إنه من المهم إدراك أنه وبعد تبخر الآمال الأكثر ثورية لحركة الستينات، هيأ التحيز الفرداني المناهض للدولة، والذي كان سمة تلك الحقبة، أرضاً خصبة لإحياء أشكال عديدة من الأفكار الليبرالية السياسية. فالتعددية الثقافية، والتي نشأت كإجابة لنضالات حقوق الأقليات، تم صياغتها كمثل ليبرالي جديد في عقد السبعينات . . . كانت حقبة تأزم الاقتصاد السياسي المتمحور حول الدولة لحظة تبرعم أفكار سياسية جديدة ذات جذور ليبرالية، في اليسار والوسط واليمين.

وبالرغم من الإرث النقدي للحراكات الشبابية والطلابية التي سادت في الستينات والسبعينات، والتي تضمنت نقداً للنظام الاجتماعي بأفكار اشتراكية وتحررية وبوهيمية (Evans and Sewell 2013)، إلا أن الحراكات الاجتماعية الجديدة والمجموعات الشبابية المختلفة لم تستطع مجابهة النظام العالمي، أو تحقيق تغيير ينذر بالأمل. وتبين أن النيوليبرالية كانت "أكثر نجاحاً في تغيير موازين القوى السياسية للطبقات الاجتماعية أكثر من نجاحها كأداة لإنعاش النمو الرأسمالي" (Evans and Sewell 2013). وحتى يومنا هذا لم ينجح أي حراك في تقديم حلول جذرية، بل على العكس، فشل الربيع العربي، وخاصة في سوريا، في تقديم نموذج ثوري بل ساعد في تأجيج الساحة العالمية بين مناصر ورافض ومنحاز لدرجة يصعب فيها فهم المجريات الحقيقية كصعوبة الاختيار بين حدي سيف، وأعطى حجة للحكومات القمعية لردع التظاهرات ومصادرة حرية التعبير.

ويفسر سمارة (2017) غياب التفاعل ببساطة، أن السكون أو انخفاض التفاعل مرتبط بالنظام ورأس المال. فيقول:

السكون في مجتمع معين أو عدم رشق الرصاص لا يعني سوى أن الطبقات المسحوقة غير قادرة بعد على الرفض، فالتمرد فالثورة؛ بمعنى أن رأس المال مهيمن على العمل أو مسيطر سواء بالقمع أو بالهيمنة الإيديولوجية أو الفساد ورشوة القيادات أو بإسالة بعض اقتصاد التساقط

إلى الطبقات الشعبية والعاملة، الأمر الذي يدل أن الصراع الطبقي منخفض الوتيرة ولكنه ليس معدوما (21)

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الشعوب تحاول النهوض ومجابهة القهر والظلم وانعدام الأمن بطرق مختلفة كأفراد وكجماعات، إلا أن الحقبة النيوليبرالية استطاعت أن تكسر أساسيات العمل المجتمعي والفاعلية المجتمعية من خلال شبكة متنفذة من المؤسسات والسياسات التي تعمل (بوعي أو غير وعي) على ضرب التنظيم المجتمعي، وإعادة تشكيل الهوية الفردية والجمعية، واحتواء النضال وتمييعه، أو كما يقول فيلتماير تجنب حدوث كوبا أخرى، أي تجنب خطر التغيير الثوري (Veltmeyer 2005, 92).

النظام الاقتصادي العالمي

لقد استطاعت النيوليبرالية والحقبة التي أسست لها منذ الأربعينات في خطاب الرئيس ترومان وبرنامج النقاط الأربع أن تفرض مصطلحات جديدة أو تعمم "لغة جديدة" (صبيح 2011، 34) قسمت بها العالم إلى نامٍ ومتطور، أول وثانٍ وثالث، كامتداد للفوقية الأوروبية ونموذج داروين التطوري (Esteva 2010; Rist 2008). وأصبحت التنمية هي الغطاء الذي يُغلِّف التدخلات الإمبريالية في شؤون الشعوب، بل أصبحت باستدخالها كخطاب وكمفهوم من قبل النقديين على اختلاف مداخلهم ومنطلقاتهم كلمةً بديلة للتعبير عما يجب أن يكون الثورة، أو على الأقل مرحلة التأسيس للثورة. فكما يقول إستيفا، لا يمكن محو تاريخ الكلمة وما تحمله من معان وتجارب، ولا يمكن الهرب منها، ولذلك أصبحت التنمية ومنذ خطاب ترومان عام 1949 المضاد الحيوي للثورة (Esteva 2010, 4–6)، بينما ينعتها راهنيما بالإيدز، أي متلازمة نقص المناعة المكتسبة، لأنها تضرب الجهاز المناعي للشعوب التي تصيبها (Rahnema 1988, 117–118).

لقد انشغلت الأكاديميا والمؤسسات البحثية والحقوقية والنشطاء في التباحث في بدائل تنموية، وتعديل التنمية وتجاوزها وتغيير اتجاهها وتفصيلها أو ذمّها دون تحقيق عدالة مجتمعية حقيقية. وسواء كانت تنمية بالحماية الشعبية (عادل سمارة) أو التنمية المعتمدة على الذات (سمير أمين) أو ما بعد التنمية (إسكوبار)، وبغض النظر عن حسن النوايا وأهمية الأفكار المتضمنة في الكثير من هذه النصوص والتوجهات، استطاعت المنظومة الاقتصادية وما تمارسه من هيمنة وإلهاء حرف الصراع بعيداً عن التنظيم والثورة.

لقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تغيرات كبيرة في النظام الاقتصادي العالمي، والذي شهد تطوراً محدوداً بفعل الاقتصاد الكينزي في خمسينات وستينات القرن العشرين. ولكنه انهار في ظل التضخم العالمي ليتجه العالم وبدرجات متفاوتة نحو تعديل قوانين السوق وإلغاء قاعدة الذهب العالمي واستبداله بالدولار. وبذلك ظهرت سياسات مارغريت ثاتشر السباقة (Thatcherism) وتكاتفت مع سياسات الرئيس ريغن في الولايات المتحدة بعد "نجاح" النموذج التشيلي بقيادة الدكتاتور العسكري التشيلي بينوشيه، وتخطيط خبراء الاقتصاد التشيليين أولاد شيكاغو (Chicago Boys) الذين تعلّموا على أيدي أساتذة الاقتصاد في جامعة شيكاغو وهما ميلتون فريدمان (Milton Friedman) وأرنولد هاربرغر (Arnold Harberger) (Harvey 2014, 26; Mayo 2015, 1–2).

والنيوليبرالية نظرية اقتصادية سياسية انطلقت بعد فشل الاقتصاد الكينزي بعد العصر الذهبي ما بعد الحرب العالمية الثانية (1948–1973) (Harvey 2014, 27; Veltmeyer 2005; 90). وبالنسبة لهارفي وغيره فهي النظرية التي تفيد بأن الرفاه الإنساني يتطور بشكله الأمثل من خلال الحريات الريادية في ظل هيكلية تتسم بالملكية الخاصة، والحرية الشخصية، والسوق غير المضبوط، والتجارة الحرة، ويكون دور الدولة هو خلق هذا السوق والمحافظة على هيكلية ممأسسة مناسبة لممارساته (Harvey 2014, 22). وهي سياسة اقتصادية تتميز بتحويل المنافع العامة والممتلكات العامة إلى بضائع

للاستهلاك، وفردانية مفرطة، وتقليص الحصة الاقتصادية للصناعة، ومأسسة الإقراض كسياسة ضمن برامج التكيف الهيكلي (SAPs) التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بفعل نظام بريتون وودز النقدي (monetary) (Mayo 2015, 2).

وليس النظام النيوليبرالي جديداً كل الجدة، بل يتشابه بدرجات كبيرة مع المبادئ الليبرالية الكلاسيكية السائدة في القرن التاسع عشر ولهذا سُميت بالنيو–ليبرالية أي الليبرالية الجديدة. ولكن يمكن النظر له على أنه مشروعٌ نظري لإعادة تنظيم رأس المال العالمي، وخطةٌ سياسية لاستعادة القوة الطبقية من خلال التراكم الرأسمالي (Harvey 2014, 28–29)، وهو النظام الذي وإن فشل في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي إلا أنه "حشد معظم قنوات النمو باتجاه جني الأرباح، خصوصاً في القطاع المالي" (Evans and Sewell 2013). وبالتالي تقول ماري رين أن النيوليبرالية تمثل محاولات رأس المال استعادة موقعه في المجتمع بعد الحرب العالمية الثانية وتقوية دافعيته التراكمية (Wrenn 2014, 505–506).

وبالنسبة لفيلتماير، تمثل النيوليبرالية النظام العالمي الجديد، الإمبريالية الجديدة، أي العولمة (عولمة رأس المال) وتعزيز الإمبريالية بهيمنة أمريكية، هيمنة الولايات المتحدة (Veltmeyer 2005, 90). أما الاقتصادي البرتغالي سانتوس (Boaventura de Sousa Santos) فيعتبرها الشكل السياسي للعولمة مدعوم برأسمالية أمريكية مبنية على أساس المنافسة ودرجات متدنية من الحماية المجتمعية (Dalea and Robertson 2004, 151). ومع أن الهيمنة الأمريكية للولايات المتحدة كانت متنفذة عالمياً وفي صعود خاصة مع برنامج المساعدة الإنمائية وخطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب، إلا أن العديد من دول الشمال سلكت الدرب النيوليبرالي دون إكراه، أهمها، وفي القيادة، المملكة المتحدة بزعامة مارغريت ثاتشر عام 1979، والهند والسويد عام 1992، وبدايات دخول الصين أيضاً عام 1978 (Harvey 2014, 26; Evans and Sewell 2013).

وبغض النظر عن النوايا المبطنة، يصر فيلتماير أن العولمة لم تكن إلا قناعاً للحلم الإمبريالي المخطط له منذ أمد للهيمنة على العالم وفرض أجندة الولايات المتحدة كقوة عظمى، وتَعزَّز بسقوط المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي. ولذلك يرى فيلتماير أن التنمية والعولمة (أي عولمة رأس المال) ليست إلا تنمية رأسمالية (أي تنمية لرأس المال ذاته)، وبالتالي تكون التنمية والعولمة وجهين لعملة واحدة بهيمنة أمريكية على النظام العالمي (Heron 2007; Veltmeyer 2005, 90). وبهذا الشكل استطاعت نخب الطبقة العليا في الولايات المتحدة طلب "الجزية" واستقطاع الضرائب من العالم باستخدام شبكة عالمية من علاقات القوى التي تعزز بها هذه الطبقة علاقة الهيمنة (Harvey 2014, 32).

التنمية النيوليبرالية

> فيجب التنبه الى أن مثل هذا الكرم الزائف لا يزدهر الا في إطار نظام اجتماعى غير عادل يتسم بالموت واليأس والفقر، فالكرم الحقيقي هو الذي يتجسد في محاربة وتحطيم الاسباب التي تزدهر في بيئتها ظواهر الكرم الزائف، ذلك أن مثل هذا النوع من الكرم يغل أيدي الخائفين والمحطمين والمنبوذين المرتعشة، أما الكرم الحقيقي فهو الذي يجعل تلك الأيدي تمتد طويلا، لا من أجل التسول بل من أجل مزيد من العمل الانساني الموعود بتغيير الحياة
>
> (باولو فرايري 1980، 28)

ليس سهلاً النظر إلى التنمية كأداة هيمنة، وخاصة بسبب الإرث الحداثي لفكرة النمو والتطور بشقيه الليبرالي والاشتراكي، ثم الجانب الإنساني الذي طرحته والهالة القدسية التي حوطتها لفترة طويلة بفضل هذا الجانب البراق مدعومة بأقوى الدول اقتصادياً والمؤسسات المالية ثانياً، والأمم المتحدة بعقودها التنموية ثالثاً (Esteva 2010, 9–14). ولا تزال الرأسمالية كنظام اقتصادي المسبب الرئيسي لمشاكل عديدة حول العالم، وبشكل خاص في الحقبة النيوليبرالية (Stein 2012, 421)، وأهمها الفقر والحروب والدمار البيئي، واللامساواة في توزيع الموارد الطبيعية واستهلاكها، وأخيراً الفشل المتكرر للسوق (والذي يدفع ثمنه من لا يملك، أي الطبقات العاملة والفقيرة). ولذلك تشكل التنمية أداة الهيمنة الرئيسية للنظام الرأسمالي لتضمن تسيير أزماته.

قد يعتبر بيترس أن النيوليبرالية معادية للتنمية بمعناها الاقتصادي لأنها النظام الذي يدعم انفتاح السوق وترك مهام الدولة الرئيسية ومسؤولياتها التنموية دون محاسبة (Pieterse 2000,7)، إلا أن التنمية هي

نظام أعقد من أن يكون نظريات وسياسات اقتصادية لأنها بالذات شبكة من علاقات قوى ومؤسسات ورؤوس أموال وحكومات تفرض سلطتها ونفوذها، وتميل الكفة دائماً في صالحها، في مصلحة رأس المال. ما تعنيه هذه الأسطر هو أن التنمية هي تشابك بنى دولاتية ومؤسسات مالية دولية ومؤسسات حقوقية وغير حكومية تضمن تماسك النظام القائم بعلاقات القوى القائمة فيه لضمان استمرارية السوق، لأن السوق غير طبيعي بل يجب تشكيله والمحافظة عليه في المنطق النيوليبرالي (Harvey 2014)، ولهذا السبب تعتبر رين أن النيوليبرالية تُجسد التحول الإيديولوجي في غرض الدولة من تلك التي تحمي مواطنيها من أزمات السوق، إلى تلك التي تضمن مسؤولية الفرد في حماية السوق (Wrenn 2014, 505–506). وحول هذا السوق تحكم المصفوفة التنموية (انظر إلى الرسم التوضيحي 3).

Table 1: Summary of the main views of development

	Development *of* capitalism	Development *alongside* capitalism		Development *against* capitalism		Rejection of development
	Neo-liberalism	Interventionism		Structuralism	`Alternative' (People-centred) development	`Post-development'
		`Market efficiency'	`Governing the market'			
Vision: desirable `developed' state	Liberal capitalism (modern industrial society and liberal democracy)	(plus achieving basic social/ environmental goals)		Modern industrial society (but not capitalist)	All people and groups realize their potential	[`development' is not desirable]
Theory of social change	Internal dynamic of capitalism	Need to remove `barriers' to modernisation	Change can be deliberately directed	Struggle between classes (and other interests)	[not clear]	[not clear]
Role of `development'	Immanent process within capitalism	To `ameliorate the disordered faults of [capitalist] progress'		Comprehensive planning/ transformation of society	Process of individual and group empowerment	A `hoax' which strengthened US hegemony
Agents of development	Individual entrepreneurs	Development agencies or `trustees' of development (states, NGOs, international organisations)		Collective action (generally through the state)	Individuals, social movements	Development agencies

رسم توضيحي 2: ملخص الرؤى التنموية (Thomas 2000, 780)

يمثل الجدول أعلاه ملخص الرؤى التنموية التي صاغها توماس (Thomas 2000, 780) في مقال له عن ممارسة التنمية في عالم رأسمالي ليبرالي. ويظهر في الجدول مجموعة من التصنيفات حسب الموقف من التنمية. وبالتالي هناك التنمية الرأسمالية (النيوليبرالية)، والتنمية المتماشية مع الرأسمالية (التدخلية مثل ضبط السوق أو كفاءة السوق)، والتنمية المناهضة لها (البنيوية أو بدائل التنمية)، والموقف الرافض للتنمية تماماً (ما بعد التنموية). وتشير هذه الآراء إلى فواعل مختلفة في التنمية، ومنطلقات نظرية متباينة تتبناها كل جهة حسب منطلقاتها. وبالاختصار، تشير التنمية الرأسمالية وتلك المتماشية مع الرأسمالية إلى دور البنوك والمؤسسات المالية والحقوقية والتجارية الكبيرة، بالإضافة إلى دور الدول ومؤسساتها التنموية في التنمية، بالإضافة إلى الكثير من مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية حول العالم. أما بالنسبة للتنمية المناهضة للرأسمالية فتتسع إلى الفكر البنيوي والفكر البديل الذي يتمركز بشقيه حول الفعل الجمعي ودوره في العملية التنموية وفعل التغيير مقابل الإسقاط من الأعلى للأسفل الذي لا يخدم الشعوب والجماعات الإنسانية. وأما الفكر الرافض للتنمية مثل الفكر ما بعد التنموي، فيرفض التنمية كمفهوم وممارسة ويرى فيها حيلة أمريكية لتقوية الهيمنة الأمريكية عالمياً.

وبهذا المنطق يرى العديد من الأكاديميين ما بعد التنمويين أمثال إستيفا وراهنيما وإسكوبار أن النهج التنموي ليس تنموياً أبداً بل ويُجمعون مع أنصار نظرية التبعية ونظرية المنظومات العالمية (World-Systems Theory) أمثال سمير أمين ووااليرشتاين وغيرهم (المناهضة للتنمية الرأسمالية حسب توماس أعلاه) أنها امتداد للاستعمار أو تبعيةٌ لمركز رأس المال، وكلها تُجمع بشكل أو بآخر أن المشاكل الإنسانية حول العالم استطاعت أن تمر دون محاسبة بسبب النهج التنموي، وبالتالي استدامة المآسي الإنسانية لأن التنمية تديم النظام الرأسمالي والهيمنة للمركز على الأطراف. ولذلك ينظر الطرح ما بعد التنموي لإلغاء التنمية، بينما ينظر أصحاب نظرية التبعية مثل سمير أمين لضرورة فك الارتباط بالمركز المهيمن.

وبلا شك لا نستطيع تحليل التنمية بشكل سطحي، ويتوجب الاعتراف بتغير خطاباتها وتحولها مع تغير شكل النظام الرأسمالي، ولكن مع ذلك أدى تطور التنمية والإصلاحات التي أُدخلت عليها إلى ربط المجتمعات بدرجات لم تكن متوقعة حتى بالنسبة للدول التي بشّرت بها وقادتها (Esteva, Babones, and Babcicky 2013, 8; Evans ans Sewell 2013).

تقول ماكلينين أن بالرغم من وبسبب الاستخدام الواسع لكلمة التنمية، لا يوجد أي توافق على ما هي بين أوساط الأكاديميين وممارسي التنمية (McLennan 2012, 14)، ويرى آخرون أمثال توماس أن الجدال الفعلي هو على ممارسة التنمية وليس على التنمية كفكر (Thomas 2000, 773–774). بينما يراها إستيفا وبابونز وبابكيكي فاقدة لأي معنى محدد، وأنها أصبحت تشتق معناها من السياق الذي تمثله وتطبق فيه (Esteva, Babones, and Babcicky 2013, vii). أما فرانك فيصفها بحصان طروادة؛ أي كلمة فارغة يمكن أن تحوي أو تخبئ أي نوايا مستترة (Frank 1997, 263). أما بيترس فيعرّفها على أنها تدّخل مُنظّم في الشؤون الجمعية للناس ضمن معيار ما، تحكمه مجموعة من العوامل مثل الطبقة والثقافة والسياق التاريخي وعلاقات القوة (Pieterse 2010, 3–4).

ويبدو هذا الرأي منطقياً حيث استُخدمت التنمية بإيجابية مفرطة وسلبية كبيرة على مر عقود زمنية مختلفة، كما ونوقشت وحُلّلت من زوايا نظر مختلفة، سواء أكانت اقتصادية بحتة، أم في مجال العلوم الاجتماعية، أم في حقل الاقتصاد السياسي. وطالت التنمية الكثير من الفئات المجتمعية في دول عديدة ولدى شعوب مختلفة. وتحمل الأمم المتحدة لواءها من الناحية الإنسانية الحقوقية، بينما تحاول مؤسسات مالية وتنموية كبرى فرض معايير صارمة على الدول للامتثال بها كمعيار.

ويُقصد بالتنمية نهجاً اقتصادياً سياسياً بدأ في الخمسينات من القرن العشرين كأحد سياسات البنك الدولي والولايات المتحدة "لمساعدة" الدول المتحررة جديداً من الاستعمار (أو السيطرة عليها) بحجة تطويرها من خلال الدعم المالي وتغيير السياسات حتى تصبح مثل الدول المتقدمة (Hardt and Negri 2000,

264–265; Veltmeyer 2005, 90; Rahnema 1997, ix)، وتلحق بها في فترة زمنية أقصر من تلك التي احتاجتها تلك الدول ذاتها لتصل إلى هذا المستوى باستخدام وصفة دول العالم الأول "المتطورة" (Nash 1963, 3). وأول ظهور لهذا النهج كان في خطاب النقاط الأربع للرئيس ترومان، رئيس الولايات المتحدة الثالث والثلاثون، عام 1949 (Rist 2008, 70).

وكانت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية أغنى دولة في العالم، وأغنى دولة عرفها العالم على الإطلاق، والقوة الأساسية الوحيدة التي لم تتضرر مادياً من الحرب، وكانت تضم مقر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عاصمتها واشنطن، وكانت الأمم المتحدة تلتقي في عاصمتها التجارية نيويورك، وكانت القوات البحرية الأمريكية "سيدة" المحيطات على حد تعبير إستيفا وشركاؤه. وفي خطاب الرئيس ترومان الافتتاحي لرئاسته، طرح النقاط الأربعة والتي أعلن فيها أولاً دعم وتوسيع الأمم المتحدة، وإعادة بناء أوروبا ثانياً، وتأسيس الناتو ثالثاً، وبمعنى آخر، أسست الولايات المتحدة لنفسها في النقاط الثلاث الأولى التحالف العسكري ضد الاتحاد السوفييتي حينها. أما في النقطة الرابعة، فخصصها ترومان إلى باقي العالم تمهيداً للعصر التنموي. وبذلك وُلدت التنمية كرمز للسطوة والهيمنة الأمريكية (Esteva, Babones, and Babcicky 2013, 2–6).

وشكل مؤتمر بريتون وودز عام 1944 انطلاقة لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الاقتصادي العالمي والذي بفعله تأسست المؤسسات المالية الكبيرة (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) والتي أسست أيضاً لمنظمات تجارية اقتصادية لاحقة (منظمة التجارة العالمية) ما زالت تتدخل في الشؤون الدولية وتمول اقتصادات الحكومات المختلفة بشكل مباشر وغير مباشر من خلال المؤسسات التنموية الكبرى، والتي تأسست بفعلها شبكة دولية من البنوك التنموية التابعة للدول الاستعمارية سابقاً ترتبط بها وكالات تنموية دولية يعمل فيها خبراء التنمية (Frank 1997,266). ووقّع على هذه الاتفاقية عدد كبير من الدول الكبرى وحتى تلك المستقلة جديداً. ويرى هارت ونيجري أن بريتون وودز استندت

إلى عناصر رئيسية أهمها الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة على الدول غير الاشتراكية المستقلة حديثاً من خلال التنمية الليبرالية، وتأسيس علاقات شبه إمبريالية معها لضمان تبعيتها (Hardt and Negri 2000, 264–265)، حيث مثلت التنمية بالنسبة للولايات المتحدة والرئيس ترومان آنذاك نظاماً لمناهضة الشيوعية على حد تعبير إستيفا وشركاؤه (Esteva, Babones, and Babcicky 2013, 6).

ولذلك يمثل اهتمام الدول "المتقدمة" في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في تنمية الدول "المتأخرة تنموياً" امتداداً لدورها الاستعماري السابق، ولكن بدلاً من أن تكون العلاقة صراعية مباشرة بين مستعمِر ومستعمَر، تصبح العلاقة عائلية ورعوية؛ قد يكون أحد أعضاء العائلة قد تأخر عن المواكبة إلا أن الفرصة متاحة للجميع للوصول إلى نفس المستوى (Rist 2008, 73–74). أو على الأقل هكذا بدت وتحت هذا الشعار انطلقت وتمددت هذه المنظومة والتي لا تمثل إلا نظاماً جديداً للهيمنة ابتكره قادة المستعمرات السابقة للمضي باستغلال الموارد الطبيعية ولتُوَسّع أسواقها، ولتستفيد سياسياً في تحقيق طموحاتها (Rahnema 1997, ix).

لم يختلف شكل أو مضمون المنظومة التنموية حتى بانهيار نظام بريتون وودز ونظريات الاقتصاد الكينزية في السبعينات والثمانينات وبدء عصر النيوليبرالية المتحرر من فشل العصر الذهبي واقتصاد كينز، بل سارعت الأمم المتحدة بالإعلان عن عقد التنمية الأول والثاني، ثم ألفية التنمية وعقود التنمية المستدامة (Esteva 2010, 9–10). لم يختلف الواقع كثيراً في ظل الحقبة النيوليبرالية، وعنى التغيير الشكلي للرأسمالية التركيز فقط على النمو الاقتصادي كهدف يتحقق من خلال فتح الأسواق للخصخصة ورفع القيود عنها، وتحرير التجارة والاقتصاد، وتقليص دور الدول في التدخل في الأسواق، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي ما تغير في التنمية في الحقبة النيوليبرالية كان فقط طريقة إدارة المساعدات والتمويل (McLennan 2012, 14–16).

وكما لم يتغير جوهر الرأسمالية الجشع في مراكمة رأس المال في الحقبة النيوليبرالية، كذلك لم يتغير جوهر التنمية كأداة هيمنة. ويقول نيفيلنج في مقال له عن نقد التنمية، أنها ممارسة لرأس المال وتمظهر لآلية الاقتصاد السياسي للرأسمالية وبالتالي فهي صراع للمحافظة على علاقات القوى القائمة بين رأس المال، والدول القومية، والعمال. وتتداخل معها عوامل تاريخية ثقافية لكل منطقة، تلعب فيها مصالح الطبقة البرجوازية المستفيدة دوراً في توجيهها لتحقيق الاستغلال الرأسمالي الذي قد يتمظهر بأشكال مختلفة. وكل ذلك يتم من خلال السياسات والإجراءات المختلفة من مسوحات وتقارير وقروض وتوصيات ومشاريع تنموية ودعم تقني وغيرها (Neveling 2017, 166–169).

المنظومة التنموية النيوليبرالية

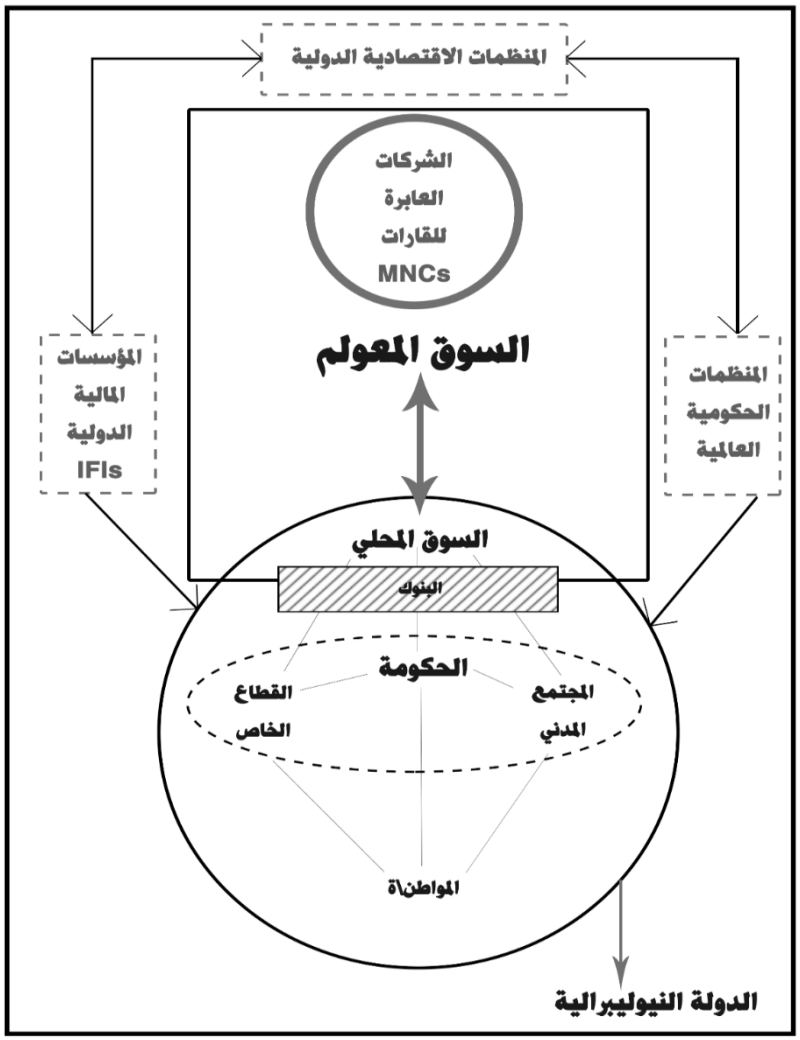

يشير الشكل أعلاه إلى مكونات المنظومة التنموية النيوليبرالية وتراتبيتها محليا في كل دولة وعالمياً نسبة إلى السوق

رسم توضيحي 3: مكونات المصفوفة التنموية النيوليبرالية

ويشير تعليق نيفيلنج إلى تداخل أكثر من عامل في منظومة التنمية وهذه العوامل هي رؤوس الأموال أولاً والتي تشير إلى الشركات الكبيرة العابرة للقوميات، والدول القومية ثانياً بسياساتها التي تخدم الشكل النيوليبرالي مما يعني السماح لرؤوس الأموال بالتدخل بالأسواق والضرائب والبضائع والاستهلاك والموارد الطبيعية وزيادة الاحتكارات واستغلال الطبقات المسحوقة. ويشير الرسم التوضيحي أعلاه إلى شكل

العلاقات بين جميع مكونات النظام النيوليبرالي، ويؤكد على مركزية السوق والبنوك والتعاملات المالية في النظام النيوليبرالي. فسواء كان على مستوى الدولة الواحدة أو في النظام العالمي، تحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال البنوك التي تضبط وتسير عمل السوق المحلي والعالمي. ويدل ذلك على ارتباط وثيق لا غنى عنه بين رأس المال والحكومات والقطاع الخاص والأفراد، كما ويفرض تراتبية لا هرب منها تجعل الفرد العامل أو المسحوق دائماً أسفل السلسلة.

ظاهرياً، وفي العديد من المشاريع والمجالات، يبدو وكأن التنمية تقوم بتوفير العديد من الفرص والحلول للإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية، سواء من خلال برامج التمويل أو وضع استراتيجيات وخطط استدامة، كما في الكوارث والأزمات المختلفة من حروب وتهجير وكوارث طبيعية. ولكن في الواقع، أدت السياسات الاقتصادية التي انتهجتها التنمية من خلال المؤسسات المالية والتنموية الدولية والقروض والسياسات الحكومية المتعلقة، إلى معاناة إنسانية صامتة ودمار بيئي متفشٍ، واستنزاف ونهب للموارد، وإضعاف للحكومات الدائنة لتبقى دائنة بتزايد، ومصادرة قدرتها على حل مشاكلها الإنسانية تماماً كما وصفها راهنيما بمتلازمة نقص المناعة (George 1997, 210; Rahnema 1988). وهذا ما يؤكده بودو إلمرز في تقرير حول فاعلية الدعم التنموي[4] (Ellmers 2011) حيث تَسْخَر الدول المانحة من شعوبها وشعوب الجنوب عندما تدّعي دعم هذه الدول مادياً بينما في الحقيقة يذهب أكثر من 50% من الدعم التنموي الرسمي (أي ما مقداره 69 بليون دولار أمريكي) لشراء خدمات ومواد من شركات الدول المانحة وقطاعاتها الخاصة (4–14). فالكوارث والمشاكل الاقتصادية ليست إلا نتاجاً للنظام الاقتصادي النيوليبرالي ذاته ودافعيته لمراكمة رأس المال وإدارة المصالح الاقتصادية، والذي تحاول التنمية إخفائه عن

[4] Ellmers, Bodo. 2011. “How to Spend it: Smart Procurement for more Effective Aid.” Brussels: European Network on Debt and Development. https://www.un.org/en/ecosoc/newfunct/pdf/luxembourg_eurodad-how_to_spend_it.pdf

طريق إضفاء وجه إنساني للإمبريالية (Veltmeyer 2005, 90–91)، أو تحلية الاستعمار الجديد برداء خيري لحجب فشل الحل النيوليبرالي (Amin 1990, 122).

المنظومة التنموية النيوليبرالية

"هل تظنون أن النظام سيمولكم لكي تفككوه؟" كان سؤالاً ساخراً وجهته مجموعات ناشطة في الهند لمنظمة إنسايت (INCITE!) النسوية الأمريكية الممولة سابقاً من مؤسسة فورد (Ford Foundation)، ولم يفهموا القصد من السؤال الساخر إلا عندما تسبب موقفهم التضامني مع القضية الفلسطينية بسحب تمويلهم بشكل كامل (Smith 2007, ix). ومع أن الجملة واضحة وبسيطة، إلا أنها تحمل معانٍ كبيرة لا تتعلق فقط بفعل التمويل أو بمؤسسة معينة أو جهة ما، بل بنظام كامل متكامل. واستخدام كلمة 'تفكيك' مهم في فهم جدوى العمل، فما جدوى الفاعلية والأفكار الجذرية ما دامت لا تفكك البنى والمفاهيم القائمة، ولماذا يمكن أن تمول مؤسسة ضخمة مثل فورد مجموعة ناشطة وبأي هدف؟ ليست الأسئلة سهلة الإجابة إطلاقاً، ومع ذاك فهي مهمة وأساسية.

ويشير السؤال الساخر إلى مفهوم النظام. ولتأطير وربط النيوليبرالية والتنمية والنظام ضمن سياق منطقي استخدم كلمة منظومة، أو complex باللغة الإنجليزية، لتدل على مجموعة كاملة متكاملة من العلاقات والأجسام المترابطة والمتكاملة. وبحسب قاموس ميريام ويبستر تعني كلمة complex الكل المكون من أجزاء متداخلة ومعقدة، أو مجموعة الوحدات المترابطة التي تكون درجة الترابط بينها وطبيعة العلاقات التي تربطها مع بعضها البعض غير معلومة بشكل واضح[5]. وفي ضوء هذا المفهوم أصيغ المنظومة التنموية النيوليبرالية للتعبير عن شبكة كاملة متكاملة أشير إليها في الرسم التوضيحي 3.

[5] Merriam-Webster.com Dictionary, s.v. "complex," accessed May 11, 2020, https://www.merriam-webster.com/dictionary/complex.

ويشير الرسم التوضيحي 3 المبين أعلاه إلى شكل النظام العالمي النيوليبرالي حيث السوق المعولم، وكذلك مجموعة الأنظمة والمؤسسات المالية والاقتصادية والسياسية والحقوقية القائمة، وموقع الدول ومكوناتها من السوق. وترتبط مجموع المؤسسات المختلفة مع بعضها البعض بمجموعة روابط ثنائية

مكونات المصفوفة التنموية العالمية*				
الدول القومية	**المنظمات الدولية**	**السوق**	**المؤسسات المالية الدولية**	**المنظمات الاقتصادية الدولية**
حكومات الدول وكالات التنمية والدعم	الأمم المتحدة (UN) المؤسسات غير الحكومية الدولية (INGOs) الاتحاد الأوروبي G7, G8, G20 ... منظمة الصحة العالمية (WHO)	الشركات العابرة للقارات (MNCs)	صندوق النقد الدولي (IMF) البنك الدولي (WB) البنوك التنموية	منظمة التجارة العالمية (WTO) منظمة العمل الدولية (ILO)
* الأمثلة ليست شاملة				

جدول 1: مكونات المصفوفة التنموية

ومتعددة تتمحور حول السوق كأساس لتنظيم المجتمع والحياة. وهنا يكون السوق المركز لأن السوق هو تراكم رأس المال، وكلما زادت حصة السوق المحلي للدولة النيوليبرالية في السوق العالمي زاد نفوذها في النظام العالمي وضمن علاقات القوى القائمة فيه بفعل شبكته المؤسساتية. وهذا ما يفسر تنامي نفوذ الولايات المتحدة والنخب الرأسمالية، أو صعود الصين كقوة منافسة للولايات التحدة، أو الشركات العابرة للحدود وقدرتها التأثيرية على وسائل التواصل والإعلام والسياسات والمحافل الدولية، ولكن أيضاً على أجندات الحكومات (وهذا ما قد يفسر بزوغ نظريات المؤامرة في المنظور الشعبي مثل تلك التي تتعلق بعائلات ثرية تملك العالم مثل روثتشايلد، أو وجود قناعة لدى البعض بانتساب رؤساء وحكام العديد من الدول إلى الماسونية مما يفسر التواطؤ الصهيوني).

وبالتالي يشير الرسم التوضيحي 3 إلى مركزية رأس المال وإلى أهمية المحافظة على السوق المحلي والعالمي لضمان مصالح رأس المال وما يجلبه من نفوذ، أي علاقات قوى. وهنا يشكل أي تهديد للسوق خطراً حقيقياً على مصالح رأس المال والطبقة الرأسمالية العالمية. وتكثر هذه التهديدات وتتعدد مصادرها

في ظل البنية النيوليبرالية التي تتسم بشكل خاص بالإقصائية المتزايدة وعدم الاستقرار، وهذا ما يجعلها تولد قوى مقاومة ولذلك يتوجب السيطرة عليها (Veltmeyer 2005, 91–92).

السوق والبنوك: رأس المال المعولم

وتتكون البنية التنموية النيوليبرالية من السوق العالمي الذي تحكمه وتشكله مجموعة من المؤسسات والمنظمات أهمها المؤسسات المالية الدولية والتي تشمل مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي، والبنوك العالمية والتنموية مثل البنك الدولي والبنوك الكبيرة المعولمة (انظر جدول 1). ولتنظيم سياسات السوق وعلاقات السوق العالمي بالأسواق المحلية، شكلت المؤسسات المالية وحفزت تشكيل سياسات وأجسام أهمها منظمة التجارة العالمية (والتي تشكلت من نظام بريتون وودز). ولتعزيز الأنظمة التجارية التي تشكل السوق وتحافظ عليه، يتوجب تعميم مفاهيم السوق وطرق تشكيله للدول التي يجب أن تنخرط في السوق المعولم لكي تكون "ديمقراطية"، وتتكفل المنظمات الحكومية العالمية بهذا الجانب لتضمن الديمقراطية والسلام والتناغم العالمي وأهمها الأمم المتحدة والمؤسسات غير الحكومية العالمية والأجسام القانونية التي تضمن العدالة الدولية (مثل محكمة الجنايات ومحكمة العدل الدوليتين).

ويكون بالتالي دور الحكومات في الدول هو ضمان انفتاح السوق المحلي على السوق العالمي لتسمح بذلك تعزيز الديمقراطية عالمياً، أي ضمان الحريات الفردية؛ أي حرية الأفراد في شراء المنتجات والخدمات والعملات بالسعر الذي ينظمه السوق والذي يخدم دائماً المصلحة العامة لأنه مبني على المنافسة الشريفة المفتوحة دون ضوابط أو تحكُّمِ الدول التي باتت في ظل النيوليبرالية و"نعمة" السوق دولاً ديمقراطية، ذات حكم رشيد يتناغم فيه عمل الحكومة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص للمحافظة على مصالح المواطن\ة وضمان صلاحيته\ها كمواطن\ة (أي ضمان مسؤوليته\ها عن السوق كما تقول رين) (Wrenn 2014, 505–506).

وهذا ما عناه نيفيلنج حول صراع المحافظة على علاقات القوى القائمة بين رأس المال والدول القومية والعمال بتوجيه من الطبقة البرجوازية لتحقيق الاستغلال الرأسمالي، أي تراكم رأس المال والذي هو في ذاته هدف عولمة السوق في ظل النيوليبرالية، أي سبب فشل النظام الكينزي. وتشير ملاحظته إلى سهولة التدخل السياسي في ظل هكذا نظام معولم ومفتوح للهيمنة على قرارات وسيادة الحكومات والدول المختلفة بفعل ما تمليه علاقات القوى غير المتكافئة من تبعية واعتمادية اقتصادية. فقد استطاع التمويل الذي توفره مؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات التنموية للدول المقرِضة إلى الدول الفقيرة أو ذات الدخل المتوسط (أي معظم دول الجنوب)، توفير فرص التدخل في اقتصادات هذه الحكومات من خلال الرقابة على إدارة الموازنات الحكومية حتى تضمن هذه البنوك والمؤسسات المالية هامش الربح الذي تجنيه من الفوائد التي يدفعها ملايين الناس في الجنوب بسبب عدم مسؤولية حكوماتها وتورطها في الديون.

وهذه الفوائد التي تجنيها البنوك بحسب تقدير سوزان جورج كان بالإمكان أن توفر آلاف الدولارات لمواطني دول الشمال المستغَلين أيضاً بسبب سياسات حكوماتهمان وبنوكهمان، فما جنته الدول المقرِضة من فوائد في الأعوام 1982–1990 من الدول الدائنة قارب 1345 مليار دولار أمريكي مقابل الديون التي لا تزيد قيمتها عن 927 مليار دولار أمريكي، وهذا يعني أن الفائض المجني مقابل الدين الأصلي يساوي 418 مليار دولار أمريكي جنته البنوك والمؤسسات التنموية الحكومية من جيوب شعوب الجنوب في أقل من عشرة أعوام. ولفهم الصورة بشكل أوضح، تقول جورج أن هذا المبلغ يساوي ستة أضعاف المبلغ الذي منحته الولايات المتحدة لإعادة إعمار أوروبا الغربية ضمن خطة مارشال بعد الحرب العالمية الثانية (George 1997, 208–210).

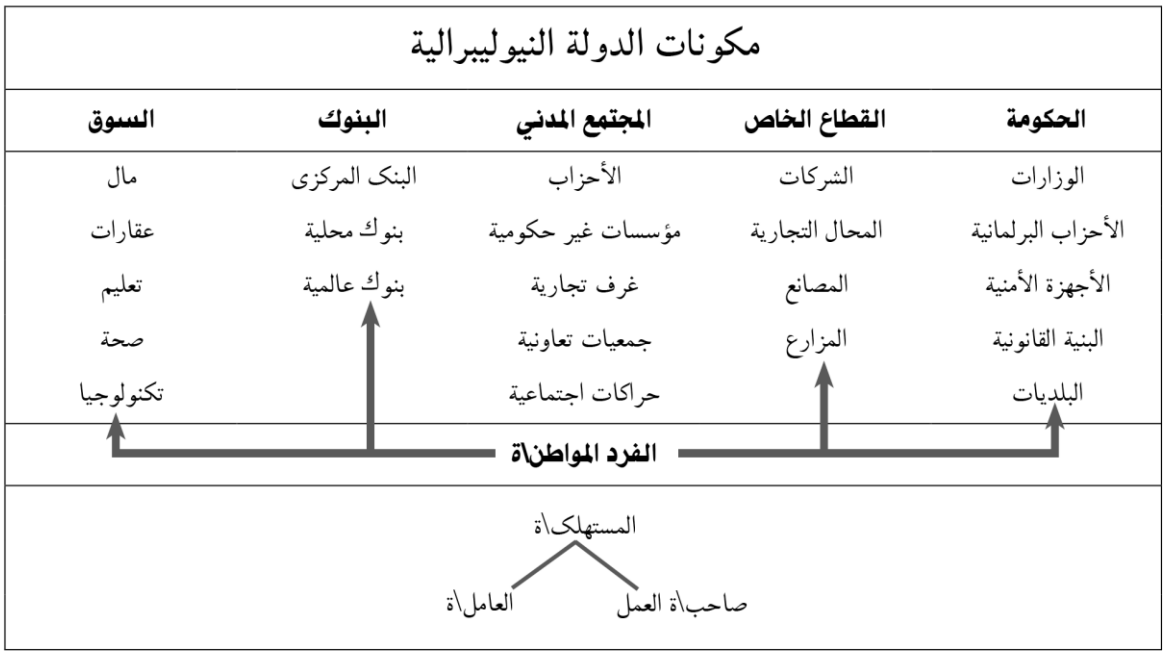

جدول 2: مكونات الدولة النيوليبرالية

وتكمل جورج قائلة أن هذه التدفقات المالية الرهيبة من الجنوب إلى الشمال لم تستطع خفض العبء المالي أو تقليص الديون عن الدول الدائنة، بل على العكس، تضاعفت الديون بنسبة 110 بالمئة في عقد التسعينات، وخاصة في ما يسمى بالدول الأقل نماءً. ولم يتحمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أي مسؤولية تجاه سياساتهم الفاشلة.

الدولة النيوليبرالية

وأما دول الجنوب والسلطات والنخب المسؤولة عن تردي الأوضاع في بلادها، فهي أيضاً مستفيدة من تردي الأوضاع المعيشية، أو على الأقل غير متضررة منها، خاصة وأن هذه النخب عادة ما تركن أموالها في بنوك خارج البلاد ولا تتأثر بسياسات صندوق النقد في خفض قيمة العملة لتشجيع الصادرات، ولا تتأثر بتردي أوضاع القطاعات العامة من خدمات وصحة (وفي العديد من الأحيان تكون النخب الحاكمة بالأصل نخباً رأسمالية وكومبرادور). وبسبب استفادة النخب من الوضع القائم لا تستغرب جورج من عدم توحد الدول المدينة في خندق واحد لتطالب بتخفيض الديون، وفي المقابل تستفيد الدول والجهات

القارضة من حلب الدول المدينة بسبب تفرقها وتبدد صفوفها، وتضمن بذلك استمرار التدفقات من الجنوب إلى الشمال بسلاسة وأسهل من أي فترة كولونيالية مضت (George 1997, 210–211).

ولكن رفض الانسياق مع المنظومة التنموية ليس أمراً سهلاً، خاصة عندما يعني ذلك حرباً أو إسقاطاً اقتصادياً، وهذا ما تشير إليه اعترافات جون بيركنز حول القتل الاقتصادي للدول. ويتمظهر القتل الاقتصادي في أكثر من مستوى تكون فيه خيارات الحرب الفعلية تعبيراً عن استنفاذ الخيارات جميعها، إلا أن أولى مراحلها تكون إجبار الدول "النامية" أخذ القروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أو البنوك الأمريكية، والقبول باستثمارات "تنموية" حتى إن لم تكن في مصلحة الدولة نفسها (بيركنز، 2012). وهذا ما تدلل عليه الحروب المتتالية على دول الجنوب من أمريكا اللاتينية حتى آسيا، وهذا ما حصل في العراق وسوريا ولبنان وليبيا. ويتساءل هارفي: من يستطيع رفض هذا الارتباط؟ حيث يصعب على الدول تحمل عواقب وصمها بالدول "الشقية" لما يترتب على ذلك من عقوبات وإخضاع بالقوة العسكرية من قبل الدول العظمى الإمبريالية إذا تطلب الأمر (Harvey 2007, 23–32). وهذا ما حققته التنمية من ربط وإلحاق الحكومات في النظام الرأسمالي العالمي وخاصة في الحقبة النيوليبرالية.

ولتستطيع الدول في ظل نظام القوى القائم التنصل من العواقب الوخيمة التي قد تضعها في موقف حرج، وخاصة كحكام أو نخب حاكمة، تُشكلها المنظومة النيوليبرالية دولاً تابعة، فقيرة كانت أم غنية بمواردها وأموالها (مثل دول الخليج، وخاصة مع إعلان التطبيع الرسمي لعلاقاتها مع الاحتلال الصهيوني بمباركة أمريكية). ولتستطيع الدول السيطرة على كم الفساد والدمار المبدع (Harvey 2007) الذي يخلفه النظام العالمي وبالتالي المحلي على حيوات الناس ومعيشتهم، تعزز الدول من أجهزتها الأمنية والتي تمولها أيضاً المنظمات الحكومية والمؤسسات التنموية الدولية (أو تشرف على تدريبها).

وفي ظل خصخصة مرافق الدولة، وتزايد معدلات البطالة بفعل محدودية السوق، تشكل الوظائف الحكومية ضمن الوزارات والمدارس العامة والأجهزة الأمنية خياراً توظيفياً آمناً للمواطنين، ويربط ذلك

مصالح الناس ووجودهمإن الفعلي بوجود الحكومات القائمة، ويسبب تضرر مصالح الحكومات أو زوالها نكبةً اقتصادية لفئات كبيرة من الشعب. ولذلك تلعب الحكومات بشكل عام، وخاصة في دول الجنوب، دوراً سلبياً تجاه شعوبها بأشكال مختلفة كالرقابة المفرطة، أو قمع المسيرات، أو ربط الفئات المجتمعية بالقطاعات الحكومية وأجهزة الدولة لتضمن اعتماد المواطنين\ات على الحكومة بالشكل الذي يُصعّب التحركات الشعبية.

وبسبب الارتباط القسري الذي يجد المواطن نفسه مكرهاً أو مضطراً أو مجبراً على قبوله (بشكل واع أو غير واع)، تتشكل علاقة كره وحب تجاه الحكومة؛ كره واستياء من الفساد وغياب الأمان والاستقرار الكافي، وحب بالقدر الذي يجعله يقبل الواقع للخوف من مستقبل مجهول. ومن هنا قد ينبع الاستياء الشعبي من الأحزاب الممثلة في الحكومة (وخاصة ذات الإرث الثوري أو التقدمي في دول الجنوب المستعمرة سابقاً) والتي بانضمامها إلى النظام الديمقراطي الدولاتي فقدت قواعدها الشعبية تدريجياً، وكأنها خذلت قواعدها بسكوتها على الظلم اليومي أو بسبب عجزها عن تغيير الواقع نحو الأفضل (وهذا ما حصل فلسطينياً بعد أوسلو).

ولضمان السيطرة على جموع الشعب بمختلف فئاته، تلعب أدوات تنموية أخرى هذا الدور بأشكال مختلفة "ناعمة". وتتم السيطرة الناعمة من خلال ما يسميه ألتوسير أجهزة الدولة الأيديولوجية (Althusser 2006)، المسؤولة عن إعادة إنتاج علاقات الإنتاج القائمة في المجتمع من خلال المؤسسات الدينية والتعليمية والأحزاب السياسية وغيرها، أو ما أسميه هنا بأدوات المنظومة التنموية النيوليبرالية على المستوى المحلي. ويقول ألتوسير (1971) حول ذلك:

> أجهزة الدولة الأيديولوجية هي التي تضمن إلى درجة كبيرة إعادة إنتاج علاقات الإنتاج على وجه التحديد، وهي محتمية وراء 'الدرع' الذي يمدها به جهاز الدولة القمعي. ها هنا يتركز دور الأيديولوجية الحاكمة بكثافة.. أيديولوجية الطبقة الحاكمة، القابضة على سلطة الدولة. إن [تبوء]

الأيديولوجية الحاكمة موقع 'الوسيط' هو الذي يضمن 'التناغم' بين جهاز الدولة القمعي وأجهزة الدولة الأيديولوجية.[6]

وبذلك، إن فشلت الأدوات الناعمة في تطويع الناس، تتدخل الأجهزة الأمنية لاحتوائها وإسكاتها بالقمع أو الاعتقال أو الاغتيال، ويحصل ذلك ليس فقط داخل الدولة الواحدة ولكن بشكل معولم وعلى مستوى عالمي. ويقول هارفي مؤكداً في هذا الصدد أن ذلك يصبح دور أجهزة الدولة النيوليبرالية (المدعومة من القوى الإمبريالية) لضمان عدم حصول الانتفاضات، فيتم سحق الثورات باسم النظام والاستقرار والديمقراطية (Harvey 2007, 38–40).

وليس الإخضاع اعتباطياً، بل حصل في الولايات المتحدة ذاتها، حيث استطاعت الحكومة السيطرة على المجتمع المدني الأمريكي في ستينات وسبعينات القرن الماضي، من خلال برنامج استخباري تابع لمكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) يدعى اختصاراً COINTELPRO يسعى لزعزعة استقرار المنظمات الراديكالية (Hawk 2007, 104–105) من خلال مهاجمة المعارضين\ات السياسيين\ات أو النشطاء بشتى الوسائل كالإقصاء، والتحييد، والسجن مدى الحياة، أو التخويف، والابتزاز، أو الاتهام بالتخابر مع جهات مشبوهة، وغيرها من الأساليب السلطوية اللاقانونية (Hawk 2007, 104–105; Wolf 2001). وكان ضحايا هذه السياسة العديد من كوادر الفهود السود والناشطين\ات اليساريين\ات بشكل خاص. وهذا ما مارسته سياسات السلطة الفلسطينية من إغلاق مؤسسات أو مساءلة تمويلها ومراقبة أعضائها ضمن حكومة أوسلو (الجزيرة 2001). أما شعبياً فقد قامت السلطة الفلسطينية بقمع التظاهرات السلمية المختلفة متهمة إياها باتباع أجندات خارجية محاولة حرف الشعب تجاه نفسه أو تبرير أفعالها

[6] هذا مقال جزئي بعنوان "لوي ألتوسير: الأيديولوجيا وأجهزة الدولة الأيديولوجية (الجزء 2 من 2)" منشور إلكترونياً:
ألتوسير، لويس. 1971. *لينين والفلسفة ومقالات أخرى*. ترجمة عمرو خيري نقلاً عن الترجمة الإنجليزية لـ بين بروستر (Ben Brewster).
https://qira2at.com/2018/11/19/althusser-isa-2/

القمعية وفشلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي مثلما حصل من اعتداءات على الحراك الشبابي عام 2011، وحراك ضد العقوبات المفروضة على غزة عام 2019، ووقفات ضد قطع مخصصات الأسرى، وحراك ضد مؤسسة الضمان الاجتماعي.

ولذلك يستحيل النظر إلى الحكومات في الدول النيوليبرالية المدينة (دول الجنوب)، المرتبطة بديون البنك الدولي، وقوانين النيوليبرالية المفروضة على تشريعاتها، كشريك في تغيير جذري، حيث تكون القوانين التي تطبقها على مكونات المجتمع مع الإصلاحات البنيوية التي تفرضها التنمية من "حوكمة" و"حكم رشيد" (أي تواطؤ الحكومة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني كممثلي الشعب) غير قادرة على استيعاب حاجات المجتمع والتي أصبحت المؤسسات غير الحكومية توفرها لسد الفجوة التي تتركها الحكومة بفعل سياساتها النيوليبرالية من خصخصة وتقليل قيود الدولة على السوق. ويحصل ذلك بفضل تحول دور الدولة في ظل النظام النيوليبرالي إلى وكيل إعادة توزيع السياسات، على حد تعبير هارفي، تعمل لصالح الطبقة المهيمنة (Harvey 2007, 38)، وتكون السلطات الحكومية في غالب الأحيان مستفيدة ومؤيدة للتنمية، وبالتالي تصبح أداة في يد النظام الاقتصادي النيوليبرالي (Hardt and Negri 2000, 31).

المجتمع المدني

وفي المقابل يتوجب أيضاً النظر إلى المؤسسات غير الحكومية ودورها في المنظومة التنموية، والتي ظهرت حول العالم في عقود السبعينات والثمانينات مع بدء الحقبة النيوليبرالية (Veltmeyer 2005, 99–100). وسميت بالمؤسسات غير الربحية أيضاً بمؤسسات المجتمع المدني في بعض الأحيان، إلا أن المجتمع المدني كفهوم يضم فئة أوسع من الأجسام كالغرف التجارية والنقابات والتعاونيات والنوادي والمجموعات الثقافية أو الاجتماعية أو النسوية وغيرها، وبالتالي فهي فئة كبيرة تنتمي إليها حديثاً

المؤسسات غير الحكومية. وتقول رانجيتا موهانتي أن الخلط يهدف لتمويه الحدود الفاصلة بين المفهومين، وبالتالي خدمة أجندات الوكالات المانحة وحكومات الدول التي تمولها لإعادة تعريف المجتمع المدني بحلته الجديدة المرتبطة بتنامي نفوذ السوق ومشاريعه المتعلقة بالدمقرطة والحوكمة تحت إملاءات البنك الدولي. وبالتالي يسعى التمويه إلى إعادة تعريف علاقة المؤسسات غير الحكومية بأجسام المجتمع المدني، والدولة، والسوق (Mohanty 2002, 213–215).

وتفسر موهانتي إعادة التشكيل الحاصلة لمكونات الدولة النيوليبرالية من خلال التركيز على دور المؤسسات غير الحكومية وعلاقتها بالسوق والحكومة والمجتمع المدني في الفكر النيوليبرالي، وتذكر سبعة أدوار تشغلها المؤسسات غير الحكومية في المجتمع. في المستوى الأول تلعب المؤسسات غير الحكومية دور المراقب أو الظل للحكومة للسيطرة على نزعاتها القمعية، وفي المستوى الثاني تقوم بتعزيز الحوكمة وتمثيل المجتمع المدني في مساءلة الحكومة وضمان شفافيتها من خلال الانتخابات العادلة والحرة وحماية حقوق الإنسان، وتلعب في المستوى الثالث دور الوسيط بين الحكومة والمواطنين\ات عن طريق تعزيز المواطنة الفاعلة في مساءلة الدولة. ولضمان المساءلة العادلة والمهنية المطلوبة تقوم المؤسسات غير الحكومية بتقوية المجتمع المدني وبناء قدراته، خاصة وأنها تقوم في المستوى الخامس بتقديم الخدمات الاجتماعية في ظل تراجع الدور الحكومي عن تقديمها، وباعتبارها ممثلة الشعب والأدرى بحاجاته، بالإضافة لكونها مؤسسات غير بيروقراطية ذات كفاءة وشفافية ومهنية، تكتسب مصداقية أكبر في تقديم خدمات أفضل للمواطنين. إلا أن هذه المهمة أثقل من أن تتحملها لوحدها، ولذلك تفتخر المؤسسات غير الحكومية بالدور السادس الذي يحفز المسؤولية الاجتماعية للسوق والقطاع الخاص، أي أنسنة السوق. ولذلك يكون دورها النهائي هو بناء التحالفات كجزء من مشروع الدمقرطة؛ أي بناء العلاقات وتعزيزها بين المجتمع المدني والسوق والحكومة (Mohanty 2002, 215–220).

ما يطغى في هذه الرؤية التنموية المحوكمة للمجتمع أنها تدفع نحو تغييب أكبر لعلاقات القوى التي تضع الدولة تحت المنظار على أساس أنها السبب الوحيد، ويظهر السوق على أنه أحد ضحاياه فوجب تخفيف قيودها عنه، وفي ذلك تضليل للحقيقة يتم فيها إقناع المجتمع أن الإشكالية تكمن في الحكومة، وليس في منظومة كاملة متكاملة. وقد وصلت المؤسسات غير الحكومية حول العالم إلى هذا السراب أيضاً، وأسوأ تمظهراته فلسطينيا كان التحول الرهيب في لجان الانتفاضة الأولى ومجوعاتها التطوعية والتي تحولت بفعل النظام التنموي وبغير قصد أو نية إلى مؤسسات المجتمع المدني بتعريف نيوليبرالي (صبيح 2011). وبكلمات طبر وجعبري–سلامانكا هذا ما يسمى بعملية إخفاء "البنية الاستيطانية الكولونيالية الصهيونية وهياكل التبعية الرأسمالية العالمية المتشابكة والمتداخلة مع بعضها البعض" (طبر وجعبري–سلامانكا 2013، 4). ولذلك يعتبر فيلتماير أن المؤسسات غير الحكومية أُقحمت في خدمة الإمبريالية لإخماد نار الثورة (Veltmeyer 2005, 91).

ولسنا بصدد الاسترسال بتفاصيل المؤسسات غير الحكومية بحد ذاتها، إلا أن الارتباطات التي تشكلها هذه المؤسسات كوسيط يجعلها أيضاً جزءاً من المنظومة التنموية لأنها تحاول ربط المجتمع بالسياسة النيوليبرالية والتي هي مسبب المشاكل الاقتصادية الاجتماعية التي يجد الشعب نفسه على مستويات مختلفة متضرراً منها. وبالتالي تقوم هذه المؤسسات بتوفير الخدمات وليس حل المشاكل، أي إصلاح وليس تغيير، مما يعني الإبقاء على النظام القائم. ولذلك عندما نتصور المنظومة التنموية فهي تتشكل من شبكة مؤسسات وبنى وسياسات وتكون فيها المؤسسات غير الحكومية في كل دولة النهايات الشعيرية للنظام في شبكة القوى القائمة (Hardt and Negri 2000, 314).

ومن السهل الإعجاب بفكرة المؤسسات الأهلية غير الحكومية في ظل التغيرات السياسية الهائلة مع انتهاء القرن العشرين من سقوط أنظمة اشتراكية وتغير حكومات، وأما في الحالة الفلسطينية فقد كانت فكرة المؤسسات غير الحكومية فكرة جيدة للتهرب من رقابة الاحتلال والفصل الشكلي مع الأحزاب

للتهرب من الاعتقالات (صبيح 2011). ولكن، وكما تذكر مادونا ثاندر هوك، الناشطة في مجموعة *نساءالأمم الحمراء* (Women of All Red Nations – WARN) وهي مجموعة ناشطة سياسياً ومجتمعياً، أن المؤسسات غير الربحية تمثل طريقة أخرى لجلب وجمع المال اللازم للقيام بالنشاطات ومساعدة الناس بشكل أسهل، ومع ذلك فإنها تأتي بشروط وتدخلات وإجراءات تثقل كاهل العمل وتحوله من جذري إلى إجرائي، وتتحول الناشطاة إلى موظفاة، وهذا الشكل المؤسساتي يخدم النظام القائم من خلال تحويل النضال المجتمعي إلى وظيفة مما يفقد النضال قيمته التضحوية (Hawk 2007, 102–105)، وهذا ما تسميه موهانتي بتقوية المجتمع المدني من خلال معايير مختلفة تسمى ببناء القدرات، والتي تحاول تمريره إلى أجسام المجتمع المدني التي تتعامل معها بحجة تقويتها (Mohanty 2002, 218).

وهنا يجدر الإشارة إلى أن وجود المؤسسات غير الحكومية بشكلها وموقعها في المنظومة يؤدي إلى تكوين نخبة أسماها كيفل (Kivel 2017) "Buffer–zone" أو ما قد يعني "المنطقة العازلة". وهذه المنطقة العازلة تمثل تماهي مؤسسات المجتمع المدني مع القطاع الخاص، وهي عبارة عن نظام قانوني، وتعليمي، ومهني تستخدمه النخب الرأسمالية للإبقاء على الفصل الطبقي، والتمويه عن امتيازاتها كي لا يصب الشعب غضبه عليها، وبالتالي فهي شبكة تخصصات ووظائف ومهن تعمل كواجهة تخفي المسبب الرئيسي للاستغلال، وتُبقي على الاستقرار السياسي من خلال تمويل البرامج والخدمات من خلال أموال الطبقة البرجوازية التي "تَرْكُنُها" في المؤسسات غير الحكومية (ما يسمى المسؤولية الاجتماعية) للتهرب الضريبي وعدم المسائلة. ولضمان فاعلية المنطقة العازلة يتم استقطاب الفاعلين\ات الاجتماعيين\ات ممن يطمحون\ان إلى تغييرات في النظام، أي يتم احتوائهم\ان في المنطقة العازلة لإرضاء الطرفين مما يوفر بعض الرضى لدى الأفراد وبذلك يتم احتواء وامتصاص التوتر الشعبي (134–137).

العقدة التنموية

ونستخدم بالذات كلمة "امتصاص" التوتر الشعبي أو "co-optation" للإشارة إلى أن النظام يحاول امتصاص التوتر لألا يصل إلى حراكات شعبية من خلال تحطيم إمكانية الفاعلية السياسية المناهضة المستمرة لدى الشعب بالهيمنة التي تشكل ضمن المفهوم الغرامشي القهر والقبول. وبالتالي يتم التحطيم إما من خلال هيمنة إيديولوجيا على منطق التفكير العام ونمط الحياة، أو من خلال العنف المباشر أو الناعم مما يؤدي إلى تعطيل أو تحييد القوى المناهضة (Williams 2020, 98, 211).

وتتطلب الفاعلية المستمرة الوقت والتنظيم وتحتاج الديمقراطية لتستطيع التبلور، وهذا ما تحاول المنظومة التنموية محاربته، أو تقييده، بمختلف الطرق. فالحكومات تلعب هذا الدور من خلال الأجهزة الأمنية والقمع المباشر، أو من خلال كونها القطاع الأكثر تشغيلاً في الدولة مما يصعب إمكانية انتقادها أو مساءلتها وخاصة في ظل ظروف اقتصادية صعبة مثل البطالة، وظروف سياسية صعبة مثل الاحتلال في الحالة الفلسطينية. أما القطاع الخاص فقد غير من أساليبه وسياساته وجملها لإخفاء الصراع الطبقي مستغلاً إنجازات اليسار العالمي ومفاهيمه في تقديم شكل ديمقراطي وإنساني لاستغلال العمال. أما المجتمع المدني فباستيعابه الطاقات الشبابية والمجتمعية تحت شعارات خدمة المجتمع وسد الثغرات وتنمية القدرات، استطاع تعزيز اللغة الليبرالية ومفاهيمها، وتطبيع العلاقة بين مكونات المجتمع لتبدو على أنها الشكل الطبيعي والعادل والرشيد في تسيير المجتمع. ولعبت دوراً هاماً في تغييب الفاعلية الشعبية العامة بتغييب علاقات القوى القائمة في المجتمع. وبتماشيها مع الفردانية تفردت القضايا وتبعثرت، ففقدت الفئات المجتمعية الترابط بين جميع القضايا، وخاصة فيما يخص الموضوع الطبقي (وخدم ذلك تمدد السوق وتعزز مفاهيمه).

ولهذا توصلت مجموعة INCITE! إلى وصف دقيق للمؤسسات غير الربحية (الوصف الأمريكي للمؤسسات غير الحكومية) والذي نبع من واقعهمان وخبرتهمان، وأسموا نظام المؤسسات غير الربحية والتمويل "بالتركيبة الصناعية غير الربحية"، أو (Non-Profit Industrial Complex) ومختصرها NPIC، بما يترجم نظام العلاقات والصلات الوثيقة بين الدولة أو الحكومة، والطبقة الرأسمالية، والشركات والمؤسسات غير الربحية وغير الحكومية والقضائية (Munshi and Willse 2017, xiii)، وذلك على شاكلة العلاقة الربحية القائمة عالمياً في تجارة السجون وخصخصتها (Prison Industrial Complex)، أو العلاقة الوثيقة بين القطاع العسكري والقطاع التجاري في الدول (Military-Industrial Complex). ووصفوها على أنها قمة جبل الجليد الأكبر (tip of the iceberg) المتمثل في الرأسمالية (Smith 2017, x). وقد ينطبق هذا الوصف على المنظومة التنموية ككل لأنها المظلة الكبرى التي تجمع التواطؤ الدولي والتجاري والسياسي العالمي لخدمة مصالح رأس المال.

عندما ننظر إلى التنمية من هذا المنظور يصعب تخيل إمكانية تحسينها لتصبح أكثر إنسانية أو تخيل تنمية بديلة، لأن المفهوم من أساسه استعماري وأداة لتيسير أزمات النظام النيوليبرالي تستفيد منه فقط الدول المانحة نفسها ومن يعتمد على فتاتها من نُخبٍ في دول المحيط. ويكون فيها المجتمع (تجمع الأفراد كما وصفته مارغريت ثاتشر) الحلقة الأضعف بفعل ميزان القوى المجحف الذي يجد الفرد نفسه مسلوباً أمامه.

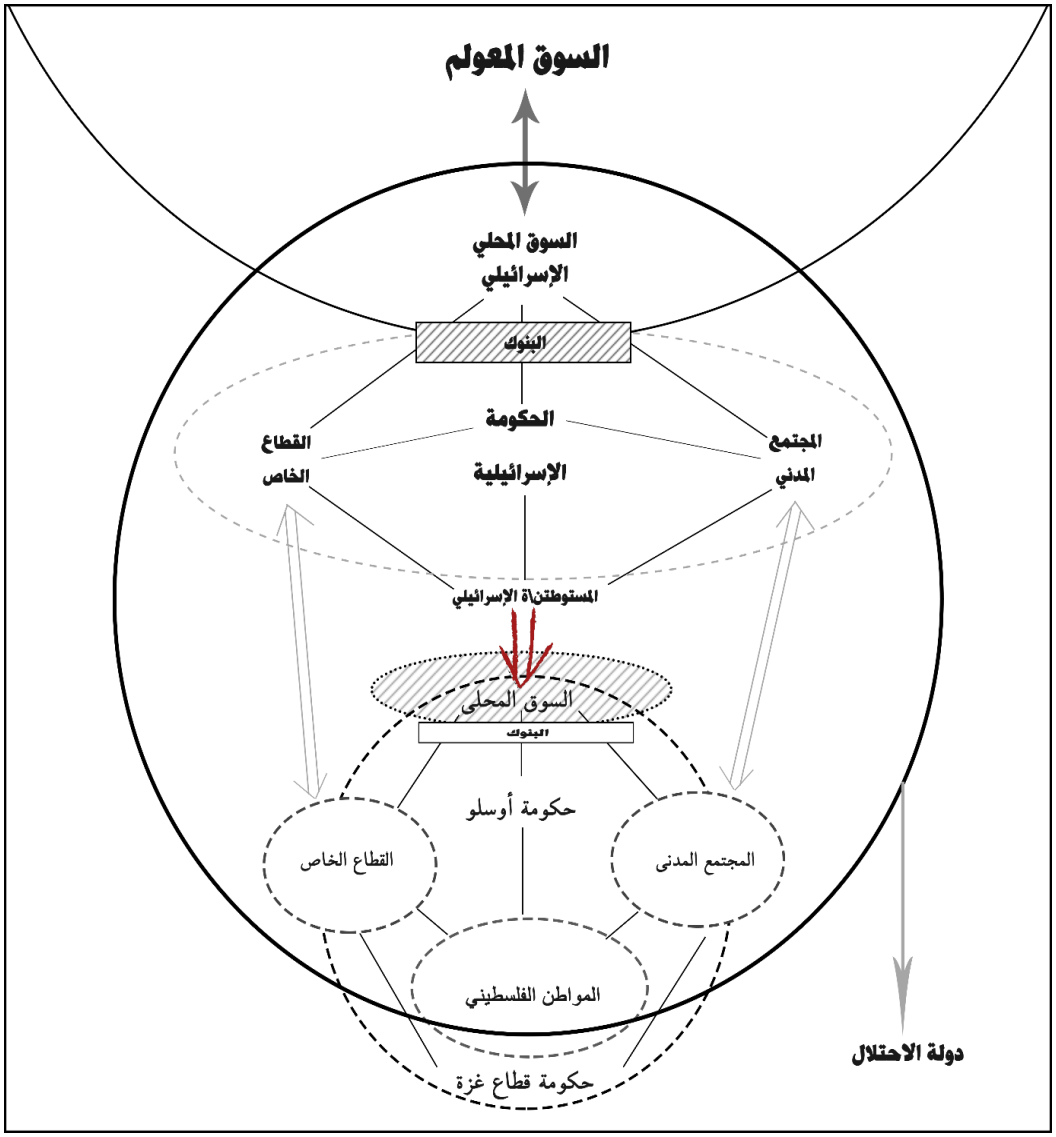

رسم توضيحي4 : الوضع الفلسطيني في ظل المنظومة النيوليبرالية التنموية

فلسطين على خريطة الهيمنة

"إن الحكام الكونيين لا يحترمون حقوق الإنسان إلا في الحدود التي لا تمس بأعمالهم واستغلالهم للشعوب وطحنهم لها"

جان زيجلر (2008، 304)

من المحتمل أن تكون الحالة الفلسطينية الأكثر تجسيداً لكلمات جان زيجلر المذكورة أعلاه، والتي تكشف المعنى الحقيقي لمساعي السلام في الشرق الأوسط، أو خطة "من السلام للازدهار" *الترامبية*، وبالتالي تؤكد مغزى وجود المنظومة التنموية النيوليبرالية. وبذلك يحاول هذا الفصل وضع فلسطين كشعب واقع تحت سلطة أوسلو، وتحت الاستعمار الإسرائيلي في إطار المنظومة التنموية. وتشكل دولة الاحتلال الإسرائيلية وسلطة أوسلو الفلسطينية وكلاء المنظومة في المنطقة لتعزيز مصالح الهيمنة العالمية.

وبالتالي، يشير الرسم التوضيحي 4 المبني على تصور المنظومة التنموية النيوليبرالية (المشار له في الرسم التوضيحي 3) إلى شكل دولة الاحتلال ضمن المنظومة العالمية كأي دولة نيوليبرالية أخرى. وضمن دولة الاحتلال تتواجد شبه الدولة الأوسلوية (العضو المراقب في الأمم المتحدة)، أي دولة فلسطين – الأراضي المحتلة عام 1967.

ويُظهر الشكل الأراضي المحتلة عام 1967 ضمن دائرة متقطعة داخل دولة الاحتلال والتي أخذت شكل الدولة النيوليبرالية بفضل مساعي السلام وتوقيع اتفاقية أوسلو عام 1993 وما سبقها وتبعها من اتفاقيات اقتصادية مثل بروتوكول باريس وغيرها.

وبذلك تشير الدائرة المتقطعة جغرافياً إلى أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي متقطعة للدلالة على تقطعها الجغرافي الفعلي أيضاً بفعل أوسلو. وتخرج جزئياً عن دائرة الاحتلال للإشارة إلى الاستقلال

النسبي لقطاع غزة والواقع تحت سلطة حكومة حماس التي تخرج نسبياً عن نطاق السوق الفلسطيني التابع للسوق الإسرائيلي. ويؤكد ذلك الاستياء الدولي والإسرائيلي والفلسطيني، وحتى المصري تجاه موقع القطاع في النظام العالمي، ويفسر الحصار الواقع على القطاع الشقي من الاحتلال ومصر، والسكوت العالمي عنه.

ويحاول الرسم تأكيد عدم واقعية الطرح الأوسلوي لحل القضية الفلسطينية، وبالتالي تفكيك خطاب السلطة الهش وادعاءاتها غير الواقعية، المدعومة عالمياً، حول إمكانية تحقيق دولة فلسطينية على حدود عام 1967. وبالتالي يكشف الرسم زيف المساعي الدولية في تحقيق السلام والدولة الفلسطينية والذي تروجه من خلال المؤسسات المالية العالمية مثل البنك الدولي، والمنظمات الحكومية والإنسانية الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، ووكالات التنمية وفي مقدمتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وتعزز الضغوطات السياسية التي مارستها الوكالة الأمريكية للتنمية والتي انتهت بوقف عملها في الأراضي الفلسطينية بعد أعوام العطاء، والتي يمارسها الاتحاد الأوروبي مؤخراً كبديل عن الوكالة الأمريكية بعد انسحابها، الادعاء الذي لا يمكن تفسيره بطريقة أخرى.

ويؤكد هذا التصور أن الولايات المتحدة لم تكن ولن تكون شريكاً للسلام، بل شريكاً في محو الدائرة المتقطعة وإلغاءها بمساعدة الدول التي تتشارك مصالحها، بما فيهم دول الخليج العربي. وفي المقابل يقول التصور بطريقة ما أن الرئيس ترامب ليس حالة فريدة عن الحكام الأمريكيين السابقين، بل هو مثلهم ولكن شخصيته الفظة وأسلوبه الشعبوي جعلاه يبدو فاشلاً أو فاشياً أو غبياً مع أنه الرئيس الذي عرّى المساعي الحقيقية للهيمنة الأمريكية وسهّل وسرّع تنفيذ الخطط الاستراتيجية في المنطقة، ومن ضمنها التطبيع العلني لدول الخليج العربي. ويمثل التطبيع مع الكيان الصهيوني، والذي خولته عملية بناء الدولة ضمن اتفاقية أوسلو، السبيل نحو تنفيذ المخططات النيوليبرالية بهيمنة أمريكية في المنطقة (طبر وجعبري–سلامانكا 2012، 23)، وهذا ما أنجزه الرئيس ترامب أكثر من غيره.

ويصف آدم هنية (2012) بإيجاز تمظهر أدوات المنظومة التنموية فلسطينياً:

> إن الأرض الفلسطينية المحتلة منطقة من أكثر المناطق "اعتماداً على المساعدات" . . . ولا يقتصر توزيع تلك المساعدات على السلطة الفلسطينية وحدها، بل إننا نجد على أرض الواقع آلاف المنظمات التنموية المشاركة في تلقي تلك المساعدات وتوزيعها حيث تشمل هذه القائمة الطويلة على منظمات غير حكومية محلية ودولية، وعلى هيئات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا بالإضافة للمساعدات التي تصرف من خلال العلاقات الثنائية مع الممولين مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والدائرة البريطانية للتنمية الدولية. فضلا عن التمويل المباشر الذي تقدمه تلك المنظمات فهي أيضا توظف عددا كبيرا من الفلسطينيين (6).

ولم يكن ليصبح ذلك ممكناً دون خلق شبه الدولة الفلسطينية النيوليبرالية من خلال أوسلو. فقد جاء أوسلو مع نجاح النموذج الاقتصادي النيوليبرالي عالمياً، وبعد سقوط الاتحاد السوفييتي وتعزز الهيمنة الأمريكية عالمياً، وتنازل منظمة التحرير عن المقاومة والثورة. وهو ما خول حكومة الاحتلال تقليل مصاريفها الحكومية أيضاً عن قطاع غزة والضفة الغربية التي استلمتها السلطة باسم الحل المرحلي لمنظمة التحرير (هنية 2013، 16)، لتستلم بذلك مهمة السيطرة على أحلام الثورة والتحرير التي خلقها الشعب في الانتفاضة الأولى.

ويزيل الطرح أية نوايا حسنة متضمنة لدى منظمة التحرير الفلسطينية. وتشير سجلات الفيديو المصورة من احتفالات توقيع اتفاقية أوسلو عزوف الرئيس السابق ياسر عرفات عن التوقيع مما وضعه في موقف حرج مع الرئيس المصري، ولكن الاتفاقية مرت بعد أيام بتوقيعها في البيت الأبيض من قبل عرابها الرئيس الحالي محمود عباس. وبغض النظر عن صدق النوايا من طرف منظمة التحرير في تقريب آفاق

التحرير، إلا أنها خلصت إلى تدمير الفاعلية المناهضة للشعب الفلسطيني. وعندما قرر الرئيس الراحل الانتفاض وتحريك الشارع الفلسطيني في الانتفاضة الثانية، تم تحييده فعلياً والتستر على القضية، وما زالت السلطة حتى الآن لم تبت بأمر اغتياله.

لقد استطاعت أوسلو وهي اتفاقيات اقتصادية بالأساس، تمهيد الطريق إلى التوسع النيوليبرالي العالمي، وتحييد الفاعلية المناهضة عالمياً، وذلك من خلال بيع قصة التحرير وإرجاع الثورة الفلسطينية إلى الداخل كمرحلة أخيرة لتحويل الشعب الفلسطيني من ثائر ومناهض إلى مواطن فلسطيني صالح. وبالتالي خولت أوسلو بقالب الدولة النيوليبرالية تشكيل السوق الفلسطيني وما يصاحبه من نخب رأسمالية وكومبرادور، وحولت المجتمع المدني تدريجياً إلى تعريفه النيوليبرالي بمساعدة واستدراج دولي لتحييد اليسار الفلسطيني الذي انحسر في مؤسسات غير حكومية وتمثيل برلماني بينما تفردت حركة فتح بالقطاع الحكومي (صبيح 2011، 26-27).

ويقول هنية أن اقحام النيوليبرالية في قالب الدولة الأوسلوية المتشكلة حديثاً كان هدفاً مقصوداً عززته خطابات وكلاء المنظومة التنموية، بما يشمل بعض المؤسسات غير الحكومية المحلية أيضاً، لإخفاء علاقات القوة القائمة فعلياً والمنحازة في صالح الاستعمار الإسرائيلي (Hanieh 2016, 33). وبهذا الشكل ومن منطق نيوليبرالي يصبح الفشل المستدام الذي تحققه المساعي التنموية هو فشل مرتبط بالمنفذ وليس بالممول، أي بالسلطة أو المجتمع المدني الفلسطيني أو ضعف السوق الفلسطيني أو مشكلة ثقافية لدى الشعب الفلسطيني، مما يزيد الرقابة والوصاية والتطلب والشروط من الوكالات التنموية والمؤسسات والبنوك المالية والتنموية مع تزايد الإفقار والقهر المقصود والممنهج، وآخرها يتمثل في أيقاف صرف رواتب الأسرى من خلال البنوك الفلسطينية بسبب تهديدات الاحتلال للبنوك بفعل أمر عسكري صدر في شباط 2020 وبدأ تنفيذه في أيار 2020 (العربي الجديد 5 حزيران 2020).

وتمثل التدهورات الأخيرة في مواقف الاتحاد الأوروبي لإدراجه بنود الإرهاب في اتفاقياته مع مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية مثالاً على الضغط السياسي الاقتصادي الذي تمارسه على الشعب الفلسطيني والذي بدأ يتدحرج ليشمل مؤسسات الدول الأعضاء في الاتحاد أيضاً، وهو ضغط قد يكون متأصلاً من الضغط الدولي على دول الاتحاد الأوروبي ذاتها ونبذ عملها في الأراضي الفلسطينية خاصة من قبل جهات صهيونية التي تنتقد مواقف الاتحاد الأوروبي ضد خطة الضم وخطط السلام التي لا تضمن حل الدولتين كما يراها الأوروبيون.

لقد نجح الاحتلال الإسرائيلي المتفوق اقتصادياً والمدعوم سياسياً بفضل الهيمنة التنموية تبييض صفحته وتحييد وجوده الاستعماري ظاهرياً، وساعده في ذلك تواجد السلطة الفلسطينية بأجهزتها الأمنية والتنسيق الأمني المشترك. فتظافرت الجهود لضبط إيقاع الشعب الفلسطيني الذي لا يجب أن ينتفض للأثر الذي سيتركه ذلك على سريان السوق المحلي والعالمي. ويكون الضبط الشعبي ضرورة للحفاظ على علاقات القوى القائمة. وتَمَظهَر ضبط الاحتلال وما زال يتمظهر يومياً بأساليب متعددة من خلال الحواجز والاعتقالات اليومية والتحكم بالبنى التحتية والرقابة على الاتصالات والانترنت وغيرها (هنية 2013، 16)، وكل ذلك كيلا ينسى الشعب أنه محتل إلا بالقدر اللازم لتحييد ردة الفعل.

وهذا ما يقوله مصطفى حجازي (2005) عن سيكولوجية الإنسان المقهور وعلاقة المستعمِر بالمستعمَر:

> هذا ما تحاول قوى التسلط على كل حال غرسه في نفسيتها، في حكمة تيئيسية منظمة تقطع السبيل أمام أي انتفاضة أو أمل في الانتفاضة. سكون الموت المخيم لا تقطعه سوى فقاعات تمرد فردي لا تلبث أن تغيب، مخلفة وراءها مزيداً من القناعة في استحالة الخلاص من خلال المجابهة، نظراً لما تقابل به من ردود فعل عنيفة (41).

ونستطيع فهم هذه السطور أكثر من خلال أحداث الهبة الجماهيرية عام 2014 التي غلب عليها طابع العمليات الاستشهادية الفردية تجاه الاحتلال. وبالرغم من انقلاب السحر على الساحر وتأزم الاحتلال لعجزه عن تحديد مصدر الخطر مثلما كان أيام الانتفاضة الأولى والثانية، إلا أن المظهر الفرداني للهبة أظهر تفككاً واضحاً للقوى الميدانية، ونم عن فقدان الثقة الشعبية بالعمل الموحد وهذا ما سهل تزايد أعداد الشهداء والأسرى.

وفعلاً، لقد استطاعت البنية النيوليبرالية للسلطة الفلسطينية وما جهدت لتعزيزه في الواقع اليومي المعاش عن الدولة الفلسطينية إلهاء الجميع والطبقات المختلفة عن الصراع، بما فيها "الرأسمالية الوطنية" التي كانت في فترة سابقة مناهضة للاستعمار بشكل أوضح. ومع ازدياد المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بسبب أزمات النظام وارتباطاته السياسية، كان الشعب ينتفض إلا أن الأفق مسدود. فجاءت انتفاضة الأقصى، ثم الانتفاضة الثانية، وبعدها الانقسام الفلسطيني، والهبة الجماهيرية عام 2014، ثم الحراكات الاجتماعية المختلفة مثل حراك المعلمين، وحراك ارفعوا العقوبات، واحتجاجات الضمان الاجتماعي، وكلها ووجهت بضبط وقمع من كلتا السلطتين، الفلسطينية الأوسلوية والاستعمارية الإسرائيلية.

لقد لجأت الأحزاب الفلسطينية ما قبل أوسلو إلى استخدام التنظيم السري كحل استراتيجي لحماية النضال ومراكمة العمل حتى يستطيع أن يصبح قوة فاعلة ووازنة، ولكن قبول الأحزاب باتفاقيات أوسلو، وانحسار دورها الثوري بقدوم السلطة أدى إلى فقدان قواعدها الشعبية أو نشوء علاقة مصالح بينها وبين قواعدها بسبب الامتيازات التي أصبحت تمتلكها في البنية الدولاتية. بينما كانت أحزاب منظمة التحرير أحزاباً مقاومة ومتواجدة في الميدان، انسحبت إلى بنى مؤسساتية تتبع نظاماً نيوليبرالياً، ولم تفكر يوماً الأحزاب التي كانت مناهضة للنظام (anti-systemic) القائم قبل أوسلو، أنها ستصبح أجساماً ممأسسة داخل حكومة تابعة تفاوض الدولة المجاورة على الحدود والتعاملات التجارية والتنسيقات المختلفة.

وهذا ما أحسه الشعب بنفس القدر تجاه الأحزاب والسياسة، أي الخذلان وفقدان الثقة تجاه الأحزاب التي قبلت التساوق بدرجات معينة، كما سكتت عن تردي الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية. كما شكل الخذلان من فشل مساعي الانتفاضة الأولى بالإضافة إلى ضغوطات سلطات الاحتلال الأمنية ردة فعل سلبية تجاه السياسة، بل ورهبة منها. ومع ظهور أحزاب جديدة خارجة عن البنية الدولاتية مثل حماس والجهاد الإسلامية، بالإضافة إلى تزايد التعاطف مع الفكر المحافظ في تسعينات القرن الماضي في المنطقة العربية، اكتسبت هذه الأحزاب ثقة أكبر عاماً بعد آخر مع تكشف أزمة أوسلو وفقاعتها الوهمية.

ويطرح ذلك تساؤلاً جدياً حول الحلول الممكنة للتحرك داخل المنظومة في ظل الاعتقالات المستمرة وقمع الاحتجاجات، والإسقاط الأمني الذي تمارسه سلطات الاحتلال والأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة وغزة. لم ولن يكف الشعب الفلسطيني عن الانتفاض في وجه الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الكارثي، وهذا ما أثبتته الهبة الجماهيرية عام 2014 بالرغم من طابعها الفردي، وهذا ما أثبتته الحراكات الاحتجاجية في الضفة الغربية وغزة، ومع ذلك، لم تستطع أن تصبح حالة مستدامة. ويدعو ذلك إلى مراجعة مفهوم الهيمنة وأثره على الفعل المجتمعي في أساسه لفهم آفاق التغيير أو إمكانية تحقيق الغد الأفضل.

الفصل الثالث: الفعل النيوليبرالي ورد الفعل المناهض

لتأطير ما تشكله المنظومة التنموية النيوليبرالية من أثر على الفاعلية المجتمعية، يتوجب توضيح المفاهيم التي يرتكز عليها التحليل. ويرتكز التحليل في أساسه على خلفية بنيوية ماركسية طرحها هارفي حول هيمنة النيوليبرالية عالمياً كأداة تستخدمها الطبقة الرأسمالية لتعزيز مصالحها الطبقية عن طريق تحطيم المعارضة المنظمة (Harvey 2005). ويكون التركيز على ما تمثله النيوليبرالية ليس كإيديولوجيا، بل كممارسة، أي النيوليبرالية القائمة بالفعل (actually existing neoliberalism) (Cahill 2014, 14; Williams 2020, 199–200).

ولذلك يتناول الطرح مفهوم الهيمنة بالمعنى الغرامشي أساساً للتحليل، وتكون الفاعلية المجتمعية إحدى الممارسات الطبيعية للشعوب في تقرير مصيرها والتفاعل مع واقعها وتغييره. وتسيطر البنية التنموية النيوليبرالية بفعل الهيمنة على الفئات المختلفة تبعاً لارتباطها بالمنظومة على مستويات مختلفة فتقسمها إلى ثلاث حالات؛ إما متساوقة مع النظام، أو فئات مناهضة، وأخرى مستلبة. ويتم ذلك من خلال ضرب التنظيم المجتمعي لإبقاء المجتمع تجمعاً للأفراد، وإعادة تشكيل الهوية الفردية والجمعية بما يسمح ويعزز الاستلاب والاغتراب، وبالتالي تمييع النضال واحتوائه.

وبالرغم من نبرة التشاؤم الحادة في وصف المنظومة وأثرها، والتي قد تبدو حتمية، إلا أن الهيمنة التي تمارسها المنظومة التنموية ليست مطلقة، ولهذا السبب تبذل المنظومة الجهد الكبير في تعزيز وجودها وهيمنتها، لأن الطبيعة لا تحتمل الفراغ[7]. ويكون دور الفاعلية المجتمعية المناهضة والمنظمة هاماً في تشكيل هوامش نقدية تملأ الفراغات التي تكونها المنظومة بالضرورة.

[7] مفهوم فيزيائي لأرسطو ويترجم أيضاً "الطبيعة تمقت الفراغ" للدلالة على أن الفراغ يملؤه الوجود ولا إمكانية لوجود الفراغ في الطبيعة.

البنية المجتمعية

قبل الاسترسال في فهم الهيمنة كمفهوم وطريقة عملها، يتوجب تأكيد شكل البنية المجتمعية المتخيل في هذا النص والذي هو موضع جدال. فالجدال المستمر بين البنية والفاعلية (structure and agency) لم ولن يحل لأنه قائم بين فكرين متناقضين، الفلسفة البنيوية والإنسانية، اليمين واليسار، وما بينهما ليس إلا محاولة توفيق بين الوجهتين أو إثبات رأي. فالجدال هنا قائم بين حرية الاختيار (free will) والحتمية، أي هل الإنسان مخير أم مسير (White and Wyn 1998, 315).

وتعني البنيةُ هنا البنيةَ الاقتصادية أو البنية التحتية للمجتمع، أي البنية الأساس. أما الفاعلية، فتعني ممارسة الإنسان للإرادة والفعل الواعي. وتعد البنى الفوقية للمجتمع في التصور الماركسي علاقات الإنتاج المتشكلة في العملية الإنتاجية والتي بفعلها يكتسب الفرد وعيه الطبقي. وهذا الوعي الطبقي يفرز نفسه في الأجسام والأفكار الاجتماعية والسياسية التي يشكلها الفرد في مجتمعه. وبالتالي تشكل علاقات الإنتاج بنية الإنتاج الاجتماعي، ولكن علاقات الإنتاج تكون محدودة ومتأثرة بالقوى المادية للإنتاج ونمط الإنتاج، واللذان يشكلان البنية الاقتصادية للمجتمع. ولهذا السبب تُتهم الرؤية الماركسية للمجتمع بالحتمية لأنها تفترض أن وعي الفرد يتكون من البنية الاقتصادية والموقع الطبقي مما ينفي عن الفرد صفة الفكر الحر والإرادة المستقلة. وهذا ما يبدو في كلام ماركس (1969) حول الموضوع:

> في إنتاج الناس الاجتماعي لحياتهم يدخلون في علاقات محددة، ضرورية ومستقلة عن إرادتهم، وهي علاقات إنتاج تطابق درجة معينة من تطور قواهم الإنتاجية المادية. ويشكل مجموع علاقات الإنتاج هذه البنيان الاقتصادي للمجتمع، أي يشكل الأساس الحقيقي الذي يقوم فوقه صرح علوي قانوني وسياسي وتتمشى معه أشكال اجتماعية. فأسلوب إنتاج الحياة المادية هو

شرط العملية الإنتاجية والسياسية والعقلية للحياة بوجه عام. ليس وعي الناس الذي يحدد وجودهم، ولكن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم (2)

وهو في ذلك يؤكد على الاختلاف الطبقي والوجود الطبقي للفرد الذي يحدد انتماءاته‌ا وأهوائه‌ا. ولكن لا يمكن إنكار دور البنى الفوقية في التأثير على البنية التحتية والجدلية القائمة بينهما، وهو ما يؤكده ماركس لاحقاً في مقدمة الكتاب ذاته قائلاً:

فتعديل القاعدة الاقتصادية يجر في أذياله قلباً سريعاً بدرجة أكثر أو أقل، لكل الصرح العلوي الهائل. وعند دراسة الانقلابات التي من هذا النوع يجب دائماً أن نفرق بين القلب المادي الذي يحدث في أحوال الإنتاج الاقتصادية التي يمكن تقريرها بدقة عالية، وبين الأشكال القانونية والسياسية والدينية والفنية والفلسفية أو بكلمة واحدة الأشكال الإيديولوجية التي يدرك الناس في ظلها الصراع ويجاهدون في سبيل فضه (2).

وهنا يتحدث ماركس عن قدرة إدراك الناس الصراع المتشكل بين البنية الفوقية والتحتية والسعي إلى فضه. ولذلك تلعب الفاعلية دوراً مهماً في حرف أطراف الصراع المتشكل والمتكون بين البنية التحتية (أي الاقتصادية) والبنى الفوقية (أي علاقات الإنتاج الاجتماعية).

ولأن فض الصراع الطبقي قد يأخذ شكل الثورة كما شهد تاريخ القرن العشرين بصعود الإدراك تجاه الصراع مما أجج العمال حول العالم، كان تغير القوى المادية للإنتاج ونمطه يفرز تغييرات جمة على المجتمعات حول العالم، لهذا شكلت الستينات والسبعينات والثمانينات فترة محتدمة من المظاهرات والاحتجاجات وحروب التحرير وغيرها. ومع تشكل وتأسيس النمط النيوليبرالي وتمدده تدريجياً حول العالم، احتاج ذلك تثبيت البنى الفوقية والسيطرة عليها لأن البنية النيوليبرالية الأساسية ليست مستقرة بذاتها، وتفرض الكثير من التقلبات (الأزمات المالية المتكررة). وهنا يأتي دور الهيمنة بأنواعها ومراحلها التدريجية.

الهيمنة

تدل الهيمنة بمفهومها الجرامشي بالضرورة على علاقة قوة تتضمن عنصر القسر/القهر والقبول. ويميز ويليامز وجيلبرت[8] بين المفهوم المترجم للهيمنة في الأدبيات الغربية الأنجلوساكسونية وبين المفهوم الإيطالي للكلمة والذي يتضمن بالضرورة معنى القيادية (Leadership). وتكون القيادية بهذا المعنى على خلاف مع المفهوم المطلق لقوة الهيمنة، ويشمل قدرة جهة معينة (على سبيل المثال الطبقة الرأسمالية، أو الأرستقراطية أو غيرها) وبفضل موقعها، توجيه نظام ما وتحديد مساره باتجاه تحقيق مصالحها، أي أنها "عملية متكاملة في تركيب الفكر والأخلاقيات لصياغة وإعادة صياغة الفرد ونشاطه الاجتماعي ضمن المجتمع" (النملة 2008، 2). وفي النظام النيوليبرالي تكون المصلحة هي مصلحة رأس المال، ويرتبط وجود واستمرارية النظام بقدرته على مراكمة رأس المال والأرباح، ومقاومة أي تغيير يهدد تراكم هذه الأرباح (Williams 2020, 204).

وأما الهيمنة في المفهوم الماركسي فتفسر على أنها سيطرة مفاهيم الطبقة السائدة، والتي تسود بأثر القوة المادية، أي وسائل الإنتاج أو بمعنى آخر شكل الإنتاج وعلاقاته. فيقول ماركس وإنجلز في ذلك:

> إن أفكار الطبقة السائدة هي الأفكار السائدة أيضاً في كل حقبة تاريخية، يعني أن الطبقة التي هي القوة المادية السائدة في المجتمع هي في الوقت ذاته القوة الفكرية السائدة. إن الطبقة التي تتصرف بوسائل الإنتاج المادي تملك في الوقت ذاته الإشراف على وسائل الإنتاج الفكري، بحيث تخضع من جراء ذلك، أفكار أولئك الذين يفتقرون إلى وسائل الإنتاج الفكري لهذه الطبقة السائدة (ماركس وإنجلز 2016، 68–69).

[8] Alex Williams, Jeremy Gilbert. 2018. "Hegemony Now: Power in the Twenty-First Century (Part 1)." Culture, Power and Politics: An Open Seminar. Aired on July 10, 2018. https://culturepowerpolitics.org/2018/07/10/hegemony-now-power-in-the-twenty-first-century-part-1/

وفي الحقبة النيوليبرالية نستطيع تحليل هذا المنطق الماركسي وفهم الطبقة السائدة على أنها رؤوس الأموال وملاك الشركات المتعدية للقارات التي تضاهي ميزانياتها المالية موازنات دول، ثم أصحاب البنوك العالمية الكبيرة، وبالمختصر هؤولاء الذين يُطلق عليهم مصطلح الواحد بالمئة (1%). وتتصرف الطبقة السائدة بوسائل الإنتاج المادي، والتي أصبحت بفضل العولمة مقسمة جغرافياً؛ الإنتاج ونهب الموارد في الجنوب حيث يُستغل الفقر وانعدام الفرص في السوق العالمي لتوظيف عمالة رخيصة، أما التسويق والمال والمعاملات النقدية وأسواق المال في الشمال، حيث يُغلّف استغلال العمال بشعار تحقيق الذات والريادة. وتُشرف الطبقة التي تتصرف بوسائل الإنتاج المادي (الـ 1%) على وسائل الإنتاج الفكري وتُخضعها (في غياب قوة مادية أخرى مناهضة مثل التي كان يمثّلها المعسكر الاشتراكي)، وهذا ما يسميه هارفي بالاعتداء أو الهجمة الإيديولوجية على الإعلام والمؤسسات التعليمية والمعرفية (مثل مراكز البحوث "المستقلة" (independent think tanks) بهدف تهيئة استقبال الشعوب للطروحات والأفكار النيوليبرالية (Harvey 2014, 31).

ما يطمح السرد السابق توضيحه حول هيمنة النظام التنموي النيوليبرالي هو قدرة النظام على استدامة نفسه من خلال عوامل داخلية تهيئها المنظومة التنموية النيوليبرالية. وبالتالي يتبع التحليل فكرة المصفوفة النيوليبرالية (Williams 2020, 201) التي يصفها ميروسكي بالدمية الروسية (Mirowski 2013, 48–49)، وأيضاً نقد كاهيل وكراوتش للنيوليبرالية باعتبارها نهجاً متضمناً في تشكيلات اجتماعية مختلفة (Cahill 2014; Crouch 2011)، والتي يبني عليها ويليامز ليطرح فكرة الهيمنة المعقدة (Complex Hegemony) (Williams 2020). وبالتالي تتضمن الهيمنة تأثيرات إيديولوجية إلا أنها منظومة كاملة من الممارسات والتوقعات (Mayo 2015, 12; Williams 1976, 205; Williams 1977, 110).

وتحصل الهيمنة حسب المطروح أعلاه من خلال القبول (consent)، والقسر أو القهر (coercion). ويقول مايو ويوافقه في ذلك ويليامز، أن الفهوم مبهم ويتراوح بين خليط من درجات القبول والقهر الذي قد يكون مادياً مباشراً أو إكراهاً. ولذلك يفيد مايو بعدم إمكانية الفصل التام بين القبول والقهر بسبب المنظومة التنموية النيوليبرالية وتغلغلها بالشكل الذي يسميه ألتوسير أجهزة الدولة (Mayo 2015, 12)؛ أي تظافر جهات مختلفة في المجتمع لإعادة إنتاجه (Altusser 2006).

وتتناول غالبية التحليلات النقدية لهيمنة النيوليبرالية النفوذ الذي تكتسبه المنظومة في نطاق الدولة الواحدة؛ ألتوسير وأجهزة الدولة (Althusser 2006)، التضمين النيوليبرالي لكاهيل (Cahill 2013)، والهيمنة بمفهوم مايو (Mayo 2015)، وغيرهم. ومن خلال هذا الطرح تتعزز فكرة الدولة القمعية وتظهر بمعزل عن المنظومة ككل، وهذا يعزز أهمية النيوليبرالية بمفاهيمها الليبرالية والتعددية السياسية ويجعل الحكومات تبدو وكأنها الإشكالية، بينما تعمل المنظومة وتستمر في تحقيق مصالحها الرأسمالية دون مساءلة.

ويفيد تحليل كاهيل بأن عملية التضمين النيوليبرالية تحصل في ثلاثة مجالات رئيسية: العلاقات الطبقية، والإيديولوجيا، والمؤسسات (Williams 2020, 203–204). ويشير الرسم التوضيحي السابق (انظر الرسم التوضيحي 3) إلى هذه المجالات والتي تتظافر جهودها في تشكيل المنظومة التنموية النيوليبرالية ليس فقط محلياً داخل نطاق الدولة الواحدة، بل عالمياً بفضل شبكة المؤسسات والمنظمات العالمية. ولأن مصالح النيوليبرالية تتمحور حول عولمة سوق المال ومركزة التراكم الرأسمالي وتحفيزه، تشكل الهيمنة التنموية النيوليبرالية شبكة سيطرة عالمية. ولذلك ينعت ويليامز النيوليبرالية بمشروعِ هيمنةٍ يقوم بإعادة هندسة الأنظمة والمجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (Williams 2020, 207–208).

ويعزي ويليامز نجاح الهيمنة التنموية النيوليبرالية واستمراريتها في أنها لم تفرض النيوليبرالية من أعلى إلى أسفل، بل وكأنما تجاوباً مع مفاهيم غرامشي عن المجتمع المدني أو الإنتيليجنسيا في أدبيات سمير

أمين، تم تحويل النيوليبرالية إلى مشروع ثقافي، يحمل مبادئ الحرية والتعددية بوجهة فردانية تنتقل وتتعزز من أسفل إلى أعلى. ولن يكون ذلك ممكناً دون توسيع دائرة الهيمنة إلى أقصى درجة ممكنة، ويتطلب ذلك مجموعة من الإجراءات أهمها إيجاد أو شَغْل مواقع قوى غير مترابطة ومتباينة في المجال الاجتماعي أي في عالم الأعمال، في الأحزاب السياسية والإعلام وأجهزة الدولة والإنتاج الثقافي، وبالتالي استخدام هذه المواقع كقواعد هيمنة (Williams 2020, 209–211).

ويؤكد مايو فكرة ماركس وإنجلز حول النيوليبرالية التي تمارس الإخضاع من خلال سياسات السوق بالشكل الذي يجعل مصالح الرأسماليين مصلحة عامة للجميع، ويظهر الإذعان لفكرة السوق من خلال القبول بسطوة السوق واستدخاله في الخطابات السياسية والاقتصادية كواقع منطقي عالمي أوحد (Mayo 2015, 13). وبتمويه علاقات القوة من خلال مساواة الجميع داخل السوق، يتم تغييب قدرة الجهات الأقوى في السوق لتحقيق مصالحها وحرف الجميع تجاهها، وبالتالي يتعمق الاقتصاد في الحياة اليومية للناس ويتغلغل في السلوك الاجتماعي وأنماط المعيشة اليومية لدرجة تصعب تخيل وجود نظام آخر (Hanieh 2016, 40–41). وهذا ما نفهمه من كلمات عامر محسن (2017) عن سطوة الواقع المادي عندما يقول "إن شئت أن تعرف هويتك في المجتمع، فالمهم هو ليس تعريفك لنفسك أو البطاقة الايديولوجية التي ترفعها، المهم هو موقعك ودورك في عملية الانتاج: من أين يأتي دخلك؟ لمن تعمل؟ من الذي يقيّمك ويعطيك هوية مهنية؟"

أما ما يتعلق بعنصر القهر المرتبط بالهيمنة النيوليبرالية فيتضمن جانبان كما أسلفنا سابقاً؛ العنف المباشر وغير المباشر، أو ما يسميه ويليامز بالقهر المادي الفعلي (physical) أو القهر القانوني اليومي (Williams 2020, 210). ويكون القهر مباشراً أو مادياً من خلال أجهزة الدولة الأمنية (في سياق الدولة الواحدة) أو الحلول العسكرية المختلفة (في سياق النظام العالمي). ويؤكد فيلتماير ذلك عندما يتكلم عن القوة السياسية والعسكرية للإمبريالية الجديدة المُشكّلة من إيديولوجيا محافظة جديدة (المتواجدة

في البيت الأبيض) والتي يقوم بها حماة النظام العالمي الجديد بتغليف القبضة الحديدية للقوة العسكرية بمصطلحات سياسية مقبولة. ولأن النظام النيوليبرالي يُصدّر الكثير من الأزمات وبالتالي الانتفاضات الشعبية، تَوَجّب توظيف التنمية وخطابها كقالب استراتيجي لتصريف أزمات التراكم الرأسمالي وفي المقابل توفير استقرار سياسي بوجه حميد (Veltmeyer 2005, 91).

ولكن لأن الواقع ليس ثنائياً (إما \ أو)، يحاجج ويليامز أن هناك منطقة رمادية بين الإيمان طواعية في مفاهيم النيوليبرالية والتطويع الإيديولوجي أو العنيف المفروض، وفي هذه المنطقة الرمادية التي تتيحها النيوليبرالية تتواجد فئات شعبية كبيرة "لا تكترث بشكل كافي" لمقاومة النظام فيما يسميه "الموافقة السلبية" (passive consent) (Williams 2020, 163–225). وهنا تكمن خطورة السطوة النيوليبرالية في ظل السوق المعولم والذي خلق وفاقم من التشرذم الطبقي في صفوف الطبقة العاملة بينما وحّد ومركز تراكم رأس المال في أيدي القلة دون مساءلة أو محاسبة شعبية.

وربما يكون أكبر تأثير لهذه الهيمنة هو استطاعتها تغييب علاقات القوى عن المنظور الشعبي والذي كان جلياً في حقبة ماضية (الصراع الطبقي)، كأن نعجز عن رؤية عراء الإمبارطور[9]. ولأن المعرفة قوة (Mayo 2015; Sachs 2010) توجب إخفاء أو تمويه علاقات القوى الفعلية، أي الطبقية، لتبدو علاقات القوى القائمة بشكلها السطحي، مما يصعّب إمكانية فك شيفرة الأحداث التي يجد فيها الفرد والمجتمع نفسه عالقاً. وربما هذا ما قصده ماركس في مخطوطات عام 1844 في حديثه عن الاقتصاد السياسي:

> والاقتصاد السياسي ينطلق من حقيقة الملكية الخاصة، لكنه لا يفسرها. وهو يعبر في صيغ عامة مجردة عن العملية المادية التي تمر بها الملكية الخاصة بالفعل، ثم يأخذ هذه الصيغ

[9] القصة القصيرة *ملابس الإمبراطور الجديدة* من تأليف الدنماركي هانس أندرسون عام 1837.

كقوانين. وهو لا يدرك هذه القوانين – أي لا يوضح كيف نشأت من طبيعة الملكية الخاصة ذاتها.

والاقتصاد السياسي لا يوضح مصدر التقسيم بين العمل ورأس المال، وبين رأس المال والأرض، وهو حين يحدد العلاقة بين الأجور والربح يجعل من مصالح الرأسماليين سبباً نهائياً، أي أنه يأخذ كأمر مسلم ما هو مفروض أن يوضحه (ماركس، 67–68).

وفي ظل التغييب الذي تمارسه البنية التنموية على مستويات مختلفة ومن خلال مؤسسات مختلفة، يصبح من الصعب فهم إحداثيات العالم وما يعصف به من مشاكل فقر وحروب وإنهيارات اقتصادية. وبذلك تُفهم سطوة الولايات المتحدة العالمية، على سبيل المثال، على أنها تفوق تكنولوجي وتقني أو مؤامرة صهيونية عالمية، وبذلك يتحول الفهم العام من واقع قابل للتغيير إلى واقع لا يمكن مجاراته أو تغييره.

إلا أن المنظومة التنموية النيوليبرالية ستفرز بالضرورة قوى مناهضة بالرغم مما تبذله من جهد لتعزيز هيمنتها الضروري لاستدامتها. وهنا لا يوجد خيار، بل صراع علاقات قوى دائم. ومن هذا المنطلق يرى ويليامز أن هيمنة النيوليبرالية خوّلت وجود نظام معقد يهدف لتعطيل (incapacitation) وتحييد (neutralization) القوى المناهضة لها.

وفي ظل التقسيم العالمي غير المتساوي والمجحف في حق الكثير من البشر، وخاصة في الجنوب (أطراف النظام العالمي)، استطاع النظام النيوليبرالي توفير حل يرضي شعوب الشمال المستاءة من أنظمتها وإجحاف الرأسمالية، والجنوب الذي ترضى حكوماته التابعة والفقيرة بالأموال (الديون) والمساعدات (عينية كانت أم نقدية) لتحسين ظروف المعيشة، من خلال ما يسميه كيفل المنطقة العازلة (Buffer zone). حيث تسمح المنطقة العازلة على سبيل المثال باندماج فئات في مجتمعات الجنوب والشمال المختلفة في مؤسسات ومشاريع المجتمع المدني التي توهم بتوفير حلول للمشاكل الإنسانية

العالمية كمحاولة لتحسين الوضع الإنساني بدلاً من التنحي جانباً والسكوت عن الظلم الذي يعززه النظام القائم. وبهذا الشكل تعيد تدوير المنظومة التنموية النيوليبرالية الفاعلية داخلياً.

الفاعلية المجتمعية

بخطوط عامة نستطيع تعريف الفاعلية الإنسانية في المجتمع (human agency)، أو ما نعنيه هنا بالفاعلية المجتمعية أو الفاعلية (agency)، على أنها القدرة الكامنة في الأشخاص للتفكير واتخاذ القرارات والعمل على تحسين أوضاعهمان وأوضاع عائلاتهمان والمجتمع ككل بالاستناد إلى الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي المحيط بهمان (Heron 2007). وقد تُعرّف الفاعلية أيضاً على أنها ممارسة الإنسان للإرادة، والفِعْلُ بوعيٍ (أو ممارسة فعلٍ بشكلٍ واعٍ) (White and Wyn 1998, 315)، وهو ما قد يسميه لودفيغ بقَصْديّة ولا–قصْديّة الفعل (Ludwig 2016, 2). ويُعرّف الاقتصادي الهندي أمارتيا سن – الحائز على جائزة نوبل والذي له مساهمات في نظريات التنمية البشرية – الفاعل أو الفاعلة على أنهما الشخص الذي يفعل ويقوم بالتغيير ويحقق الإنجازات التي تقاس تبعاً لمنظومة القيم والأهداف التي يحددها، فتعبر الفاعلية بذلك عن موقع الفرد كمشارك في الفعل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي (Sen 1999, 19).

وفي ضوء ما سبق نفهم الفاعلية المجتمعية على أنها مفهوم يتضمن الفعل المقصود أو الواعي من أجل توفير تغييرٍ ما يخدم الفرد والمجتمع في مجال اجتصاسي (اجتماعي–اقتصادي–سياسي). وهو تعريف فضفاض بمعنى أنه قابل للتطبيق في أكثر من منطق، أو بالأحرى يتسع خيارات كثيرة التي قد تضم المواطنة الفاعلة بمفاهيم الحوكمة النيوليبرالية، أو الفاعلية من خلال التطوع والعمل المجتمعي الخيري، أو الفاعلية في نادي بلدي، أو تأسيس نادي كتاب، أو الانتماء لحزب، أو حتى الريادية وإنشاء مشروع خاص ناجح.

ولأن الفاعلية تعبر عن تحرك الفرد انطلاقاً من طموحات وحاجة للتغيير، تسعى المنظومة التنموية النيوليبرالية استقطاب هذه الفاعلية المجتمعية بما يخدم مصالحها، أي مصالح تراكم الأرباح ورأس المال. وتكون الهيمنة بالقبول والقهر هي أداة الضبط والسيطرة على هذه الفاعلية الفردية والجمعية.

عندما تخضع الفاعلية للهيمنة بالقبول فإنها تكون فاعلية مستدخِلة لمفاهيم الاقتصاد النيوليبرالي وما يحمله من حريات شخصية وقيم تنافسية بالإضافة إلى تغييب سياسي عن الحياة اليومية بممارساتها الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الشكل من الفاعلية تظهر أنماط مختلفة من الفعل المجتمعي والفاعلية المجتمعية التي لا تتناقض مع المنظومة التنموية النيوليبرالية القائمة (Buffer zone)، وهو ما يفسر ظهور موجة المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي، وبزوغ الريادية والمشاريع الصغيرة، وبرامج الفن والنجومية المتلفزة، والبرلمانات الطلابية المصغرة وغيرها من المجالات الاجتصاسية التي تستقطب الطاقات المجتمعية وتوجهها نحو إعادة إنتاج المنظومة القائمة وتعزيز خطابها من أسفل إلى أعلى. ويكون الجانب التغييري في هكذا فاعلية أقرب للإصلاح أو التعديل أو التطوير على ما هو قائم.

ومع ذلك يفرز النظام النيوليبرالي بالضرورة قوىً مناهضة له بفعل طابعه الطبقي، وهنا تلعب الهيمنة دورها القهري للسيطرة على الفاعلية المناهضة التي تهدد مصالح النظام القائم من خلال التعطيل والتحييد. ولأن الفاعلية المناهضة للنظام القائم هي رد فعل طبيعي لعنف البنية، تلعب مكونات المنظومة التنموية النيوليبرالية أدواراً مختلفة في السيطرة عليها لكيلا تتحول إلى فاعلية منظّمة وبالتالي قوة.

وتلعب المساحة الرمادية المتكونة بين القبول والقهر دوراً مهماً في السيطرة على النزعات المناهضة، حيث تضم المنطقة الرمادية في طرح ويليامز أعداداً كبيرة من الأفراد والجماعات غير المتساوقة تماماً مع المنظومة القائمة وخطابها، ولكنها سلبية (passive) "لا تكترث بالقدر الكافي لفعل شيء"، ويتشكل ما يصفه ويليامز بالطريق الأقل مقاومةً (path of least resistance) ويصبح الاستلاب قبولاً ضمنياً

بالاتجاه الذي تحدده المنظومة بل ويعززها[10] (Williams 2020). وبالتالي يرتبط وجود المنطقة الرمادية عضوياً بالجانب القهري للهيمنة لأنها تشكل تهديداً في حال مال الأفراد داخلها نحو المناهضة، وفي نفس الوقت يكون وجود المنطقة الرمادية متأثراً بالقبول تجاه المنظومة المهيمنة، أي القبول الكافي الذي يجعل الأفراد داخلها ساكنين.

ويظهر هذا القبول فيما عناه غرامشي عام 1917 عندما تحدث عن اللامبالاة:

> أن الخير القليل الذي يمكن أن يولد عن العمل البطولي (ذي القيمة العالمية)، لايعود إلى المبادرة التي قام بها البعض بقدر ما يعود إلى اللامبالاة، وإلى تغيب الكثيرين. إن ما يحصل هو أن مايتم تحقيقه لا يعود إلى رغبة البعض في ذلك، بل لأن غالبية الناس تخلت عن إرادتها، وتركت الأمور تجري كما هي، وتركت العُقد تلتف بحيث لا يمكن لغير السيف أن يفكها، وخضعت لقوانين لا يمكن لغير الثورة أن تلغيها، وسمحت بأن يصل إلى السلطة رجال لا يمكن لغير التمرد أن يزيحهم . . . إن مصائر حقبةٍ يتم التلاعب بها وفق رؤىً ضيقة، وغاياتٍ مباشرة، وطموحاتٍ وأهواءٍ شخصية لمجموعات صغيرة فاعلة، وغالبية الناس تجهل ذلك، لأنها لا تكترث لذلك.

أي يمكن القول إن التواجد في هذه المنطقة الرمادية يأتي كنتيجة للاغتراب الذي يشعر به الفرد تجاه الواقع اليومي المعاش فيؤزم الهوية الشخصية. يقول هارفي أن الاغتراب أو الاستلاب (Alienation) الذي يحسه الفرد يحصل بفعل عولمة رأس المال وبالتالي يصبح الاغتراب حالة عامة موجودة في كل مكان. ويُمثل الاغتراب بالمعنى الماركسي عدم قدرة الفرد العامل تحقيق ذاته أو فهمها خارج نطاق موقعه

[10] Alex Williams, Jeremy Gilbert. 2018. “Hegemony Now: Power in the Twenty-First Century (Part 1).” Culture, Power and Politics: An Open Seminar. Aired on July 10, 2018. https://culturepowerpolitics.org/2018/07/10/hegemony-now-power-in-the-twenty-first-century-part-1/

في عملية الإنتاج التي تحدّه وتشكله، ويُحرم من نتائج عمله ومن العملية الإنتاجية ككل، ويُحرم أيضاً من تحقيق الذات (Harvey 2018, 138–140). ويصف ماركس في مخطوطات عام 1844 حالة الاغتراب الناتجة عن بيع العامل جهده كسلعة وشراء سبل المعيشة لاستدامة ذاته الإنسانية، ويقول:

> . . . في هذا المجال المزدوج يصبح العامل عبدا لموضوعه، أولا في أنه يتلقى موضوعا للعمل، أي أنه يتلقى عملا، وثانياً في أنه يتلقى وسائل المعيشة. ومن هنا يمكنه من أن يوجد أولا كعامل وثانيا كذات جسدية، والصورة القصوى لهذه العبودية هي أنه لا يستمر في الإبقاء على نفسه كذات جسدية إلا باعتباره عاملا، وأنه ليس عاملا إلا كذات جسدية" (70).

ويعني ذلك في المقام الأول أن المنظومة الرأسمالية تدفع الطبقة العاملة، أو غالبية البشرية (ما سمي في إضرابات وال ستريت بالـ 99%)، إلى ضرورة بيع جهدها وبطرق مختلفة لكي تستطيع أن تستمر، ودون تسليع الذات لا يمكن الاستمرار. وفي هذا المنطق يصبح الفشل في تحصيل العمل أو العيش الكريم فشلاً شخصياً في غياب أي بديل. أي أن الاغتراب هو فقدان الفرد في المجتمع الرأسمالي الفصل التام بين الهويات التي تفرضها عليه\ها المنظومة بل وتعيد تشكيلها.

وتقدم ماري رين قراءة إضافية للكيفية التي يؤثر بها الاغتراب النيوليبرالي على الهوية الفردية والجمعية، وبالتالي على الفاعلية المجتمعية. وفي هذا الصدد تشرح رين تركيب الهوية الشخصية للفرد المكونة من ثلاثة أجزاء متشابكة؛ الهوية الشخصية التي يحددها الشخص، والهوية الاجتماعية الجمعية التي تُسقط على الشخص بفعل بيئته\ها، والهوية الاجتماعية العلائقية والتي تعبر عن الاختيارات الشخصية للفرد أو فاعليته\ها في الاختيار نتيجة للصراع المتشكل بين الهوية الشخصية والهوية الجمعية (أي المسقطة) (انظر الرسم التوضيحي 5). ويزداد الصراع حدةً بين الهويتين الأولى والثانية في ظل النيوليبرالية مما

يؤثر على الهوية الاجتماعية العلائقية وبالتالي على حركة الفرد ضمن المنظومة (Mary Wrenn 2014, 503–506).

تحاول رين فهم سياسات الهوية النيوليبرالية وتمظهراتها من خلال الاغتراب، وتقول أن الهوية الثانية، أي الهوية الاجتماعية الجمعية، تصبح هوية نيوليبرالية لأن المجال الاقتصادي في النيوليبرالية يهيمن أو يسيطر على المجتمع من خلال فرض خطاباته وممارساته التي تجتاح الحياة اليومية وبالتالي منطق التفكير (Wrenn 2014, 506–50). ولأن المنظومة الرأسمالية عامة، والنيوليبرالية خاصة، تعرّف الإنسان أو الطبيعة الإنسانية على أنها أنانية وعنيفة وتنافسية (لأنها بالذات تنظر للفرد كمستهلك أو أداة) فإنها تعزز فكرة أن الطبيعة الإنسانية فردانية بالفطرة، وتكون الفاعلية بالتمايز الفرداني عن المجتمع، وبالتالي تغلب المصلحة الشخصية على العامة (Heron 2007)، أو يصبح تحقيق المصلحة الشخصية هو السبيل إلى المصلحة العامة والتي هي مصلحة مجموع الأفراد (Wrenn 2014, 506–507).

وعندما تصبح الهوية الجمعية نيوليبرالية فإنها تشكل اغتراب الفرد في مجتمعه، أولاً بفعل عنف المنظومة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وثانياً بسبب الحاجة إلى تحقيق الاستقرار الذاتي المسلوب مما يعزز ويقوي جانب الهوية الاجتماعية العلائقية، وفي هذه الحالة قد يتساوق الفرد مع المنظومة ويفعل في بناها. ولكن لأن التصور النيوليبرالي للهوية مبني على أساس النجاح الاقتصادي الفردي، يشكل الفشل في تحقيق ذلك ردة فعل لدى الفرد تدفعه لتمكين ذاته بطرق مناهضة قد تؤدي به إلى التناغم مع أفكار وجماعات مناهضة للمنظومة القائمة أو على هامشها (Wrenn 2014, 208–209).

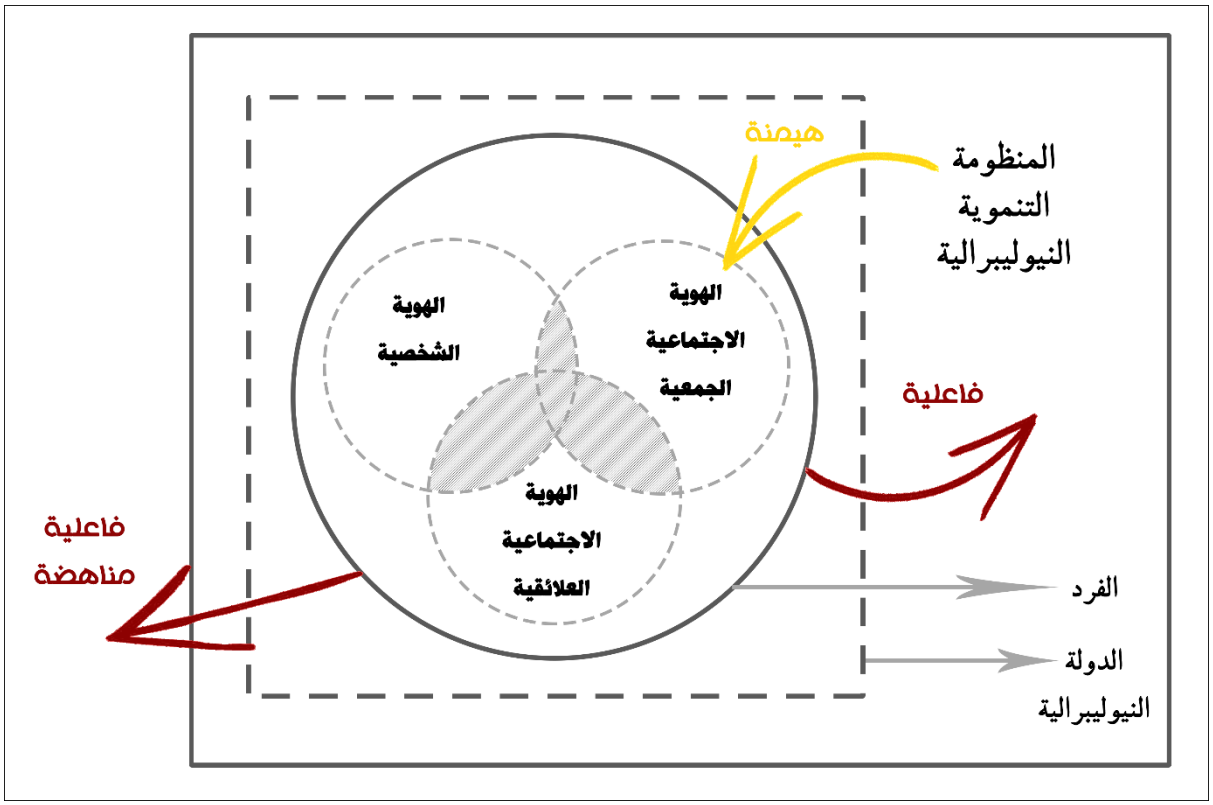

رسم توضيحي 5: أثر الهيمنة النيوليبرالية على الهوية الفردية وحركة الفاعلية كرد فعل على الهيمنة

وبربط الأفكار المذكورة سابقاً نستطيع تشكيل فهم أوضح حول الفاعلية المجتمعية وديناميكيات حركتها وتفاعلها مع المنظومة. كلما كانت الهوية العلائقية غير نقدية تجاه علاقات القوى القائمة، أي تجاه المنظومة النيوليبرالية التنموية القائمة بمستوياتها المختلفة، تبقى محصورة داخل النظام القائم في كلتا حالتيها الساكنة أو السلبية (passive)، والمتحركة أي الفاعلة. أما فيما يخص الحالة الساكنة فتدلل على سلبية الفرد وبقائه في المنطقة الرمادية، ويتم ذلك بفعل عوامل الاغتراب والقهر التي تصدرها المنظومة التنموية على الأفراد والمجتمعات. وبالنسبة للفاعلية المتجاوبة مع النظام، تكون حركتها ضمن المنظومة القائمة (المنطقة العازلة buffer zone). وتخدم الحالتان المنظومة النيوليبرالية القائمة، الأولى بعدم مساءلتها والثانية بتعزيزها، وبالتالي إعادة إنتاجها من أسفل إلى أعلى (انظر الرسم التوضيحي 6).

وتكمن الخطورة بالنسبة للنظام المهيمن في الفاعلية المناهضة، أي تلك التي تتحرك بهدف التغيير والخروج عن المنظومة بطبقاتها المختلفة، وتعني الطبقات هنا القشور المتتالية (layers) بما يشبه الدمية

الروسية التي تكلم عنها ميروسكي (Mirowski 2013). فالفاعلية المناهضة للفرد تعني تغييره\ها علاقات القوى القائمة، أي تغيير شكل العلاقة بين الفرد والمجتمع باعتباره مستهلك وأداة إنتاج وإعادة إنتاج. ويعني تغير موازين القوى حتى ولو كانت ضئيلة إلى إمكانية تدحرجها ككرة ثلج للتحول من حالة فردية لحالة جمعية محلية ثم عالمية بفعل العولمة.

ويضر ذلك مصالح رأس المال وتراكمه المركزي، لأن اختلال الاستقرار يعني اختلال السوق عالمياً. واختلال السوق يعود بالضرر على النظام بمختلف مكوناته؛ تضرر مصالح الدول وحكوماتها، تضرر مصالح المؤسسات غير االربحية الممولة والقائمين\ات عليها، وتضرر مصالح الشركات العالمية العابرة للقارات، وتضرر مصالح الأجندات التنموية وكل المهن المرتبطة بها. أي أن تضرر استقرار السوق العالمي ومصالح النظام النيوليبرالي يضر بالضرورة مصالح مكونات النظام التنموي النيوليبرالي ووكلائها والتي يهيمن النظام من خلالها ويضمن استمراريته.

وفي المقابل تحتاج الفاعلية المناهضة لشروط تضمن استمراريتها لتنتقل من موقف نقدي فردي إلى ممارسة جمعية مناهضة ومنظمة تستطيع أن تغير موازين القوى القائمة محلياً وعالمياً. ويطرح هارفي التساؤلات حول الكيفية التي سنتمكن من خلالها الخروج من قبضة هكذا نظام، ويؤكد في هذا الصدد أننا نشكل كأفراد وجماعات جزءاً أساسياً من المشكلة القائمة طالما نطلب التغيير دون فهم الأساس النظري والمعيقات التي تفرضها البنية (Harvey 2018, 149). وبغياب الظروف التي تسمح بالتفكير النقدي، أي قراءة علاقات القوى القائمة بالفعل، والتي تسمح بالتنظيم الجمعي على قاعدة نقدية، لن تستطيع الحراكات المناهضة تحقيق طموحاتها، بل تظل حراكات استياء وغضب شعبي مستلبة بأثر التدهور المعيشي وانعدام الأفق (Harvey 2018, 146–147).

وشهدنا فشل العديد من الحراكات الشعبية والانتافاضات العالمية التي ووجهت بالعنف والملاحقة والتحييد، فلم تستمر، أو استُغلت لتحقيق مكاسب مغايرة. وتبرز في هذا السياق العديد من الأمثلة العالمية والمحلية

مثل احتجاجات سياتل عام 1999 ضد سياسات منظمة التجارة العالمية، وثورات الربيع العربي أهمها تونس ومصر وسوريا عام 2011، والتي أثرت على حراك احتلوا وول ستريت في الولايات المتحدة عام 2011، واحتجاجات اليونان ضد سياسات التقشف الاقتصادية التي أوصلت الشعب إلى تصويت استفتاء مناهض للبنوك التنموية عام 2015 وغيرها الكثير. وفلسطينياً نستذكر حراكات عام 2011 المتأثرة بالثورات العربية والعالمية، فظهر ما سمي بالحراك الشبابي تضامنا مع الثورة التونسية ليتحول إلى حراك مناهض لسياسات الاحتلال ثم السلطة و انهاء الانقسام، ومظاهرات مشروع برافر عام 2013، والهبة الجماهيرية عام 2014، وحراك المعلمين عام 2016، ثم الحراك ضد قانون الضمان الاجتماعي الذي بدأ عام 2016 لينتهي باسقاطه عام 2019، وحراك إنهاء العقوبات على غزة عام 2018، وحراك بدنا نعيش في غزة عام 2019، وكلها خضعت لعنف السلطات الاستعمارية الصهيونية، وأوسلو في الضفة، وحماس في القطاع، وبطرق مختلفة من اعتقالات، وقمع مسيرات، ومراقبة وتهديدات.

وقد يفسر عنف البنية لجوء الفاعلية الجمعية المناهضة تاريخياً لابتداع وسائل تستطيع من خلالها تغيير الواقع عن طريق تفادي الصدام المباشر وتأجيله قدر الإمكان لكسب الوقت، وهذا ما لجأت له الكثير من الجماعات المنظمة والأحزاب العالمية والفلسطينية عن طريق التنظيم السري على سبيل المثال. ولكن بأثر الاغتراب السياسي للجماعات وهيمنة المنظومة التنموية بالإضافة إلى فشل الأحزاب في الإبقاء على قواعدها أو تحقيق مطالب شعوبها (Wallerstein 1990)، لم تعد الأشكال التنظيمية الكلاسيكة جذابة للطاقات الجديدة، وهو ما حفز وجود حراكات اجتماعية جديدة، أو مبادرات مجتمعية مناهضة تحاول خلق واقع بديل من خلال ابتكار وسائل إنتاج وعلاقات إنتاج مختلفة ضمن النظام القائم لتطرح حلول تستطيع تحييد أثر البنية وهيمنتها دون الاستسلام للسلبية والاغتراب. وبالتالي كيف تكون الفاعلية ضمن هذه الأجسام، وكيف تؤثر على ديناميكياتها واستمراريتها في ظل المنظومة التنموية النيوليبرالية؟

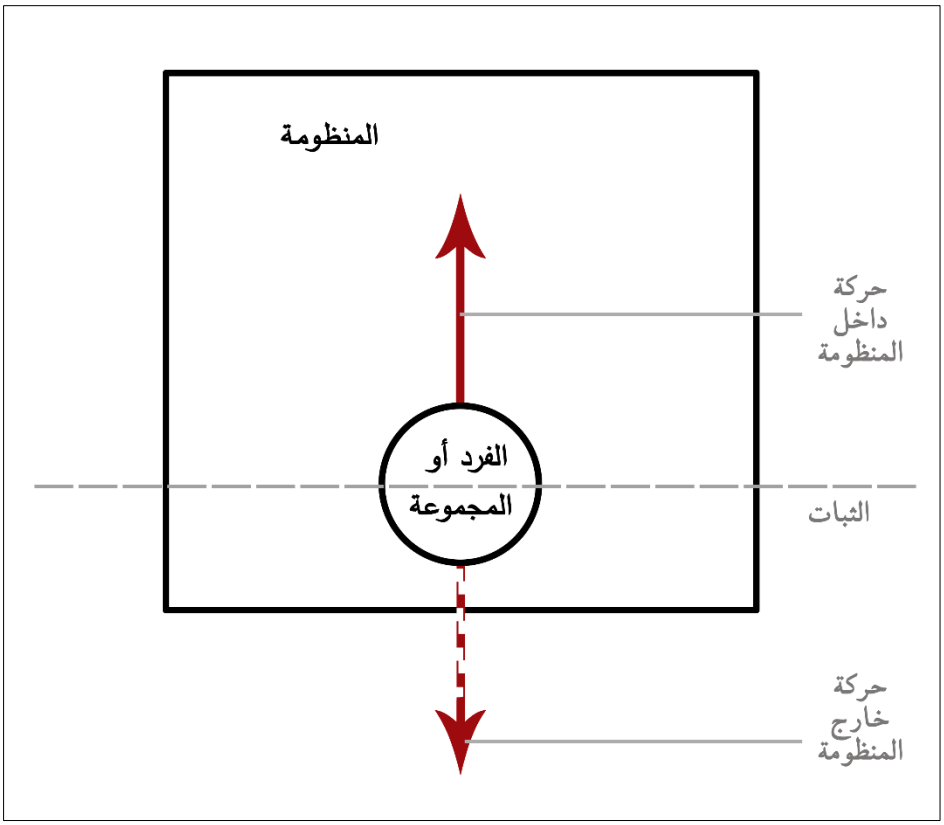

رسم توضيحي 6: اتجاه الفاعلية داخل المنظومة

مجموعات فاعلة مجتمعياً

لبحث أثر المنظومة التنموية النيوليبرالية على الفاعلية الفردية والجمعية تطلب ذلك التواجد والبحث ضمن أجسام فاعلة ونقدية مثل تجمع شباب ونساء مخيم الجلزون (التجمع اختصاراً) وملتقى نبض الشبابي (نبض اختصاراً) والمتواجدة في مدينة رام الله. واخترت هذه المجموعات لعدة أسباب، أهمها كان نزعتها الاستقلالية النسبية عن مكونات المنظومة التنموية؛ فالمجموعات المذكورة نشأت خارج الأحزاب إلا أنها تضمنت أفراداً كانوا أو ما زالوا في أحزاب، وأفراداً لم يسبق أن انتموا لأحزاب. كما أنها مجموعات ترفض التبعية أو الارتباط بمؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية وخاصة المؤسسات غير الحكومية المحلية أو

العالمية، ومع ذلك لها علاقاتها المنتقاة مع المؤسسات. فالمجموعات نشأت كرد فعل على حالة التبعية التي يفرضها التمويل وشروطه، ولذلك تحافظ على علاقة محسوبة مع المؤسسات التي تحددها .

وما ميز هذه المجموعات هو محاولتها تشكيل أنماط اقتصادية شبه تعاونية لتوفير حلول بديلة لتمويل النشاطات والمبادرات المجتمعية المختلفة، إلا أنها مبادرات غير مسجلة رسمياً، وهو موقف توصلت له كل مجموعة على حدى بفعل عنف البنية والمراقبة التي تفرضها. وجعلها ذلك بالإضافة لفاعليتها خارج الأطر التنظيمية المعروفة والمقبولة محط نظر السلطات المختلفة فتعرضت لمضايقات متنوعة على الأفراد وعلى المجموعة ككل.

وبدأت فكرة البحث جزئياً بسبب العنف المتضمن الواقع على المجموعات المناهضة والفاعلة مجتمعياً والذي يؤدي بالمجموعات إلى التوقف، وهو ما حصل مع مجموعة مثل دائرة سليمان الحلبي[11] بالتوقف عن العمل، على الأقل كمجموعة. ومع أن هذه المجموعة تشارك نبض والتجمع نفس المواصفات والطموح إلا أنها لم تستطع الاستمرار حتى تاريخ كتابة هذا البحث على الأقل.

وقمت بإجراء البحث كجزء من فاعليتي في نبض وتأثّري بالشراكات التي كونها مع الأجسام التي حوله مثل تجمع التجمع. وانطلق البحث من حاجتي لفهم حركة الفاعلية وتوجهها ضمن الواقع المعاش، وساعدتني النقاشات المعمقة من خلال المقابلات فهم أن الفاعلية المجتمعية نسبية؛ تمثل الفاعلية الحركة داخل المجتمع، والحركة نابعة من إرادة الإنسان كفرد أو كمجموعة فعل التغيير. وقد تبدو "الحركة بركةً" عند قراءتها بشكل سطحيٍ مجردٍ عن السياق الاقتصادي السياسي، ولكن لأن الواقع ليس مسطحاً أو ثنائي البعد، تشكل الحركة في الفراغ الاجتصاسي مؤشراً هاماً، ولهذا تُبذل الجهود في استقطاب الحركة

[11] تأسست هذه المجموعة الشبابية عام 2011 في القدس وهي "مجموعة تطوعية مستقلة للبحث والتعليم المجتمعي في فلسطين" ترتكز على الانتاج المعرفي بشكل تطوعي وكانت قائمة على مبادرة التعليم الشعبي التي كانت توفر مساقات في الدراسات الاستعمارية والاقتصاد السياسي. وما زال أغلب عملها يتمحور في الجهد البحثي والأكاديمي لإنتاج معرفة ثورية مناهضة للمنظومة القائمة من خلال منصة باب الواد. وامتلكت مجموعة من الأفراد الفاعلين في الدائرة تعاونية استهلاكية على شكل مقهى صغير في رام الله التحتى، إلا أن ظروفاً ما حالت إلى إغلاق المكان. وتشكل مبادرة موقع باب الواد منصة تقوم المجموعة من خلالها بنشر الدراسات والمقالات، وقد انحسر عمل المجموعة في هذا المجال.

والسيطرة عليها، ولهذا السبب يتمحور البحث حول الفاعلية المناهضة (انظر السهم خارج المربع في الرسم التوضيحي 6).

ولكن لأن الواقع الفلسطيني مركب ومعقد بفعل الاستعمار الإسرائيلي والسلطة الوطنية الفلسطينية (سلطة أوسلو)، يكون أثر البنية التنموية النيوليبرالية على الفاعلية الخارجية أعنف. ويشير الرسم التوضيحي 3 إلى ترتاتبية العلاقات التي تجعل الناشطاة الفلسطينيةا في أسفل هرمية علاقات القوى التي تضبط حركتهاا، أي فاعليتهاا. وتفيد فرضية البحث بأن هيمنة المنظومة التنموية النيوليبرالية تقوم بتحييد وتعطيل الفاعلية المجتمعية من خلال ضرب التنظيم وإعادة تشكيل الهوية الفردية والجمعية وتمييع النضال لكيلا تستمر وتستدام. ولأني أبحث مع مجوعات فاعلة، ومنظمة وذات وجهة مناهضة واضحة، أي مجموعات تجاوزت بدرجات معينة الدفاعات المناعية للمنظومة، ينظر البحث إلى آفاق هذه الفاعلية وفرص استدامتها.

وبالتالي يبدأ الفصل بتعريف المجموعات ووضعها في سياقها الاجتصاسي وموقعها في المنظومة، ثم يتطرق لأسباب تشكيل هذه المجموعات وأهميتها لمحاولة فهم الفاعلية المناهضة، وننتقل للتحديات التي تواجهها المجموعات في محاولة لفهم آليات الهيمنة على المجموعات وتحركاتها وعملها وفي المقابل آليات المواجهة التي تستخدمها. وينتهي الفصل ببعض التأملات المستقبلية التي قد تعطي مؤشراً حول أفق التغيير للفاعلية المناهضة.

البحث الناشط

ويغطي البحث مدة ما يقارب الست سنوات، أي منذ بدء المجموعات عام 2014 وحتى بدايات عام 2020. فيما يخص الفترة بين 2014 وحتى 2017 اعتمدت على خبرتي الشخصية كعضوة في ملتقى نبض الشبابي منذ البدايات تقريباً، بالإضافة للمعلومات التي جمعتها من خلال المقابلات حول البدايات.

وبالنسبة للفترة بين 2017 و2020، فاعتمدت أيضاً على ملاحظاتي الشخصية والتي جمعتها حول البنية ونمط العمل وشكله ومحدداته، بالإضافة للمقابلات شبه المنظمة التي أطلعتني على جوانب مختلفة بشكل معمق لأنها أخذت طابع النقاش الفكري المفتوح .

وتضمنت الأسئلة المشتركة في المقابلات أسئلة حول الشخص والكيفية التي يعرف أو تعرف نفسها بها، دوره\ها في المجموعة، تعريفه\ها للمجموعة وأهميتها، السؤال عن الصعوبات والتحديات التي واجهت وتواجه المجموعة، وتعريف الفاعلية المجتمعية. وكانت الأسئلة تأخذ ترتيباً متبايناً يختلف من شخص لآخر حسب انسياب المعلومات والأفكار، وهو ما أعطى المقابلة شكل النقاش الفكري حول البنية والفاعلية والمنظومة النيوليبرالية والعمل المجتمعي.

وقمت باختيار ثمانية أشخاص للمقابلات، واخترت الأشخاص بناء على القيادية، أي أن الخيارات كانت لأشخاص سبق أن كانوا أو ما زالوا في مكان مسؤولية داخل المجموعات. واخترت أربعة أشخاص من كل مجموعة، والتي تتوزع جندرياً إلى أربع نساء وأربعة رجال. وتراوحت المدة الزمنية التي شغلتها المقابلة ما لا يقل عن نصف ساعة ولا يزيد عن ثلاث ساعات. وسجلت المقابلات صوتياً بعد طلب الإذن وأخذ الموافقة من كل شخص.

وحرصاً على الأمانة والثقة بيني وبين الأشخاص كان من الضروري تعريف الشخص بموضوع البحث وسياقه، وأخذ الموافقة بإجراء مقابلة، ثم الموافقة بتسجيل المقابلة. وفي نهاية كل مقابلة كنت أتأكد من رغبة كل شخص إخفاء اسمه\ها، أو إغفال معلومات أو أفكار معينة ذُكرت خلال المقابلة. وتجاوب البعض بانفتاح تام (5 أشخاص) بينما فضل البعض تغييب اسمهم (شخصين) أو عدم ذكر معلومات معينة (شخصين). ولهذا السبب قررت إخفاء أسماء جميع الأعضاء لأوفر حماية أشمل. وقابلت من تجمع شباب ونساء مخيلم الجلزون كل من ياسر، وندي، وليندا، وسماهر. ومن ملتقى نبض الشبابي قابلت كل من سوزي، وسائد، ونصري، ونداء.

وشكلت جائحة كورونا مشكلة إضافية منعتني من استخدام أسلوب المجموعات المركزة (focus Groups) لفتح نقاشات جماعية مفتوحة حول موضوعي البحثي، أي حول البنية التنموية النيوليبرالية والذي أعتقد كان بإمكانه إغناء البحث حول الفاعلية المجتمعية المناهضة من وجهة نظر جمعية.

تجمع شباب ونساء مخيم الجلزون

النشأة

يتألف تجمع شباب ونساء مخيم الجلزون من شقين ظاهرين في الاسم، بدأ أولاً من تجمع شباب الجلزون، ثم تشكلت مجموعة النساء تأثراً بها بعد فترة زمنية تقارب العامين. وتشكّل تجمع شباب مخيم الجلزون تزامناً مع الحرب على غزة عام 2014 حيث قرر بعض الأفراد من المخيم بدء حملة مقاطعة للبضائع الإسرائيلية داخل المخيم بهدف "تحريض الناس يقاطعوا المنتج الإسرائيلي" كما قال ندي، أحد مؤسسي التجمع. ويكمل حول نشأة المجموعة قائلاً:

> بعد الحملة مباشرة، حملة مقاطعة المنتجات، لقينا انه في امكانية نضلنا مكملين في اشي له علاقة بالعمل التطوعي، واشتغلنا مجموعة من الشباب في العمل التطوعي، وخلال احتكاكنا في المجتمع بشكل حقيقي.. اكتشفنا انو المخيم نحن غريبين عنه في لحظة من اللحظات ... مع انه وصلنا سن معيّن على بوابات الأربعين .. تقريباً جميعنا، اكتشفنا انو هاد المحل أول مرة منعرفه لما احتكّينا فيه بشكل مباشر. حالات الفقر واسعة أصلاً، الحالات المَرَضيّة كثيرة وفي مشكلة في موضوع الدواء، الناس مش قادرة توفر دواء، دواء ملحّ ومهم للناس ... بلشنا نفكر بإيش ممكن نساعد الناس بشكل إنساني بحلول عملية أكثر من انه بدنا اشي تنظيري ... وكانت الفكرة انه نلاقيلنا اشي نبلش ننتج ونساعد الناس فيه.

وانطلاقاً من شعورهم بالمسؤولية تجاه أهل المخيم وخاصة الفئات المهمشة طبقياً، قرروا العمل على تشكيل مجموعة همّها إعادة التواصل الاجتماعي والتضامن بين أهل المخيم، وإعادة إحياء العمل التطوعي كما ذكر الناشط ياسر، وبالتالي تقديم مساعدة للمخيم من خلال العمل الإنتاجي. ويجمل ياسر

أن الهدف العام كان تشكيل جسم "اجتماعي بحت ... بعيد عن الفصائلية ... ليساعد الناس على الصمود ضمن الظروف الصعبة اللي بعيشوها." ولذلك تراوحت نشاطات المجموعة بين أعمال تطوعية مثل تنظيف شوارع المخيم (مثل حملة من حارة لحارة لتنظيف المخيم، وتضمنت استخدام سكان المخيم المشاركين\ات وسائل التواصل الاجتماعي لنشر صور تنظيف الحارات) وزيارات اجتماعية (زيارات أهالي الأسرى والجرحى، كبار السن، والمرضى)، ومبادرات اجتماعية أخرى.

ثم تأثرت مجموعة من النساء من نشاطات تجمع شباب الجلزون وقررن البدء بمبادرة للنساء عام 2016 وتشكيل جسم يفعّل دورهن في المجتمع والعمل التطوعي من كل الأعمار. واجتمعت مجموعة من النساء وقررت العمل، "كنا خمسة وصار العدد يكثر" تقول ليندا، وانضمت لهن لاحقاً نساء أخريات ليصبح تجمع النساء يضم بين ثلاثين إلى خمسة وثلاثين عضوة كما ذكرت سماهر. وكانت سماهر عضوة مؤسسة في تجمع نساء الجلزون وما زالت فاعلة وفي موقع مسؤول في التجمع، وتذكر في المقابلة أن الفكرة الأولية كانت تهدف إلى تأسيس جمعية نسائية لجمع مبالغ صغيرة على شكل اشتراك شهري (20 شيكل) لإعطائها للمحتاجين:

> كان المبلغ كثير بسيط وحاجات الناس كبيرة ... نحن حاولنا ندور على حاجات ممكن نعملها بالمبلغ البسيط لدرجة إنه طفل في عائلة أبوه وضعه صعب وممكن يكون بحاجة لبوط، نجيب له اياه. ممكن بحاجة للعبة ... هاي الأشياء البسيطة... كانت الفكرة انه مش دائما مساعدات الناس لازم تكون مونة وكراتين ...

وهكذا بدأت تظهر ملامح التجمع بشكل أكبر كمجموعة تحاول تأسيس شبكة دعم ومساندة من خلال التعرف على احتياجات الفئات المختلفة ومحاولة سدها بشكل جماعي من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية التي يملتكونها. فبالنسبة لتجمع نساء الجلزون تقول سماهر:

في أشياء ثانية الناس بتحتاجها أكثر من الأكل، مثل الدعم النفسي أو المعنوي. دخلنا بيوت فيهن صبايا صغار مطلقات أو أرامل وهن لسا في أول حياتهن، كانوا بحاجة لتعاطف، لحد يدعمهن، لحد يقويهن ويورجيهن صورة حلوة عن الحياة أنه بيقدروا يكملوا.. ما انتهت حياتهن

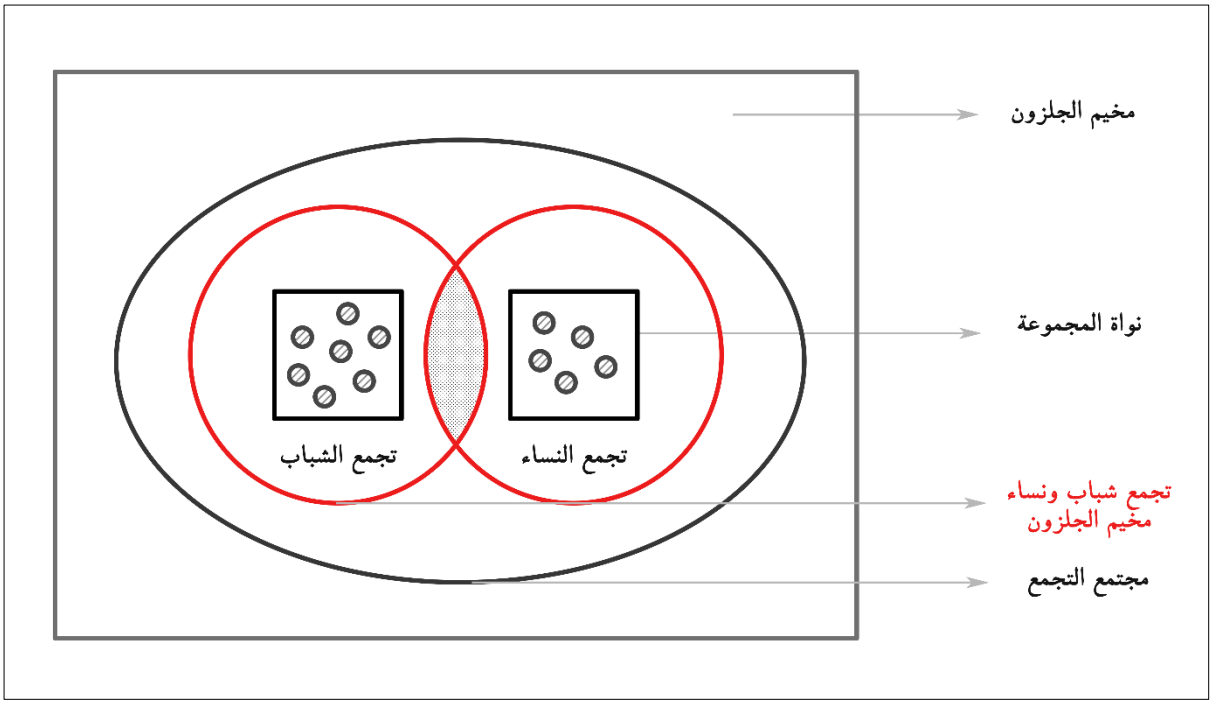

رسم توضيحي 7: الشكل التنظيمي لتجمع شباب ونساء الجلزون

... كانت فكرتنا ان الجمعيات النسوية لازم يكون لها تأثير على الستات وعلى الصبايا بشكل خاص وعالأطفال بطريقة مختلفة عن السائد والمساعدة العامة اللي كل الناس بتعرفها مثل إرسال كرتونة تموين أو كيلو لحمة، الناس بحاجة لأشياء ثانية غير الأكل والشرب. هاي كانت فكرتنا، وتطورت الفكرة.

وتؤكد لينا توجه تجمع النساء وهو ما جمعها ووحدها مع تجمع الشباب، ولكن تجمع النساء ركز بشكل خاصة على موضوع المرأة المهمشة:

يسعى التجمع لمساعدة بعض العائلات والمرأة برضو ... في نساء بتكون ما بتطلع ما بتنزل ما بتشتغل، وإذا جوزها سيئ مثلاً ما بتقدر تحكي. نحن هدفنا نتحسس مشاكل هاي النساء اللي

هلقد مضطهدة، اللي مثلاً جوزها بشرب، بحشش، ما بشتغل، اللي هو سيئ، أو ظروفه الاقتصادية سيئة، مستأجر، عندو كثير ولاد، ما بشتغل. كنا نقوم بزيارات اجتماعية ونشوف نتحسس مشاكلهن.

وأول مبادرة مشتركة قام بها التجمع بشقيه كان بازاراً للحاجات المدرسية والذي تضمن بيع قرطاسية وأدوات مدرسية وحاجات بأسعار مناسبة، بالإضافة إلى توفير ملابس تم التبرع بها من خلال تجمع النساء. وبعد نجاح البازار" كانت الفكرة انو نلاقيلنا اشي يبلش ينتج ونساعد الناس فيه، فعملنا المطبخ والسوبرماركت" (ندي). ونشأ المطبخ كمبادرة من السيدات لتوفير مصدر دخل لهن وللتجمع وتوفير فرص عمل لنساء المخيم. وتقول ليندا "عنا ستات شاطرات في الإنتاج ومسكوا المطبخ الستات سماهر وكارين .. واجتهدوا .. ونجح وهو لليوم ماشي، والسيدة كارين هي اللي تبرعت بالمقر للمطبخ."

وتعاونية السوبرماركت هي دكان صغير موجود في المخيم. وتهدف التعاونية توفير مدخول مالي ومصدر يستطيع توفير بعض احتياجات المخيم مثل مساعدات لأقساط الجامعات، ومساعدات جزئية لشراء أدوية وغيرها، بالإضافة لفرص عمل. كما ويقدم طرود غذائية وتبرعات لخارج المخيم حسب الحاجة (وهنا تقاطع عمل التعاونية مع عمل نبض في مبادرات خيرية قام عليها ملتقى نبض بقيادة لجان المدارس أثناء رمضان).

وفي نفس الوقت ساعد التجمع بعض العائلات في توفير مشاريع صغيرة من خلال شبكة العلاقات الشخصية للأفراد، "في ناس عملنالهم مشاريع بقى أثرها رائع وإيجابي ولليوم مستمر" (ياسر). وتقول ليندا "حاولنا ندبر مشاريع صغيرة للنساء ... وشبكنا مثلاً سيدة مع محل ملابس في رام الله صار يعطيها شوية بضاعة للنساء وملابس أطفال .. وصارت تسدد منو ديونها." وحولت السيدات التبرعات الخيرية للملابس المستعملة إلى دكان ليصبح مشروع يدر الدخل لسيدة معيلة لعائلتها؛ "عنا كمان فكرة أجت، كل

موسم الستات جوا المخيم وبرا المخيم بتطلع أشياء مش عايزينها، ملابس صغرت على ولادهن، أغراض مش بحاجتها، فعملنا محل اسمو كراكيب، ساعدنا سيدة تشتغل فيه" (ليندا).

التوسع

وبدأت تتوسع أفكار المجموعة في توفير الأقساط والدواء لتصبح مبادرات إنتاجية أو على الطريق لذلك. وشكلت مبادرة الصيدلية الخيرية للتجمع إنجازاً مهماً استطاع استنهاض العمل ومركزته. وبدأت فكرة الصيدلية الخيرية من مجموعة أفكار كان إحداها كيفية إعادة تدوير الدواء من العائلات المقتدرة أو لمن لا يستخدمه للعائلات المحتاجة، ولكن ولأن الدواء لا يمكن التهاون في استخدامه بهذه الطريقة، خلصت المجموعة وبعد نقاشات على مستويات مختلفة مع أطباء وصيادلة وحتى طلاب جامعة بيرزيت وبالتعاون مع أفراد في نبض، ارتأت المجموعة الحل الأنسب في التعاون مع صيدلية في رام الله. وتم الاتفاق مع الصيدلية على فتح حساب للتجمع يكون رصيداً لكل من لا يملكون المال الكافي لشراء الأدوية الملحة.

وتطورت الفكرة منذ بدايتها ويقول ندي:

> عملنا صيدلية سميناها الصيدلية الخيرية لتجمع شباب ونساء الجلزون، اللي النا سنتين تقريباً شغالين فيها. وشبكناها مع السوبرماركت التعاونية اللي عاملينها بحيث ان الناس أي حد بدو يستفيد من الدوا صرنا نحوله زبون على التعاونية، في المقابل بنحسبله حجم أرباحه، فإذا بجينا حد بدو دوا نحن بنحكيله انه انت بالاخر بدك تلبي احتياجاتك من أي سوبرماركت، بس في التعاونية منحسبلك بدل أرباحك دوا. ... وصارلنا سنتين وتقريبا الثالثة شغالين في الموضوع. الموضوع اعطى نتائج منيحة، انو الناس توخذ دواها بكرامة، هذا واحد، ودون استغلال أي حدا.

وقد نجح التجمع حتى الآن في توفير أدوية صعبة بشكل ثابت لمجموعة من المرضى والعائلات المحتاجة، وخاصة في ظل حالة الطوارئ بسبب أزمة كورونا. "أثرنا على الناس كثير، أثرنا منيح على الناس لما في ناس دواهم بكلفهم راتبهم بالشهر، ونحن منقدر نوفرلهم مرات 50% مرات 70% مرات 100% بكون الأثر كثير إيجابي." (ياسر) وهذا ما يؤكده ندي:

نحن تقريبا منغطي دوا لخمسين أو ستين عائلة باستمرار جزء منو 50% جزء منو 100% جزء منو 60 % حسب حالة الشخص وحجم مشترياته من السوبرماركت. هذا جعل الجمعية مستمرة، عملت زباين دائمين اللي همة المرضى، هم زبائن مستمرين في التعاونية، والجزء الثاني حلينا مشكلة الناس بالدواء. يعني بأزمة كورونا الأخيرة، التجمع حمل العبء الأكبر في موضوع الدوا في المخيم جميعه. يعني حتى اللجنة الشعبية اللي المفروض هي جهة رسمية في المخيم صارت تتوجه للتجمع نصرف دوا لمجموعة من العائلات، واحنا عملنا عنا مجموعة من التسهيلات للناس اللي تعطلت من الأزمة، وأعلنا على صفحة الفيسبوك، انو التجمع على استعداد يغطي مثلاً من نسبة 10%-100% للناس اللي اتعطلت عن الشغل في المنشآت الصغيرة بسبب حالة الطوارئ ... معظم الناس اللي توجهتلنا للدواء لبينا احتياجها حسب المعايير اللي حاطها التجمع للدوا، فعمليا صفا تجمع شباب الجلزون والتعاونية هي حاملة عبء الدوا الأكبر في المخيم ... ما ببالغ لما احكي انه بشكل يومي منصرف دواء لأربع أو خمس عائلات ومرات بتوصل عشر عائلات.

واستطاع التجمع تحقيق ذلك النجاح من خلال شبك المبادرات الانتاجية لتعمل مع بعضها البعض كنظام، فالمطبخ الإنتاجي يقوم بالتبرع شهرياً بنسبة من الأرباح شهرياً للمبادرات الأخرى مثل الصيدلية والأقساط الجامعية أو الأنشطة المختلفة، وفي ذات الوقت توفر فرص عمل مياومة للصبايا. أما

السوبرماركت فيقوم بتمويل الدواء والأقساط والاحتياجات والتي أصبحت متمركزة في السوبرماركت كعنوان للكثيرين في المخيم "حتى اللجنة الشعبية" كما قال ندي. وما زالت المجموعة تخطط لمبادرة اقتصادية جديدة، " في عنا فكرة نعمل مشروع للحرف اليدوية للصبايا والشباب يحاولوا يعملوا اشي بسموه إعادة تدوير، يعني إذا في فرش خربان أو كنبيات، برميل خربان بنعمل فيه مزهرية... وهذا لا زال قيد العمل وما تحول لمشروع لحد الآن" (ياسر).

ومن الواضح أن تعقد تنظيم المجموعة والذي ظهر في تشابك المبادرات لتصبح نظاماً متكاملاً، أثمر في نهوض مستوى الحملات فأصبح التجمع بديلاً عن أجسام قائمة في المخيم، وظهر ذلك بشكل خاص في أزمة كورونا، ويفسر ندي ذلك قائلاً:

> التجمع لعب دور مهم، يعني احنا عملنا أكثر من حملة .. ركزنا فيها على الناس أكثر انو تساعد بعض، فعملنا حملة سميناها من الجار للجار، فالناس صارت تتسوق للتعاونية عشان جيرانها، الجيران بتعرف بعض أول اشي، بتعرف مين جارو المحتاج اللي تعطل عن العمل من منشأة صغيرة أو ورشة بناء. والناس اللي تضرروا بشكل مباشر أكثر ناس بتعرفهم هم جيرانهم. فعملنا الحملة والحملة نجحت كثير كثير. وصار عنا في التعاونية طلعنا عن النمط المتعارف عليه في المساعدات انو سلة غذائية منجهزها ومنحط فيها البقوليات وما شابه، لا فتحنا المجال للناس تيجي تتبضع احتياجاتها من التعاونية بشكل مباشر، وتقدمها للناس، اللي بشتري حليب، واللي بشتري فوط للأطفال، واشي بيطلب دوا فخلينا المجال مفتوح والحملة ما زالت مستمرة وأعطت نتائج كثير منيحة، ركزنا عالفئة الأكثر حرماناً اللي تضررت بشكل مباشر وبشكل حقيقي بسبب حالة الطوارئ والحملة عملت نجاح كثير رائع ومهم: الأهمية الأولى انو فرجينا انو بنقدر المجتمع يتكاتف مع بعض... احنا في مخيم السلطة المفروض تقدم أكثر من أي حدا ثاني .. بس للأسف الشديد السلطة ما قدرت تقدم غير 400 طرد غذائي قيمتهم 60 أو 70

شيكل لمخيم كامل بتعداد 16 أو 17 ألف... احنا قلنا انو الجيران أكثر اشي بيعرفو بعض وبيقدرو يدعمو بعض وهذا بفرجينا اشي كثير منيح لقدام انو المجتمع بتكاتف مع بعض والناس بتصفي متماسكة أكثر. في أزمات من هالنوع الناس بتحمي بعض أكثر، أكثر من الاعتماد على المعونات من أي حدا، ممكن المعونات تبقى مشروطة وممكن تتوزع باتجاه مين موالي لمين ومين محسوب على مين... نحن تقريباً غطينا أكثر من 200 عيلة ولساتها الحملة مستمرة عنا وشغالة مية في المية.

الفاعلية والإنتاجية

ويشرح جميع الأعضاء ممن قابلتهم عن أهمية الإنتاجية كفكر يحاول التجمع تعزيزه بين المستفيدين من خلال الممارسة، لكيلا يكونوا متلقين لخدمات أو يحسوا بضرورة التبعية بأثر المساعدات. وفي وصف أهمية المبادرات الاقتصادية التي يقوم عليها التجمع يقول ياسر:

أهميتها الأولى الإنتاجية، نكون منتجين، إذا منوصل لمرحلة يكون في عنا إنتاج نحن عملياً قاعدين أول اشي منرفع كرامة الناس أنو يكونوا جزء من العمل ومن الإنتاج مش بس حدا بوخذ... يكون هو جزء من عملية الإنتاج... اثنين، لازم الناس توصل لمرحلة إنو أنا بدي أعمل اشي عشان اخذ، مش أنا أضل قاعد أنا فقير اعطوني مصاري عشان أتعلم. انت تعال اعمل اشي، انا بدي اخلقلك فرصة انت تستغلها، تستثمرها صح تشتغل فيها وتتعلم. لازم نوصل لمرحلة من المراحل اللي باخذ اليوم لازم يعطي بكرا. .. اليوم بتشتغل بالمشغل وبتستفيد، بكرا بدك تشتغل فيه وتعطي عشان حد غيرك من الناس يقدر يوخد الخدمة اللي انت اخذتها. الأهمية الأساسية في وجهة نظري أنا، ان يصير الفرد جزء من الانتاج، انه هو ما باخذ منة من حدا ولا حد بيشحده، بشتغل قد ما بيقدر، وياخد جزء من اللي أنتجو.

أما ندي فيرى أهميتها في أنها ضرورة لتعويد الناس أو سكان المخيم على نمط جديد:

تعويد المجتمع اللي انت عايشة فيه انه ينتج بدل ما يضل متلقي للمساعدات. احنا في التجمع بدنا نخلق أفكار ومشاريع إنتاجية منبنيها ومنديرها بشكل أمين والناس تستفيد منها مثل فكرة تعاونية الدوا، انو اي حدا بدو يستفيد يقدر يستفيد ... وبالتالي ما يحس بإهانة لما يطلب الدوا، وبنفس الوقت تحس الناس انها بتنتج، وبتاخد الدوا من مصاريها.

وتقول سماهر أن أهمية الإنتاجية هي ما جمع بين مجموعة الشباب والنساء وذلك بهدف "تعزيز الاكتفاء عند الناس. نحاول نشيل النمطية عند الناس المحتاجة ويفهمو انهم بيقدرو ينتجو وما يحتاجو، حتى لو بشكل بسيط .. أو فكرة صغيرة، زي زراعة الحاكورة ورا الدار وبيع بقدونس ونعنع وكم من شتلة .. تغطي جزء من احتياجاتك."

ويلعب الإنتاج دوراً مركزياً في التجمع بشكل تعاوني وجماعي. ويرى في الإنتاج الجماعي وإشراك المجتمع الطريقة الأنسب لتلبية الحاجات وكسب ثقة الناس وفك ارتباطهم بالبنى القائمة والتي تحدهم وتعيد تشكيل توقعاتهم من المجتمع ومن حولهم. ومع أن الإنتاج مرتبط بالسوق النيوليبرالي والذي لا مفر منه في شكل النظام القائم، إلا أن التجمع سعى لتغيير العلاقة وجعل المبادرات الإنتاجية خارج التسجيل الرسمي، ليس للتهرب من دفع الضرائب أو لممارسة أنشطة غير قانونية بالطبع، بل للإبقاء على العملية الإنتاجية "نظيفة" من الفساد والتدخلات أو الضغوطات السياسية التي قد تلفت انتباه الأطراف المعنية.

ويشكل أيضاً تركيز التجمع على الإنتاج ردة فعل على سياسة التمويل و"الشحدة" المتفشية في المجتمع، وموقف التجمع الرافض للتمويل ونهج المساعدات جعله يتجه نحو تشكيل نمط اقتصادي بديل لا يفرض على القائمين عليه أو على المشاركين فيه أية ضغوط أو ارتباطات من أي نوع، وخاصة السياسية.

وبذلك يشكل الإنتاج الجماعي الطريقة الأنجع لإشراك المحتاجين بطريقة فاعلة وتشاركية، ليست سلبية باتجاه واحد مسقط. وعلى عكس الفكر الليبرالي المتمحور حول الفردانية، يطمح التجمع أن يشكل نمط الإنتاج التشاركي نقطة استقطاب تجعل المستفيد يفكر بالمنفعة الجمعية التي تعود عليه وعلى الجميع بالفائدة، فبمجرد الشراء من تعاونية السوبرماركت (وهو أبسط وأسهل شكل للمساهمة في التعاونية) يصبح المستهلك مستثمراً في تحصيل احتياجاته المختلفة (أدوية، أقساط جامعية، أدوات منزلية وغيرها). وأما العمل في المبادرات الإنتاجية، فلا يكون من أجل جني الأرباح على حساب العمال لأن جميع العاملين\ات والقائمين\ات على المبادرات الإنتاجية يستثمرون وقتهم\ان وجهدهم\ان لتحقيق الربح الجماعي وليس لتوزيع الأرباح على الأفراد كما في المنطق الرأسمالي. وبهذا المنطق تصبح المبادرات الإنتاجية للتجمع أشبه بحصالة اجتماعية بملكية جماعية.

وبالتالي نلاحظ أن الإنتاجية بالنسبة للتجمع تعبر عن الفاعلية المناهضة والتي من خلالها ومن خلال المبادرات الاقتصادية الإنتاجية التي يخلقونها ويديرونها بشكل تعاوني محاولين تعميمها بين الطبقات الكادحة والمحتاجة بمختلف فئاتها طريقاً للخروج من المنطقة الرمادية التي تحدث عنها ويليامز (Williams 2020). ومن هذا المنطلق نستطيع فهم وجود التجمع وتشكله كمجموعة بالمبادرات الاقتصادية التي يشكلها، أي على أنه جسم يسعى لتفعيل الناس للخروج من المنطقة الرمادية التي تحاول أطراف من النظام القائم تعزيز وجودهم\ان فيها.

وتعبر سماهر عن استيائها من الوضع الحالي قائلة:

> هاي الفكرة اللي عند الناس اليوم ... اللي تربت عليها خلال العشرين سنة الأخيرة ان الناس تستنى دعم، تستنى مساعدات ... بتمنى الأيام اللي كانت قبل عشرين سنة ترجع . . . كلنا ربينا على العمل التطوعي وعلى العمل الإنساني وعلى الخير والعطاء دون ما ننتظر أي مقابل ولا نستنى شكر

وفي ذلك تعبير واضح عن استياء مشترك لدى أعضاء المجموعة تجاه حالة التبعية والاتكال على المساعدات الظاهرة في محيطهمإن. ويعزي أعضاء التجمع هذه الحالة إلى نهج التمويل الذي توفره المؤسسات وبعض الجهات مثل الأحزاب. ويرون في هذا النهج ربطاً للأشخاص والجماعات المحتاجة، وغير المحتاجة أيضاً، بأسلوب حياة سلبي غير منتج أو مفيد لأنه لا يوفر حلول حقيقية للواقع المليء بالفقر بل على العكس يزيد من الفساد والسلبية. ويقول ياسر عن تلك الجهات أنهم "بفكرو ان أي حد بدو يشتغل في المخيم بدو ياخذ منهم أو ياخذ محلهم. وهمة اللي يحولو بالناس لشحادين ... المهم أي حدا بدو اشي يروح عليهم عشان ياخذ، ما عندهم أولويات، وما عندهم إرادة ليعرفو مين محتاج ومين لا." ويقول ندي "تعويد الناس انو كلشي لازم يكون مجاني هاد مشكلة، ومشكلة بتمنع الناس تتطور، وبتضل مربوطة بمحلات معينة، انو الجهة اللي بتاخد منها لازم تدفع ثمن معين إلها؛ في الجانب السياسي مثلاً، أو عوامل ثانية."

وربما من هذا المنطلق أيضاً نلحظ اغتراباً سياساً لدى التجمع تشكل كردة فعل تجاه الصبغة الحزبية، جزئياً بسبب هيمنة الأحزاب داخل المخيم وشعورها بالتهديد على سلطتها من جسم جديد غير معروف الهوية (الفصائلية)، ولكن أيضاً لأن الاتهام الحزبي شكل عائقاً لعمل المجموعة وتوسعها. فظهرت الدافعية لدى كل عضو تأكيد معلومة أن التجمع ليس حزبياً وليس تابعاً لحزب ولا يعمل بصبغة سياسية، وذلك بسبب ما أسموه "التشويشات" والاتهامات التي عرقلت العمل. ولذلك نرى ندي يعرّف التجمع كفكرة إنسانية تسعى إلى "تقديم خدمة للناس أول اشي مش مشروطة نهائياً وما إلها علاقة بالاشي السياسي نهائياً." بينما تؤكد سماهر في نهاية المقابلة أن التجمع "غير حزبي، غير سياسي، إنساني، خيري، ونسوي خالص."

ولكن في المقابل، ومع تأكيد المجموعة على أنها جسم اجتماعي "بحت"، لا يمكن نزع الصفة السياسية عن عملها. إلا أن التحفظ السياسي لدى المجموعة قد ينبع من التخوف الذي تشكله صفة السياسة من رقابة ومساءلة أي هيمنة بالقهر. وهذا ما دفعهمان فعلياً للابتعاد عن التسجيل الرسمي للمبادرات الاقتصادية القائمة. ويفسر ياسر ذلك قائلاً:

نحن على سبيل المثال، لما نيجي نسجل للحكومة ترخيص أو جمعية وبصير في خبر ما، بأي لحظة بيجو يحكولنا روحوا والجمعية هاي رئيسها فلان وانتو ما الكم في الجمعية. عشان هيك حتى ما حاولنا نفكر بأي نوع من التراخيص. اذا انت تجمع شبابي مفش له ولا أي صفة رسمية زي مركز أو نادي بصفي اشي اجتماعي فقط.

وخلال المقابلات حاول الجميع التمويه عن طبيعة هذه الجهات أو تجنب ذكر من هي، ولذلك فضل البعض إخفاء أسمائهمان الحقيقية كنوع من تجنب "وجع الراس" و"الغلبة" التي ترتبط بالجهات تلك. ومن الواضح أن الضغط الذي وقع على التجمع كان متعدد الأساليب، وتضمن التحريض ضد التجمع، واتهامهمان بالانتماء لجهة حزبية، ومنعهمان من تنفيذ حملات وطنية:

يعني في البدايات لما بدينا نشتغل عملنا نشاط مقاطعة البضائع الإسرائيلية، بقت حرب غزة.. حاربونا! حاربونا وحاولوا يمنعونا بس لا بالآخر ... طلعنا وصرنا نفضح اللي ببيع منتجات اسرائيلية بمحله ... وبعدين لما صار في اشي عشان القدس، حاولوا يمنعونا نسوي مسيرة عشان القدس (ياسر).

وتضيف سماهر:

في ناس بتحاربنا انا احنا فصيل مع انو احنا في التجمع من البداية كان شعارنا فش توجهات سياسية وهاد التجمع مفتوح للكل، والدليل ان عنا ناس كانوا محسوبين على حماس، ناس عفتح

ناس عالشعبية، ناس عالجهاد الإسلامي، يعني احنا فالآخر ستات وفش عنا تطلعات سياسية وبعيدين كل البعد عن السياسة. هدفنا كان إنساني بحت، ولا عمرها كانت السياسية مطروحة. ففي ناس بتحاول انها تضغط على وتر ان هذا التجمع بينتمي لفصيل كذا، وطبعاً مش كل الفصائل مرغوبة عنا في المخيم، والانحياز بالدرجة الأولى لفتح... وأثر ذلك على مجموعة من الستات اشتغلوا معنا بالبداية، بعدين صاروا يواجهو ضغط من أزواجهن، وانسحبوا.

أثر الهيمنة

وتشير المقابلات إلى أن التجمع تأثر على الصعيد الداخلي بفعل هذه السياسات الترهيبية، فأثر ذلك على قدرتهم التوسعية مثلاً، وهذا بدوره أثر على العبء الشخصي والمادي الذي يقع على الأعضاء الذين لا يستطيعون إعطاء كامل الوقت اللازم لدفع الجسم إلى الأمام بالشكل الذي يستحقه العمل والمستفيدون\ات من خدمات التجمع، بسبب ضرورة توفيق الأعضاء القائمين على التجمع بين الجهد المبذول في التجمع مع متطلبات الأشغال الشخصية ومسؤوليات العائلة (ياسر وليندا).

ولا يلوم الأعضاء الإشكاليات الداخلية بالضرورة على عوامل الضغط الخارجية، بل يرون أنهمان يتصعبون بذل الوقت والجهد بالشكل الكافي، وهذا ما يعطي الجسم طابع التصاعد والهبوط في وتيرة العمل كما تقول ليندا. ولهذا السبب يرى ياسر أن الجسم فشل في توظيف الطاقات المجتمعية التي التفّت حوله في مواقف وأوقات مختلفة على مر السنوات السبع الماضية. "كان في خلل ذاتي منا ... وما قدرنا نسوي اشي جماعي يكبر ويستمر، يعني ما قدرنا نعمل ترابط حقيقي" يقول ياسر مشيراً إلى أن طابع العمل المتذبذب (المتصاعد والمتنازل الوتيرة) مع أنه حالة مستمرة من الفاعلية إلا أنها روتينية؛ "ما في تراكم عمل اجتماعي .. العمل التطوعي والندوات وكذا، كان المفروض اتظل مكملة... لو استمرت كان راكمنا أكثر."

وهنا نلاحظ أن الأعمال الشخصية للقائمين والقائمات على التجمع، وأغلبهم من العمال والموظفين والمعلمين، تصعب عليهم مهمة التوفيق بين جميع المبادرات بمختلف أنواعها. ولذلك تركز أغلب العمل على المبادرات الإنتاجية التي تعود بالنفع المادي والأثر الأوضح مجتمعياً. ومع أن القائمين\ات على التجمع يرهقون أنفسهم بالتوفيق بين أعمالهم\ان والتزاماتهم\ان العائلية والمجتمعية، إلا أنهم\ان يعترفون بالتقصير الشخصي، وهذا يدلل على حجم المسؤولية والإيمان القوي بالقضية التي يعملون من أجلها.

ومن الإشكاليات الإضافية التي واجهت الجسم، والتي بدورها أثرت على هوية التجمع، هي مشكلة التمويل أو المصادر المالية المطلوبة لتمويل النشاطات وتوفير احتياجات المرضى والفقراء في المخيم. ولهذا السبب تمحورت أعمال التجمع حول المبادرات الاقتصادية المتراكمة والتي بدورها صعبت مسؤوليات الأفراد في التجمع وربما ألهتهم\ان عن الفعاليات الاجتماعية السياسية الأخرى.

وهنا يظهر عنف البنية الاقتصادية على حياوات الأشخاص وفاعليتهم والذين واللواتي يشعرن وكانما في حرب. " احنا منحارب" تقول سماهر "لدرجة إنو منوصل نحكي شو بدنا نعمل، خلص وصلنا للنهاية." وتشاركها ليندا نفس القلق: "مرات الواحد بيحكي فش جدوى، شو نسوي؟" ولكنهما لا تستسلمان، وأياً من المقابَلين لم يبد مؤشرات استسلام بغض النظر عن الواقع الصعب الذي وصفه أو وصفته. وتكمل سماهر وكأنما تفسر مقولة غسان كنفاني ضمنياً "الاستمرارية دايماً للفكرة مش للعمل ... ممكن تشتغلي شوي وتتعبي، ممكن نموت وننتهي، بس الفكرة دايماً هي اللي بتضل."

ملتقى نبض الشبابي

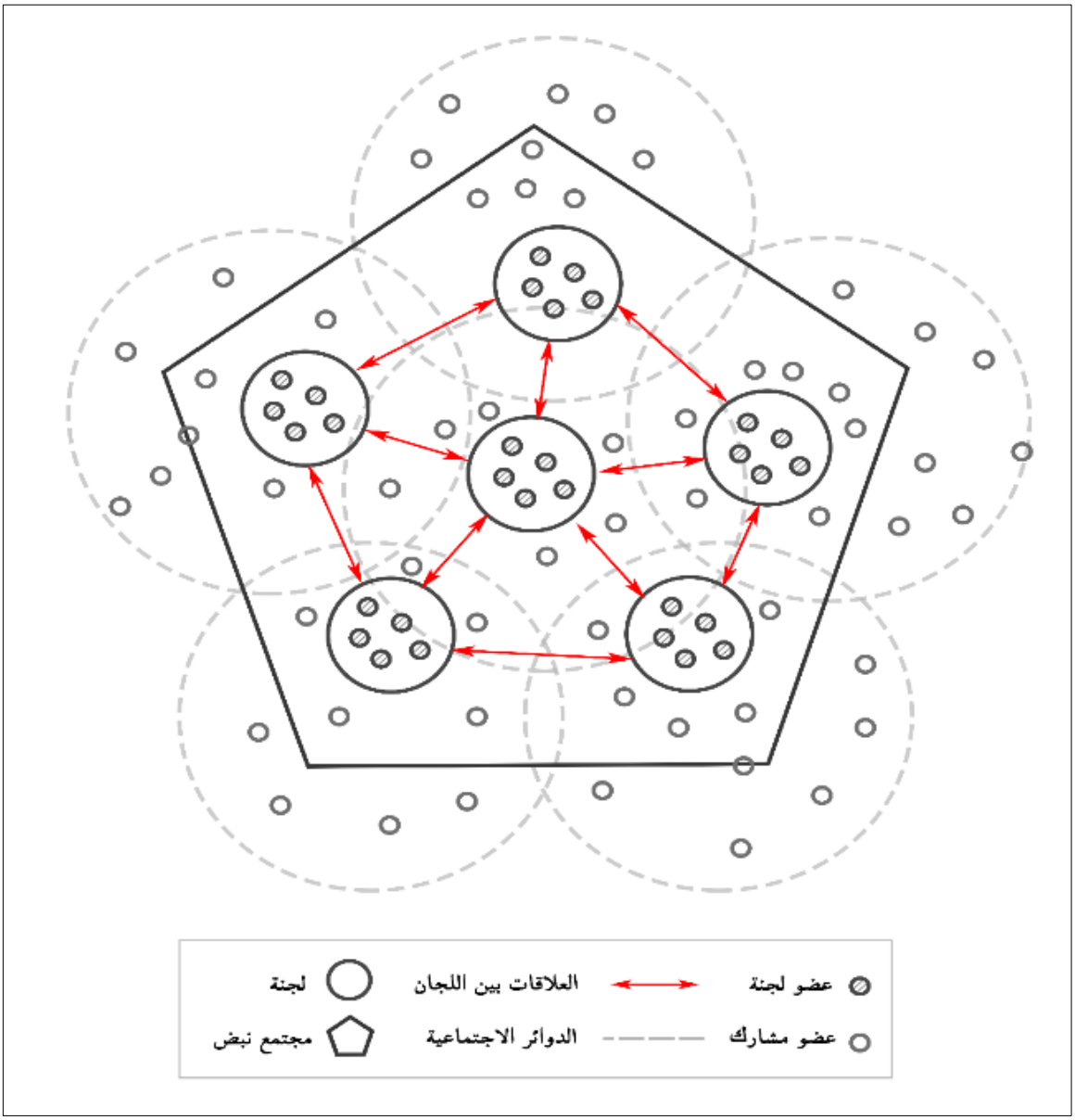

رسم توضيحي 8: الشكل التنظيمي لملتقى نبض الشبابي

النشأة

بدأ تشكل الملتقى في رام الله عام 2014 بالتزامن مع الحرب على غزة والهبة الجماهيرية، وبدأ بمبادرة ثقافية من أشخاص أحسوا بضرورة تقديم شيء في ظل الحالة المرتبكة في تلك الفترة. وكانت هذه المبادرة

عبارة عن محاضرة ثقافية في مواضيع مثيرة للجدل، أصبحت دورية شهرية، ثم تحولت إلى أسبوعية. وبالتزامن مع المحاضرات، تواجدت أجسام أخرى قريبة منها مثل مبادرة إعلامية لتشكيل موقع إعلامي بديل، ومجموعة مسرحية كانت تحضر مسرحاً مستقلاً ممولاً ذاتياً، بالإضافة إلى مجموعة أخرى كانت تقوم بزيارات ميدانية لجرحى وأهالي أسرى وشهداء الهبة، ومجموعة أخرى من طلاب المدارس الخاصة التي بادرت بتفعيل حملة مقاطعة للبضائع الإسرائيلية في أكثر من مدرسة. وبسبب التقارب الاجتماعي بين بعض الأفراد المتواجدين\ات في المبادرات المختلفة، تجمعت الأطر تدريجياً في المحاضرة الثقافية لتشكل لاحقاً ما أصبح يطلق عليه ملتقى نبض الشبابي.

والمبادرات اتدحرجت وصار في التفاف لفئات أوسع حواليها اللي حابة تتطوع ويكون الها دور. وتوسعت بشكل أفقي وعمودي بحيث صار في مبادرات جديدة حواليها، الها علاقة بقضايا اجتماعية تربوية فنية وكل حد كان يجيب مبادرة جديدة من عندو ويطرحها للمجموعة لتصير جزء من المجموعة ... تبلورت الرؤية والأهداف مع كل حد جديد كان يدخل عليها (سائد)

وشكلت المجموعات المختلفة ملتقى نبض الشبابي وأصبحت اللجان الأساسية فيه ونواتها اللجنة الثقافية والتي شكلت أساس الملتقى على مدار السنوات الماضية. وبالتالي تشكلت اللجنة الإعلامية، واللجنة الاجتماعية، ولجنة المدارس، والمسرح. وتوسعت اللجان على مدار السنوات الماضية لتشمل مجالات أخرى، ووصلت مناطق متفرقة في الضفة الغربية، وأثّرت على تشكل العديد من المجموعات الشبابية الأخرى، كما وبنت علاقات مع قطاع غزة ومع الداخل الفلسطيني، والشتات العربي والعالمي.

ويعد الملتقى مساحة شبابية ديمقراطية تعددية نقدية تطوعية وطنية تفتح مساحة للنقاش والجدال والإبداع والإنتاج. ولا يرى الملتقى نفسه بديلاً سياسياً عن الأحزاب السياسية، بل حالة اجتماعية رافضة للتقهقر

على المستوى الوطني العام للسلطة والأحزاب والمؤسسات غير الحكومية. وهذا ما يقوله سائد في التعريف عن بدايات مجموعة نبض التي تشكلت دون توجه وأهداف واضحة:

> كان في تفكير إنو في غياب للفعل الاجتماعي، للفاعلية الاجتماعية لفئة كثير واسعة من الشباب وبالأخص للطبقات الدنيا من هاي الفئة. لأنو كان في احتكار للسياسة وللثقافة وهذا الاحتكار صحيح مش جيلي[12] ولكن معالمه لما تطلع على المؤسسات الثقافية الموجودة والواجهات الثقافية والسياسية، بتشوف إنهم رجال كبار في العمر والشباب والنساء والفقراء كلهم مغيبين عن هدول الساحات. وكنا نفكر كيف ممكن نقتحم ونفرض حالنا من خلال المبادرات الثقافية

وهكذا تشكل الجسم من طاقات شبابية، أي خريجي جامعات، وعمال شباب، وطلاب جامعات، وطلاب مدارس. وخولت البنية النيوليبرالية للمجتمع كما يقول سائد في تكتل الشباب المقبلين من مختلف أنحاء الضفة الغربية. وحفزوا بذلك نشر الفكرة في مدنهمان وقراهمان أو مخيماتهمان. فتشكلت بين عام 2014 وعام 2016 أنوية للملتقى في مدن أخرى وضواحيها مثل نابلس وبيت لحم ولاحقاً الخليل وجنين.

التوسع

وأخذ شكل التمدد الجماهيري في الضفة شكل تمدد الجسم في رام الله، أي كما شكلت المجموعة الثقافية النواة التي تمركزت حولها المجموعات واللجان الأخرى، كذلك مثلت رام الله مركز الجسم في الضفة والتي التفت حولها المجموعات في المدن الأخرى والتي لم تكن متفرعة في اللجان مثل التفرع المتواجد في رام الله. وكما ظهر التنظيم في مجموعة رام الله كحاجة لربط الأفراد بعضهم ببعض، وربط أفكارهم، كذلك كانت لجنة رام الله مهمة في ربط باقي المجموعات المتفرقة في الضفة.

---

[12] أي مرتبط بجيل ما

ويشير الرسم التوضيحي أعلاه (الرسم التوضيحي 6) إلى الشكل التنظيمي الذي اتخذه الملتقى في رام الله، والذي يمكن أيضاً مقاربته بشكل الجسم على مستوى الضفة. فبينما كانت اللجنة الثقافية هي الأساس في بداية حياة الجسم، فرز العمل نفسه لاحقاً وشكل لجنة أسماها السكرتاريا والتي كانت بمثابة قيادة الجسم تلتقي دورياً مُمثّلة بمسؤولي اللجان ممن كانوا يتغيرون\ان دورياً حسب ضرورات العمل. وبنفس المنطق، كانت مجموعة نبض في رام الله تشكل اللجنة المركزية في الجسم الأكبر الممتد في الضفة (أي الدائرة المركزية في الرسم 6). وبالرغم من محاولات غالبية الأعضاء في الجسم تغيير مركزية لجنة رام الله، إلا أنها كانت واضحة وضرورية لاستمرارية الجسم وتمدده، ولذلك تشكلت لجنة مناطقية تلتقي دورياً تضم مسؤولي المناطق.

ويتكون ملتقى نبض كما أسلفنا من لجان، وأعضاء لجان دائمين\ات، وأعضاء تشارك في نشاطات الجسم ككل أو نشاطات لجان معينة. وتشير الدوائر المتقطعة في الرسم التوضيحي 6 إلى الدوائر الاجتماعية التي كانت تحيط بكل لجنة وتقاطعها مع بعضها البعض واحتوائها أفراد متباعدة ومتقاربة من مركز الجسم (سواء في رام الله أو على مستوى الضفة).

ويشير هذا الشكل إلى تنظيم معقد ومحكم للجسم استطاع عبر السنوات السبع الماضية تحشيد ما يقارب ثلاثمئة عضوات فاعلات في اللجان والأنشطة المختلفة، وما يقارب إحدى عشر ألف متابع لصفحاته على وسائل التواصل الاجتماعي[13].

وتشير نداء إلى أهمية هذا الجسم، خاصة وأنها انضمت له في مرحلة لاحقة عام 2016، لأنه كان يجمع الجو الاجتماعي وما يتيحه من اختلاط وطاقات شبابية متعددة وبالتالي دعم اجتماعي وشبكة علاقات كبيرة، وانخراطه الميداني في القضايا التي تشغل البلد الصغيرة والكبيرة، وأيضاً لأنه شكّل مساحة نقدية بفعل هذا الاختلاط الذي منحها (أي نداء) الإحساس بإمكانية التغيير.

[13] يعبر هذا الرقم عن متوسط المشتركين على صفحات الملتقى المتعددة (المفتوحة والخاصة) على موقع فيسبوك

وتعرّف سوزي ملتقى نبض على أنه مجموعة شبابية تطوعية تتكون من أفراد فاعلة أو تطمح ان تكون فاعلة في المجتمع، وهي مبنية على المبادرات الفردية التي تُنَفذ جماعياً، ويكون دور المجموعة هو تشكيل شبكة دعم لإنجاح هذه المبادرات. وفعلاً يشكل تطوع الأفراد بوقتهم ومهاراتهم أساس وجود الملتقى، ولكن الملتقى ارتأى تعميم النفس التطوعي من خلال أعمال مجتمعية مختلفة مثل تنظيف الأماكن العامة، مساعدة المزارعين خلال مواسم الحصاد أو قطف الزيتون، أو تقديم فعاليات ترفيهية للأطفال، وغيرها من الأعمال. وفي البداية كانت الأعمال التطوعية لا تجذب إلا العدد القليل جداً، ولكن الشكل التنظيمي الذي فرزه العمل تدريجياً جذب الطاقات الشبابية والاجتماعية المختلفة. وكان دور اللجان المتشكلة هو تعزيز وتشجيع مبادرات فرعية ضمن اللجنة، وأخرى جمعية للملتقى.

وكما ذكرت سابقاً، شكلت اللجنة الثقافية بانتظامها الأسبوع والقاعة التي كانت تستعملها مكان الالتقاء الفعلي والفكري لنبض، وهو ما سهل تشكل الجسم ببنيته التنظيمية. أما اللجنة الإعلامية، والتي أصبحت تضم موقع اتجاه وإذاعة دون تردد، فشكلت التأطير الفكري والتعبوي للمجموعة من خلال استكتاب أقلام شبابية ونقدية وطباعة جريدة اتجاه. وكانت الجريدة دورية شهرية وشكلت منصة مفتوحة للجميع، تحتوي مقالات سياسية اجتماعية تعبر عن الحالة القائمة، وتأخذ مواضيعها من الأحداث المحلية والعالمية. وشكلت اللجنة الاجتماعية الجسم المسؤول عن التواصل الاجتماعي للملتقى مع المحيط الخارجي، وبالأخص مع المصابين وأهالي الأسرى والشهداء بفعل الهبة. واستمرت تقوم بهذا الدور على مستوى أعم.

وكانت لجنة المدارس أيضاً من اللجان الكبيرة التي تضم مجموعة من المدارس الخاصة في رام الله، وشكل الطلاب من خلال هذه اللجنة نموذجاً مصغراً عن لجنة رام الله، أي كانت أيضاً تضم لجان فرعية ضمنها مماثلة للموجودة في الجسم الشبابي العام، إلا انها كانت تختص بقضايا طلاب المدارس، والثقافة الوطنية العامة، وحملة مقاطعة البضائع الإسرائيلية، وقضايا التعليم.

ومن المبادرات التي تشكلت لاحقاً بفعل التوسع كانت لجنة الجامعة (جامعة بيرزيت) والتي كانت تضم أيضاً جزءاً من طلاب المدارس الذين واللواتي أصبحوا في سن الجامعات، بالإضافة إلى مجموع الشباب الجامعي المتواجد في لجان رام الله. وهدفت لجنة الجامعة إلى تشكيل جسم نقدي وجامع داخل مساحة الجامعة، ليس كبديل عن الكتل الطلابية، بل كداعم ومساحة محفزة لفاعلية الطلاب والطالبات، خاصة أولئك الذين واللواتي لا يختلطن بالأجواء السياسية الوطنية العامة والخاصة في الجامعة.

وشكلت لجنة جامعة بيرزيت نهوضاً في العمل على المستوى التنظيمي لعدة أسباب، أهمها أنها شكلت حلقة الوصل بين لجنة المدارس ولجنة الشباب (أي المتواجدة في المدينة)، ووسعت شبكة علاقات نبض من خلال التشبيك مع ملتقيات أخرى في جامعة بيرزيت وجامعات الضفة والداخل الفلسطيني. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد طلاب الجامعة على تعزيز وتشكيل أجسام جديدة في مناطق أخرى حول الضفة وبشكل خاص في مدينة القدس. كما وحفز وجود نبض في الجامعة، بقصد أو دون قصد، ظهور ملتقيات ومبادرات جديدة فنية وسياسية وفكرية وطنية.

وتطلب الشكل التنظيمي المفصل أعلاه مواكبة ومجاراة العمل لتوفير حلول. وبفعل الموقف النقدي للملتقى وغالبية أعضائه تجاه النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي القائم وخاصة تجاه التمويل المشروط، كان موقفه واضحاً تجاه التمويل وخاصة بشكله النقدي (المالي). فاعتمدت اللجان ومنذ البداية سياسة التمويل الذاتي لأنشطتها. ولكن الأنشطة التطوعية الكبيرة كانت بحاجة إلى أدوات لا يمكن توفيرها بتبرعات رمزية، وذلك يشمل تكلفة الباصات والأدوات بشكل أساسي. ولذلك كان الملتقى يرضى بالتبرعات العينية وليس النقدية، وأسس شبكة علاقات مع مؤسسات اتفق معها فكرياً ووطنياً لتوفير متطلبات الأعمال.

وكان هذا النوع من التشارك مع المؤسسات الأهلية الوطنية مهماً لاستمرار الملتقى، فقد استطاع الملتقى استخدام قاعات مؤسسات مختلفة لإقامة المحاضرات الثقافية، كما أن الملتقى اتخذ من قاعة برنامج

التعليم المستمر التابع لجامعة بيرزيت مقراً له لفترة زمنية معينة، وهذا ما ساعد الملتقى على التوسع لفترة وجيزة. وعندما أغلق المقر بفعل المضايقات الأمنية، استطاع الملتقى استخدام علاقاته مع المؤسسات الصديقة لتوفير مقرات بديلة للّجان المختلفة.

وتقول نداء أن تحديد التحالفات بين نبض والمؤسسات كان شائكا، ومع ذلك ضرورياً. ضروري لأن تمويل الأنشطة المجتمعية الكبيرة لم يكن ممكناً دون المساعدات التي تقدمها المؤسسات الصديقة، ومع ذلك كان شائكاً لأن المساعدات العينية حتى لو لم تكن مشروطة كانت تخضع لتوقعات معينة من نبض، بما في ذلك التحسس من أي انتقادات قد تتشكل لدى الملتقى تجاه ممارساتها. وظهر ذلك الأثر بشكل قوي خلال أزمة الضمان الاجتماعي الذي وجد الملتقى نفسه منحازاً مع الشارع ولكن منبوذاً من علاقاته الخارجية والتي هي أيضاً علاقات المحيط الاجتماعي (أي الدوائر الرمادية المتقطعة في الرسم التوضيحي 6). وقسم ذلك الآراء الداخلية في الملتقى بين مناصر لحراك الضمان الاجتماعي وأخرى تفضل عدم الانحياز مع أي جهة، مما أثر على قوة التواجد الميداني ولأول مرة.

الإنتاجية

ولأن التمويل شكل عائقاً لتطور العمل في نبض، وبعد سلسلة محاضرات في الاقتصاد السياسي، قررت المجموعة البدء في تشكيل تعاونية إنتاجية من نوع ما، وفتحت باب التسجيل للحضور والمشاركين\ات في المحاضرات الأسبوعية، وبدأ الجسم التفكير في مشروع إنتاجي ما غير واضح المعالم، تراوح بين تعاونية زراعية أو استهلاكية أو سكنية. ولم تصبح التعاونية واقعاً قبل عام 2017، والذي شكل نقطة انطلاق المبادرات الاقتصادية ضمن الملتقى مثل تعاونية المزرعة والمقهى. وحاولت المجموعة التعاونية دراسة خيارات تسجيل التعاونية رسمياً، وفعلاً زارت مكتب هيئة العمل التعاوني، إلا أن رؤية الملتقى للحكومة ودورها غير الوطني، بالإضافة إلى عدم الثقة التام بها خاصة بفعل المضايقات المختلفة التي تعرض لها الملتقى منذ عام 2016 ثناها عن تسجيل التعاونية رسمياً.

وفي هذا الصدد تنظر نداء إلى التسجيل الرسمي كفرصة رقابة شرعية تستطيع الحكومة ممارستها تجاهنا كأفراد، فتقول: "إذا عندك مشكلة مع النظام، هل بدك تكون جزء منه؟ التعاونيات كانت محاولة انفصال عن النظام اللي نحن نقديين تجاهه... توفير بديل اقتصادي، ومحاولة خلق نموذج بديل بشكل عام." خاصة في ظل تدهور الوضع الاقتصادي من بطالة، وابتعاد عن الزراعة، وانسحاب دور الدولة من القطاعات الإنتاجية، وما صاحب ذلك من تدمير بيئي للزراعة والحبوب، وازدياد الطابع الاستهلاكي للنظام.

وبدأت أول تعاونية من أرض زراعية في قرى رام الله، وكان هدفها زراعة المحاصيل الزراعية البلدية قدرما توفر بالتركيز على طريقة الزراعة العضوية أو البيئية. وضمت منذ تأسيسها العديد من الأشخاص الذين واللواتي تراوحت أعدادهمان بين خمسة عشر إلى عشرين شخص من خلفيات مختلفة. أما تعاونية المقهى فكانت مبادرة طلابية تستهدف طلاب الجامعات، وكانت تهدف نحو خلق مساحة اجتماعية ثقافية فكرية مفتوحة لطاقات الشباب، بالإضافة لدعم عمل الطلاب الجامعي. وبالرغم من تمكن التعاونيات استدامة ذاتها لمدة لا يستهان بها، أي قرابة الخمس سنوات، إلا أنها لم تكن طريقاً معبدة بالزهور، بل كانت مرحلة صعبة على أعضائها ومليئة بالتحديات.

أثر الهيمنة

لقد شهد عام 2016 إضرابات تتعلق بالمعلمين\ات وبدايات الاحتجاجات على قانون الضمان الاجتماعي. وتواجد نبض ميدانياً لدعم المعلمين والفاعلية مع المجتمع المدني لتغيير بنود القانون المجحفة بحق العمال. ودمج الملتقى تلك القضايا في برامجه وتحركاته الميدانية والافتراضية على وسائل التواصل الاجتماعي. وشكل حراك المعلمين تهديداً كبيراً للسلطة آنذاك، كان أشبه بالحراكات الضخمة ضد قانون الضمان الاجتماعي عام 2019. وخرج المعلمون والمعلمات غضباً إلى الشوارع مستاؤين من

اتحاد المعلمين وتحولوا بسرعة إلى حراك موحد يطرح مطالب وينشر بيانات، ونزلوا إلى الشوارع بأعداد ضخمة بشكل يشبه بدرجات كبيرة ما حصل في الاحتجاجات على قانون الضمان الاجتماعي عام 2018-2019.

واستخدمت السلطات أجهزتها الأمنية في كامل المحافظات لمحاولة منع المتظاهرين\ات الوصول إلى رام الله، كما حاولت السلطات شراء ذمم المتظاهرين\ات وتفريق صفوفهم\ان، وساهمت في ضرب تنظيمهم\ان من خلال تعميم الأجهزة الأمنية على جميع ملاك قاعات رام الله ألا يؤجروها للحراك، حتى لا يتمكنوا من التجمهر والتنظيم.

وهنا بدأت المضايقات تجاه الملتقى، أي بسبب سماح الملتقى للمعلمين\ات بالتجمهر في القاعة التي كان يستخدمها. وبالرغم من سرية الاتفاق، إلا أن الأجهزة الأمنية اقتحمت القاعة وفضت الاجتماع، وذلك وضع جامعة بيرزيت في موقف حرج نظراً لأنها لم تكن على علم بالاجتماع، وثانياً لأن أرضها الجامعية انتهكت باقتحام أجهزة أمنية، وبالمختصر كان الموقف حرجاً للجميع. لحراك المعلمين\ات، وللملتقى، وللجامعة وللسلطة. وأدى هذا الموقف إلى إغلاق المقر لمدة أسبوعين بينما تهدأ الأمور، ويجتمع مجلس الأمناء لمناقشة الأحداث والمجريات. ومع ذلك وبعد أشهر من الانتظار، وبتدخلات من شخصيات حكومية كما وصلنا الخبر، لم تعد القاعة صالحة لاستخدام الملتقى إلا بعد سنوات وتحت أسماء أجسام أخرى.

وعزز التواطؤ الذي حصل ضد حراك المعلمين وضد مجموعة نبض المواقف النقدية والمناهضة للمنظومة، وفي الوقت ذاته تعرض الملتقى لرقابة أكبر وتقول نداء فضلاً عن حالة التشرد التي حصلت بفعل فقدان القاعة والذي أثر على نشاطات اللجان والجسم الاجتماعي، زاد تواجد الأجهزة الأمنية في المحاضرات والأنشطة المختلفة، ووصل إلى درجة قطع الكهرباء في إحدى القاعات التي استضافت محاضرة ثقافية عن صفقة القرن، وأنهت الأجهزة الأمنية المحاضرة.

وترى نداء أنه طبيعي جداً في وضعنا الفلسطيني أن نتعرض لهكذا ضغط: "ان تكوني نقدية بشكل عام وبشكل خاص تجاه الحكومة الفلسطينية والاحتلال وحتى مع كل النظام القائم بخلي في رقابة أعلى على المجموعة من الاحتلال ومن الحكومة – وهذا يؤدي إلى ضغط ... إلى ضبط ومراقبة." وهذا ما دفع الملتقى لابتكار أساليب للتحايل على النظام وبالتالي حماية الأعضاء، وفي نفس الوقت حماية الأجسام القريبة من أي مضايقات أو تعطيل قد تتعرض له بسبب الملتقى وبالتالي تامين استمراريتها. وتضمنت هذه الأساليب فصل الأجسام عن بعضها البعض، وفكفكة مركزية نبض. بالإضافة إلى فصل التعاونيات عن الملتقى بشكل كامل لكيلا تتضرر التعاونيات أو يتم ربطها بشكل مباشر بجسم شبابي فيعرض ذلك الجسم الشبابي وأعضائه للمسائلة.

ومع ذلك استمر الملتقى في العمل من خلال عدة مواقع وتحت أسماء مختلفة، وبلا مركزية في الكثير من الأحيان. وفي الوقت ذاته كانت التعاونيات تتراوح بين النهوض والانهيار، ولكنها كانت مهمة صعبة جداً وتطلبت الكثير من الجهد، ويقول نصري وهو من أحدث الأعضاء الذين تم مقابلتهم وممن انضموا عام 2018، وكان عضواً في الجمعية التعاونية الزراعية أيضاً، أن الجهد المبذول كان كبيراً ولم يستطع الصمود في وجه المتطلبات المعيشية وقلة الموارد، وتعدد المهام. وتوافقه نداء في ذلك، إلا أنها تعزي إشكالية إخفاق التعاونيات في أنها لم تكن مصدر الدخل الأساسي للأفراد، ولذلك لم يبذل الأفراد الوقت أو الجهد الكافي لإنجاحها. وهو أمر صعب أن يغامر الفرد بترك وظيفة ثابتة ومستقرة مقابل اكتشاف قابلية نجاح النماذج التعاونية التي طمحنا لتحقيقها.

ومع ذلك استطاعت التعاونيات التي بزغت بالتأثير على أجسام قريبة امتلكت الأدوات والخبرة والدافعية الكافية لتحقيق مشاريع تعاونية، وما زالت مستمرة وبفاعلية حتى الآن. وعلى هذا الصعيد استطاع الملتقى، أو الأشخاص الذين واللواتي سلكوا الدرب التعاوني لمدة ثلاث سنوات مليئة بالأشواك الفعلية والمجازية، من تحقيق نموذج يحتذي به آخرون.

وواجهت المجموعة تحديات داخلية تتعلق بالتنظيم وبالديمقراطية وبالانفتاح والتعددية والموازنة بين الكثير من الجوانب التي تجعل من البيئة الشبابية بيئة حيوية، ويقول سائد ويوافقه الجميع في ذلك أن الجسم استطاع أن يتمدد أفقياً وعامودياً ولكنها لم تكن مهمة سهلة:

> الاشكاليات اللي واجهناها كثيرة، وكان في تحديات ومشكلات. واحدة من التحديات كانت كيف يقدر العمل يكون واسع وبنفس الوقت يحفظ على خط فكري تقدمي ونقدي، هاد مش اشي سهل، ويستوعب الحوار الداخلي كمان، لأنو مش عم نحكي عن ثلاثة أو أربع أشخاص، عم نحكي عن عشرات الأشخاص اللي بينهم حوار داخلي وتناقضات وعمل جماعي وهاد ما كان سهل. والوصول إلى شكل تنظيمي قادر يدفع الأمور دايما إلى الأمام بحيث ما يكون بيروقراطي بعيق العمل أو تكون الأمور سايبة وما فش اي اشي بدفع الشغل لقدام.

وربما لهذا السبب أيضاً ظهرت تحسسات الشابات من التمظهر الذكوري في العديد من المواقف. فبالرغم من الموقف النظري الذي تبناه الملتقى، إلا أن شكل العمل كان يعزز من أدوار الذكور على حساب الإناث، حتى الشابات المسؤولات عن لجان، لم يكن يؤخذ بصوتهن مثل زملائهن الذكور كما تقول سوزي، وهذا ما حفز تشكل لجنة خاصة بالنساء بداية صيف 2019 للنقاش في قضايا علاقات القوى المتشكلة داخل الجسم.

وقد يعود ذلك إلى صعوبات الحوار الداخلي ومتطلبات العمل الجماعي كما يذكر سائد، وبالإمكان أن يكون قد تعزز بفعل فقدان مقرٍ مركزي يخول الالتقاء الجماعي للجان والحوار المفتوح، وقد تكون البنية الذكورية للمجتمع والتي تسمح بحركة أسلس للشباب الذكور حيث يمكنهمالالتقاء حتى ساعات متأخرة محفزاً في تغييب العديد من الشابات عن قرارات كانت تتخذ في لقاءات اجتماعية غير رسمية.

ومع أهمية الإشكاليات الداخلية التي واجهت الملتقى، إلا أن المعيقات الخارجية كانت أقوى. وبالرغم من تفهم جميع الأعضاء الذين واللواتي قابلتهمإن لديناميكيات عمل المنظومة وشراستها الأمنية وسعيها لتثبيط الفاعلية النقدية والمناهضة بين الشباب، إلا أن الهجمة الاعتقالية والأمنية الواسعة التي قامت بها سلطات الاحتلال على مجموعة كبيرة من النشطاء السياسيين والاجتماعيين، ومن ضمنهم سائد أحد المقابلين في هذا البحث، وخاصة ضمن الجبهة الشعبية كانت صادمة للملتقى. لقد أدت الهجمة الاعتقالية بمساعدة أجهزة السلطة الفلسطينية ضمن التنسيق الأمني مع الاحتلال إلى تثبيط عزيمة الشباب تدريجياً وخاصة مع تزايد الأخبار حول ربط الملتقى بالحالة الأمنية القائمة وتداول اسمه في تحقيقات جهاز المخابرات الإسرائيلي. وانطلاقاً من حرص مسؤولي اللجان على سلامة المرتبطين\ات بالجسم، توقف العمل مؤقتاً. واستعاد همته تدريجياً وبشكل محدود خلال جائحة كورونا من خلال التطوع للمساعدة أثناء حالة الطوارئ.

الفصل الخامس: كيف نفهم الفاعلية المناهضة

يتشارك ملتقى نبض الشبابي وتجمع شباب ونساء الجلزون أسباب النشأة وكيفية التنظيم، والتركيز على الإنتاج، كما ويتشاركون تعرضهم لمضايقات النظام لضرب تنظيمهمان وتحييدهمان. وتشير أقوال الأعضاء الذين واللواتي قابلتهمان إلى الكثير من الإيمان بضرورة وجود المجموعات وفي المقابل الاستياء من الحالة العامة والقيود المفروضة. وسعت المنظومة التنموية النيوليبرالية بخصوصيتها الاستعمارية فلسطينياً في تحطيم أجسام فاعلة تقدم فكراً بديلاً، جمعياً وإنتاجياً ونقدياً وديمقراطياً، إلا أنها لم تنجح تماماً في إلغاء وجودها حتى الآن.

ويشير الرسم التوضيحي إلى ثلاث احتمالات لحركة الفاعلية واستمراريتها، فإما تفنى مثلما حصل مع دائرة سليمان الحلبي[14] وهو ما يمثله اللون البني، وإما تثبت بمصير غير معلوم مثل نبض وهو ما يمثله اللون الأصفر، أو تبقى مستمرة لأمد أيضاً غير معلوم مثل تجمع شباب ونساء الجلزون والذي يمثله اللون الأخضر.

ومن الواضح أن المجموعات تسعى للإبقاء على فاعليتها المناهضة لتبقى في تزايد (اللون الأخضر) حتى وإن لم تتمثل في وجود الأعضاء المؤسسين أنفسهم، بل بوجود طاقات أخرى فاعلة تستطيع الاستمرار ضمن مجال الفاعلية المناهضة الذي تَشكَّل. وهذا ما تدل عليه أقوال سماهر من تجمع نساء الجلزون حول الاستمرارية أنها ليست استمرارية وجودها الفعلي أو وجود زملائها، بل وجود الفكرة التي لا تموت، بينما ترى ليندا أن الطموح للتجمع هو أن يكون "دائم ومستمر ويكون للستات، وإذا طلعنا يكون في غيرنا".

[14] كان من المفترض شمل هذه المجموعة في البحث، ولكن توقف عملها أدى إلى تغيير المخطط.

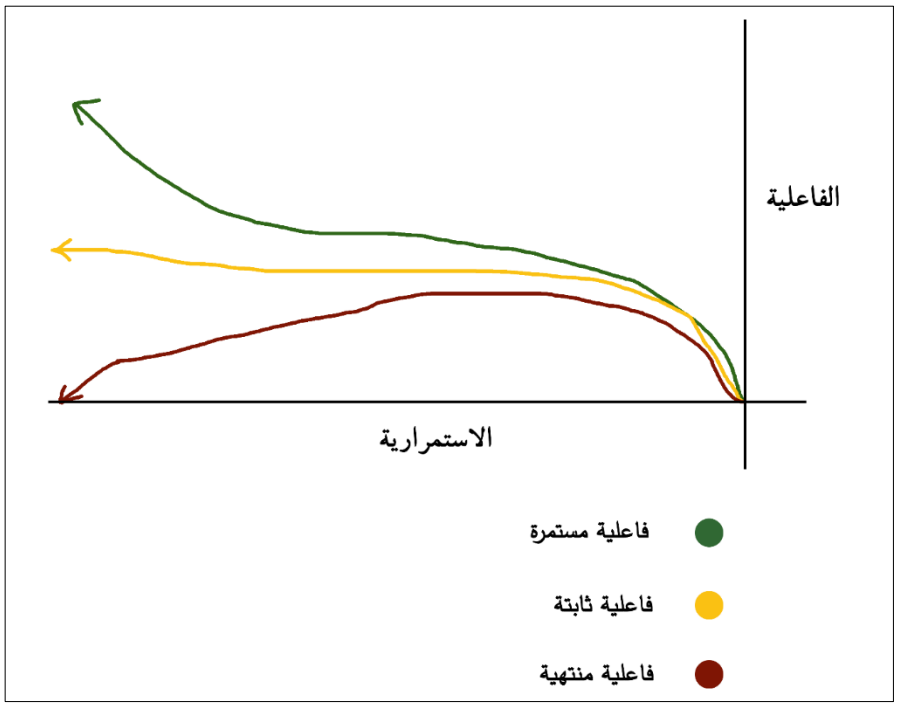

رسم توضيحي 9: خيارات الاستمرارية مقابل الفاعلية المجتمعية

جغرافيا الفاعلية

وفي محاولة لتصور الوجود الفراغي للمجموعات نستطيع تقريبها الى المصطلح الرائج في عالم الأعمال والتكنولوجيا والريادة حديثاً، ما يسمى hub[15]. وتعرف الكلمة على أنها مركز فعالية ما أو عملية ما تدور حول محور، كمحور العجلة على سبيل المثال. وشاع استخدامه حديثاً للإشارة إلى الحواضن التي تجمع قطاعات أعمال معينة مثل التكنولوجيا أو الحواضن الريادية لتفعيل دور المنتمين لها وتحفز العمل الجماعي (بالمنطق الرأسمالي).

وإذا نظرنا إلى جغرافيا الفاعلية في المنظومة التنموية فهي مقسمة حركياً إلى داخلية (ضمن المنظومة) ومعاكسة (مناهضة للمنظومة) وساكنة. أما من ناحية مناطقية فنستطيع توزيع أنماط الحركة إلى المنطقة العازلة (buffer zone) بتعريف كيفل (kivel 2007)، والمنطقة الرمادية بتعريف ويليامز (Williams

[15] Merriam-Webster.com Dictionary, s.v. “hub,” accessed May 12, 2020, https://www.merriam-webster.com/dictionary/hub.

2020). وأما الحركة المناهضة فنستطيع تصورها على أنها مناطق أو مسارات تسمح الحركة من المنطقة الرمادية إلى الاتجاه المعاكس للمنطقة العازلة ووكلاء منظومة التنمية (انظر الرسم التوضيحي 6).

وتكون حركة الفرد في المنظومة متناوبة بين المناطق الجغرافية لهذه الحركة، فإما تتجه الحركة إلى داخل المنظومة باتجاه سوق العمل فتصبح ما يسميه كيفل بالمنطقة العازلة، أو تكون ساكنة ضمن المنطقة الرمادية (grey area) التي يصفها ويليامز، أو تكون فاعلة باتجاه معاكس.

ونستطيع اعتبار السكون في المنطقة الرمادية الحالة السائدة لغالبية الأفراد الذين واللواتي تسعى المنظومة التنموية النيوليبرالية على الإبقاء عليهم؛ان في هذه الحالة لأن الطبيعة الطبقية للمنظومة لا تسمح لها باستيعاب حاجات وتطلعات غالبية الأفراد لأنها تأتي على حساب مصالحها ومصالح رأس المال. ولا تتسع المنطقة العازلة إلى قصص نجاح كثيرة لتصريف الفاعلية المجتمعية. والمنطقة العازلة بتعريف كيفل هي الواجهة القانونية والتعليمية والمهنية التي تجمل النظام القائم أمام الشعب وتعمل ضمن قوانينه وتنفذ أجنداته، وبالتالي تعمل المنطقة العازلة على امتصاص التوتر الشعبي من خلال الإبقاء على وهم الأمل في المنظور الشعبي، وإظهار الجانب الخيري لنخب الرأسمالية، والسيطرة على النزعات التغييرية من أسفل إلى أعلى (Kivel 2007, 136–137).

فالتغيير، أي تغيير، يحدث في المنطقة الرمادية يجب أن يكون مضبوطاً، ونمو الفاعلية لدى الفرد تعني تنامي الإرادة في تغيير الواقع، ولا تستطيع المنظومة التنموية النيوليبرالية استيعاب الكم الهائل من الطاقات والسيطرة عليها.

وللسيطرة على الفاعلية تتماشى المنظومة مع مظاهر اجتماعية مختلفة تستطيع من خلالها ضبط حركة الفاعلية لتبقى داخلية، وذلك قد يتمظهر من خلال الفساد البنيوي للمنظومة (البطالة المقنعة أو نظام الرشاوى) وتَشَكُّل هوامش اقتصاد أسود مضبوط (مثل تجارة المخدرات)، أو تعزيز مصالح نخب وولاءات

تجاهها لربط الأفراد بمستقبل ممكن (حتى وإن لن يتحقق أبداً) كمثبط للعزيمة (مثل الولاءات العمياء تجاه الفصائل أو التعصب العائلي). أو يمكن تحفيز وكلاء التنمية على تبني خطابات ثورية وتشكيل حواضن شبابية لتفريغ الطاقات الشبابية وإيهامها بالإنجاز وتحقيق الذات (مثل برامج الريادة أو برنامج الرئيس على فضائية معاً والذي يشكل أكبر وهم على الإطلاق في الوضع الفلسطيني، أي ايهام الشباب بأن العملية الديمقراطية ضمن حكم السلطة هو خيار واقعي).

ومن الواضح هنا أن مجموعة نبض والتجمع استطاعت أن تشكل منطقة محورية أو Hub للفاعلية المناهضة تستقطب من خلالها الأفراد والجماعات من المنطقة الرمادية وباتجاه الفاعلية المناهضة أي المتجهة خارج المنظومة، حتى لا تنجذب نحو فاعلية المنطقة العازلة.

ولأن اللعب في المنطقة الرمادية، وخاصة من أجسام جمعية غير مرتبطة ببنى ووكلاء المنظومة يعني تهديداً للنظام القائم والهيمنة القائمة على المجتمع، تلجأ المنظومة إلى أساليب الهيمنة بالقهر للسيطرة على التحرك الخراجي. حيث أظهرت المجموعات باستقلاليتها النسبية تساؤلات مكونات المنظومة التنموية ووكلائها، لأنها أصبحت فاعلة خارج المنطقة العازلة، وبالتالي أصبح وجودها خطراً على علاقات القوى القائمة.

ومن هذا المنطق يجمع أعضاء التجمع على وجود هجمة ونفور إزاء المجموعة منذ بدايتها، حيث شكلت تهديداً للبنى القائمة في المخيم وخاصة الفصيل المتنفذ فيها. ومع تعاظم دور التجمع ازدادت "الوشوشات" حول التجمع محاولة ربطهمان بفصائل فلسطينية على أساس أنها إهانة تقول سماهر.

وتعرضت نبض لنفس المضايقات من أول ظهورها فاتهمت انها يسارية وتابعة لتنظيم يساري. ومع عدم إخفاء الأعضاء للطابع اليساري للجسم إلا أنه ليس التعريف الأهم الذي يشكل الجسم، وأياً منهمان لا يعرفه كذلك. وحتى أن الأحزاب والمؤسسات اليسارية أحياناً اختلطت عليها المشاعر تجاه الملتقى مما شكل عداوات شخصيات حزبية تجاه الجسم وأخرى ظنت أنها تستطيع وضع الملتقى تحت جناحها. ومع

ارتباك العلاقات وتعاظم قوة الجسم ونفوذه وتوسعه الجغرافي بدأ يثير ريبة السلطات ومحاولة ربطه بالأجسام اليسارية، وانتهى المطاف بثبوت فاعليته إلى مصير غير معلوم في الفترة الحالية.

وأما على مستوى التحديات الداخلية التي واجهت المجموعتين، يذكر الأعضاء مدى صعوبة مواكبة العمل الشخصي مع التطوع بسبب المسؤوليات العائلية. وربما هذا ما سهل التمدد الجغرافي لملتقى نبض الذي كان طابعه شبابياً طلابياً باستثناء قلة قليلة من الموظفين\ات والعمال. أما التجمع فإن أعضاؤه هم أرباب وربات عائلات وعمال وموظفون\ات، مما جعل قدرتهم على التوسع محدودة.

أما فيما يخص الإشكاليات الداخلية فتقول سوزي أن النظام الذكوري يعيد تشكيل ذاته حتى داخل المجموعات التي تنادي فكريا على الأقل عكس ذلك. وفتح ذلك نقاشاً حول مدى تأثير البنية القائمة على تطلعاتنا كأفراد وقدرتنا على تصور العالم خارج القوالب المفروضة، سواء طبقياً أو جندرياً أو عرقياً. وتذكر سوزي ونداء وهم عضوات في حراك طالعات النسوي المتشكل حديثاً أن تلك البنى القمعية والهرمية والإقصائية تعيد تشكيل ذاتها حتى في الأماكن التي تنادي عكس ذلك.

ويطرح ذلك تساؤولات حول إمكانية تقديم بديل فعلي قادر على الصمود والاستمرار. وتوجد أمثلة محلية وعالمية متعددة استطاعت أن تشكل فقاعات مناهضة وتستمر وتصبح قوة، وجنوب لبنان خير مثال على ذلك. إلا أن تشكيل الفقاعة يحتاج إلى معطيات ميدانية تسمح بتشكل الفقاعة، ويصبح السؤال كيف نتعامل مع وكلاء المنظومة التنموية، وما الاستراتيجية الأفضل لتحقيق ذلك؟ هل تستطيع مجموعات فاعلة ومناهضة للمنظومة توفير بديل؟ أم تحتاج إلى أشكال حزبية كلاسيكية؟ وفي المحصلة ما شكل هذا الخروج؟ وهل تسمح هيمنة المنظومة التنموية تصور بديل؟

الخاتمة

أين الأمل؟؟

إنه يكمن في رفض الإنسان المتعقل القبول باستمرار عالم تعاني فيه الغالبية العظمى من البؤس واليأس والاستغلال والجوع لكي يتحقق للأقلية رغد العيش النسبي..

إن الالتزام الأخلاقي موجود داخلنا جميعاً، يجب علينا أن نوقظه وأن نحرك قدرته على المقاومة وننظم المعركة

(زيجلر 2008، 18)

لنستطيع تنظيم المعركة نحتاج أولاً فهم أسباب تشكيل المعركة حتى نستطيع التحرك بالاتجاه الصحيح. وربما لهذا السبب تشكل المنظومة العسكرية أو الأمنية الجنودَ توابعاً، لأن الفكر النقدي هو أساس المعرفة وفهم العالم، ولكن مهمة الجندي هي التنفيذ وليس النقاش، وهذا الموقع الذي تحاول المنظومة دفعنا نحوه كأفراد وجماعات، أن يعاد تشكيلنا لنقبل بواقعنا الطبقي كما هو دون مساءلة، والمنظومة التنموية تتكفل بتزيين المسرح ليبدو لائقاً. ومع ذلك ما زالت المسرحية فاشلة، ومهما تغيرت الأزياء أو الديكور المسرحي، يبقى الجمهور بعيداً عن المسرح. وتحاول المنظومة التنموية النيوليبرالية صياغة النص من جديد وإيهامنا بأن المسرحية تغيرت، إلا أننا نبقى في نفس الدوامة. واستطاعت الأزياء والتصميمات الجديدة إلهاء الحضور، ولكن إلى متى؟

لقد حاول البحث ربط النظريات الاقتصادية السياسية الكبيرة حول النيوليبرالية والتنمية بأدبيات أخرى كبيرة حول انطولوجيا العلوم الاجتماعية لتشكيل جغرافيا الفعل الاجتماعية وفهم آفاق عمله وسلوكه لتحقيق فهم

أفضل لواقع العمل المجتمعي وجدواه وفرصه. فالنظام القائم يصارع كل يوم من أجل مصالحه ولا يكل، ويمتلك مؤهلات وظروف مادية تخوله استدامة نفسه.

وترينا المجموعات الفاعلة المناهضة صعوبة العمل بعكس التيار، أي الفاعلية المتجهة خارج المنظومة. فقد حاولت نبض والتجمع تشكيل حواضن اجتماعية وفكرية وهوامش استقطاب تستطيع من خلالها ردم هوة اجتماعية سياسية وطنية كبيرة في مجتمعنا. فاللامبالون الذين نعتهم غرامشي في نص قصير مقتبس أعلاه هم لا مبالون بفعل عملية الهيمنة الممارسة علينا جميعاً، وبدون الحواضن أو الهوامش البديلة يزداد قطر اللامبالاة.

لقد نجحت العقدة التنموية النيوليبرالية في ربط وتقييد وضبط ومسرحة حركة الناس، ليس لأنها الآمر الناهي، ولا لأنها معصومة عن الخطأ. يقول إيفانز وسويل أن "النفوذ العالمي للنيوليبرالية كنظرية اقتصادية وأيديولوجية سياسية وبرادايم للسياسات" يواجه تحدياً مجدداً، وقد رأينا ذلك مؤخراً وخاصة خلال جائحة كوفيد-19، ومع ذلك سيطول "تأثير النيوليبرالية على المخيلة الاجتماعية وبنى القوة السياسية والاقتصادية لسنوات قادمة" (Evans and Sewell 2013).

في الكثير من اللحظات، شعرت شخصياً بالعجز أمام هول تعقيد النظام، وبالرغم من النقد الكبير الذي أمتلكه تجاه المنظومة إلا أنني مضطرة للعمل داخلها، حالي في ذلك حال الغالبية. ومثل ملتقى نبض بالنسبة لي مساحة أمل ونشاط وعمل لم أشهدها من قبل عززت إيماني بقدراتي وثقتي برفاق الميدان، وكسرت الحواجز التي بنيتها لذاتي. ولكن الأهم من ذلك أنها مساحة خلقتها مع آخرين من أجل المستقبل وليس من أجل الحاضر. ويشكل المستقبل وإمكانية تخيله والإيمان به نقطة قوة، خاصة في وضعنا الفلسطيني المعقد.

ولذلك أستطيع أن أقول أن النظام لن يدوم إلى الأبد. قد لا يفنى قريباً، وقد لا يكون ذلك منتظراً لأعوام قادمة، إلا ان الأهم هو تعرية الواقع ورؤيته كما هو لمعرفة خطة العمل الضرورية، وكشف الفراغات التي

يتركها النظام لملئها واستعادتها. ولأن النظام لن يدوم، قد تشكل المجموعات الفاعلة والمناهضة مرحلة تحضيرية لمعركة قادمة. وبذلك أختم بما قالته صديقتي العزيزة وزميلتي في نبض:

> نبض هو المكان اللي بتخوض فيه معارك صغيرة، هي زي تمرين كيف تشتغل مع مجموعة ... وبتصير تشوف الإنسانية بشكل مختلف وبتكسر صفة الكمال عن الناس والأشياء، وبتكتشف ان الحياة مش أبيض وأسود ... الوجود في جسم زي نبض بخليك تفكر كيف بدي أكون جاهز للتحرير، وبتخليك تحضر لهيك ثورة.

قائمة المراجع

المصادر العربية

بيركنز، جون. 2012. **الاغتيال الاقتصادي للأمم: اعترافات قرصان اقتصاد.** ترجمة ومراجعة مصطفى الطناني وعاطف معتمد. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. (نشر باللغة الأصلية عام 2004).

الجزيرة. 2001. " السلطة الفلسطينية تغلق جميع مؤسسات حماس والجهاد." صراع عربي إسرائيلي. تمت زيارة الصفحة في تاريخ 22 أبريل 2020.
https://www.aljazeera.net/news/arabic/2001/12/13/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%BA%D9%84%D9%82-%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%B9-%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA

حافظ، زياد. 2020. "الأمولة: الجذور الفكرية والسياسية للنيوليبرالية [4]" **الأخبار**. 24 شباط/فبراير. تمت زيارة الصفحة في تاريخ 10 نيسان/أبريل 2020.

زيجلر، جان. 2009. **إمبراطورية العار**. ترجمة هالة منصور عيسوي. القاهرة: سطور الجديدة.

سلامة، بلال. 2018. "الشباب الفلسطيني اللاجئ؛ بين مأزق الوعي/ والمشروع الوطني وانعدام الثقة وغياب التمثيل." **الحوار المتمدن** 5859: 132. 28 نيسان/أبريل. تمت زيارة الصفحة في 14 نيسان/أبريل 2020.

سمارة، عادل. 2017. **الاقتصاد السياسي والطبقة**. عمان: فضاءات للنشر والتوزيع.

سيبروك، جيريمي (2000). **ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل**. ترجمة فخري لبيب. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة. (تاريخ النشر الأصلي 1993).

صبيح، صبيح. 2011. "مقاتلوا التنمية: بين خرافة التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير." رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

الصفدي، يوسف. 2019. "نشوء شباب فلسطيني فاعل: دراسة حالة مجموعة نبض ومجموعة شباب مخيم الدهيشة". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بيت لحم.

طبر، ليندا وعمر جعبري–سلامانكا. 2013. "بعد أوسلو: االستيطان الكولونيايل، والتنمية النيوليربالية والتحرير." في **نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري**، 5–29. بيرزيت: مركز دراسات التنمية – جامعة بيرزيت.

عزم، أحمد. 2019. **الشباب الفلسطيني من الحركة إلى الحراك (1908–2018)**. البيرة: المركز الفلسطينيّ لأبحاث السياسات والدّراسات الإستراتيجيّة (مسارات).

فريري، باولو. 1980.**تعليم المقهورين**. ترجمة يوسف نور عوض. بيروت: دار القلم

ماركس، كارل. "مخطوطات عام 1844 الاقتصادية والفلسفية." في **مخطوطات كارل ماركس لعام 1844**، ترجمة محمد مستجير مصطفى، 9–156. (تاريخ النشر الأصلي عام 1927).

ماركس، كارل وفريدريك إنجلز. 2016. **الإيديولوجيا الألمانية**. ترجمة فؤاد أيوب. بيروت: دار الفارابي.

محسن، عامر. 2017. " علي القادري: تحطيم الوطن العربي 3" **الأخبار**. 11 نيسان/أبريل. تمت زيارة الصفحة في 01 أيلول/سبتمبر 2019. https://al-akhbar.com/Opinion/229144

هلال، جميل. 2013. "نحو شروط مشاركة أوسع للشباب في حركة تحرر الشعب الفلسطيني." في **رؤية نقدية استشرافية: الحراكات الشبابية الفلسطينية**، 9–40. البيرة: المركز الفلسطينيّ لأبحاث السياسات والدّراسات الإستراتيجيّة (مسارات).

هنية، آدم. 2013. "التنمية كأداة للنضال: مواجهة واقع الهيمنة في فلسطين." في **نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري**، 30–48. بيرزيت: مركز دراسات التنمية – جامعة بيرزيت.

المصادر الإنجليزية

Althusser, Louis. 2006. “Ideology and Ideological State Apparatuses (Notes towards an Investigation)” In *The Anthropology of the State: A Reader,* edited by Aradhana Sharma and Akhil Gupta, 86-111. Oxford: Blackwell Publishing. From *Lenin and Philosophy and Other Essays*, translated by B. Brewster, 127–86. New York and London: Monthly Review Press, 1971.

Amin, Samir. 1990. “The Social Movements in the Periphery: An End to National Liberation?” In *Transforming the Revolution: Social Movements and the World-System,* 96-138. New York: Monthly Review Press.

Amin, Samir, Giovanni Arrighi, Andre Gunder Frank, and Immanuel Wallerstein. 1990. “Introduction.” In *Transforming the Revolution: Social Movements and the World-System*, 9-12. New York: Monthly Review Press.

Cahill, Damien. 2014. *The End of Laissez-Faire? On the Durability of Embedded Neoliberalism.* Cheltenham: Edward Elgar.

Cherkaoui, Mohammed. 2020. The Shifting Geopolitics of Coronavirus and the Demise of Neoliberalism (Part 1). Qatar: Al Jazeera Centre for Studies. Accessed April 8, 2020.

Crouch, Colin. 2011. *The Strange Non-Death of Neoliberalism*. Cambridge: Polity Press

Dalea, Roger and Susan Robertson. 2004. “Interview with Boaventura de Sousa Santos.” *Globalisation, Societies and Education* 2.2: 147-160. DOI: 10.1080/14767720410001733629

Escobar, Arturo. 1992a. "Imagining a Post-Development Era? Critical Thought, Development and Social Movements." *Social Text* 31/32: 20-56. Accessed April 13, 2020. DOI: 10.2307/466217.

———————. 1992b. “Reflections of ‘Development’: Grassroots Approaches and Alternative Politics in the Third World.” *Futures* 24.5: 411-436. Accessed April 28, 2020.

Esteva, Gustavo and Madhu Suri Prakash. 1998. *Grassroots Post-Modernism: Remaking the Soil of Cultures*. London: Zed Books Ltd.

Esteva, Gustavo, Salvatore Babones, and Philipp Babcicky. 2013. *The Future of Development: A Radical Manifesto.* Clifton: Bristol University Press. Accessed May 1, 2020. doi:10.2307/j.ctt1sq5vsw.

Haddad, Toufic. 2015. "Neoliberalism and Palestinian Development: Assessment and Alternatives." In *Critical Readings of Development under Colonialism: Towards a Political Economy for Liberation in the Occupied Palestinian Territories,* 34-67. Birzeit: Birzeit University, Center for Development Studies.

———————. 2018. *Palestine Ltd.: Neoliberalism and Nationalism in the Occupied Territory*. London: I.B. Tauris

Hardt, Michael and Antonio Negri. 2000. Empire. Harvard University Press.

Harnecker, Marta. 1979. "Base and Superstructure." *Theoretical Review* 12: 32-35.

Harvey, David. 2018. “Universal Alienation.” *Journal for Cultural Research* 22.2: 137-150. Accessed April 26, 2020. DOI: 10.1080/14797585.2018.1461350

———————. 2007. “Neoliberalism as Creative Destruction.” *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science* 610.1:21-44. Accessed April 20, 2020. https://doi.org/10.1177/0002716206296780

———————. 2005. *A Brief History of Neoliberalism*. New York: Oxford University Press Inc.

Hawk, Madonna Th. 2007. “Native Organizing Before the Non-Profit Industrial Complex.” The Revolution Will Not Be Funded: Beyond the Non-Profit Industrial Complex, 101-106. Ed. INCITE! Cambridge: South End Press.

Heron, Taitu. 2008. “Globalisation, Neoliberalism and the Exercise of Human Agency.” *International Journal of Politics, Culture & Society* 28.1-4: 85-101. Accessed May 1, 2020. https://ssrn.com/abstract=1739434

Kivel, Paul. 2017. “Social Service or Social Change?” In *The Revolution Will Not Be Funded: Beyond the Non-Profit Industrial Complex*, edited by INCITE!, 129-149. London: Duke University Press. Originally Published by Cambridge: South End Press, 2007.

Le More, Anne. 2005. “Killing with Kindness: Funding the Demise of a Palestinian State.” *International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-)* 8.5: 981-999.

Ludwig, Kirk. 2016. *From Individual to Plural Agency: Collective Action*. Oxford: Oxford: Oxford University Press.

Lyon-Callo, Vincent and Susan Brin Hyatt. 2003. “The Neoliberal State and the Depoliticization of Poverty: Activist Anthropology and ‘Ethnography From Below’.” *Urban Anthropology and Studies of Cultural Systems and World Economic Development* 32.2: 175-204. Accessed May 8, 2020.

McLennon, Sharon Jay. 2012. “An Alternative Model for Development? Promise and Politics in the Project Honduras Network.” Manawatu: Massey University. Accessed November 30, 2019.

Mirowski, Philip. 2013. *Never Let a Serious Crisis Go to Waste: How Neoliberalism Survived the Financial Meltdown*. London and New York: Verso.

Manazala, Rickke and Dean Spade. 2008. "The Nonprofit Industrial Complex and Trans Resistance." *Sexuality Research and Social Policy* 5.1: 53-71. Accessed April 13, 2020. https://doi.org/10.1525/srsp.2008.5.1.53

Mayo, Peter. 2015. *Hegemony and Education under Neoliberalism: Insights from Gramsci*. New York: Routledge.

Meredith, Sam. 2020. "BP's net profit slides 67% in the first quarter following a historic fall in oil prices."CNBC, April 28. Accessed April 29, 2020. https://www.cnbc.com/2020/04/28/bp-earnings.html

Mohanty, Ranjita. 2002. "Civil Society and NGOs." The Indian Journal of Political Science 63. 2/3: 213-32. http://www.jstor.org/stable/42753687.

Munshi, Sonyia and Craig Willse. 2017. Foreword to *The Revolution Will Not Be Funded: Beyond the Non-Profit Industrial Complex*, edited by INCITE!, xiii-xxii. London: Duke University Press. Originally Published by Cambridge: South End Press, 2007.

Nash, Manning. 1963. "Introduction, Approaches to the Study of Economic Growth." Journal of Social Issues 19.1: 1-5.

Rist, Gilbert. 2008. *The History of Development: From Western Origins to Global Faith.* 3rd ed. Translated by Patrick Camiller. London: Zed Books Ltd.

Sachs, Wolfgang. 2010. Introduction to *The Development Dictionary: A Guide to Knowledge as Power,* edited by Wolfgang Sachs, xv-xx. 2nd ed. London: Zed Books Ltd. Originally Published by Zed Books Ltd., 1992.

Seyfang, Smith and Adrian Smith. 2007. "Grassroots Innovations for Sustainable Development: Towards a New Research and Policy Agenda." Environmental Politics 16.4: 584-603.

Smith, Adrian et al. 2014. “Grassroots Innovation Movements: Challenges and Contributions.” *Journal of Cleaner Production* 63: 114-124. Accessed September 14, 2018.

Smith, Andrea. 2017. Preface to *The Revolution Will Not Be Funded: Beyond the Non-Profit Industrial Complex*, edited by INCITE!, ix-xi. London: Duke University Press. Originally Published by Cambridge: South End Press, 2007.

Veltmeyer, Henry. 2005. “Development and Globalization as Imperialism.” *Canadian Journal of Development Studies* XXVI.1: 89-106.

Wolf, Paul. 2001. “COINTELPRO: The Untold American Story.” Presented to U.N. High Commissioner for Human Rights Mary Robinson at the World Conference Against Racism in Durban, South Africa. https://cldc.org/wp-content/uploads/2011/12/COINTELPRO.pdf

Williams, Alex. 2020. *Political Hegemony and Social Complexity: Mechanisms of Power after Gramsci*. Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan.

Williams, Alex and Jeremy Gilbert. 2018. “Hegemony Now: Power in the Twenty-First Century (Part 1).” Culture, Power and Politics: An Open Seminar. Aired on July 10, 2018. https://culturepowerpolitics.org/2018/07/10/hegemony-now-power-in-the-twenty-first-century-part-1/

Williams, Raymond. 1976. “Base and Superstructure in Marxist Cultural Theory” in R. Dale, G. Esland & M. Macdonald (eds.), *Schooling and Capitalism: A Sociological Reader*. London: Routledge and Kegan Paul.

————————. 1977. *Marxism and Literature*. Oxford: Oxford University Press.

Wrenn, Mary. 2014. “Identity, Identity Politics, and Neoliberalism.” *Panoeconomicus* 61.4: 503-515. Accessed April 23, 2020. https://doi.org/10.2298/PAN1404503W